

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَقِيهُنَا فِي سَبْعِ الْمَذَاهِبِ

عَلَى الْمَذَاهِبِ السَّبْعَةِ

الإمامي - الزندي - الحنفي - المالكي

الشافعي - الحنبلّي - الإباضي

وَبَيَانِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَشَرْحِ الْأَحَادِيثِ



ISBN 978-9933-582-47-0



9 789933 582470

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد ٣٥٩٠ لسنة ٢٠١٩ م

مصدر الفهرسة:	IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف LC:	BP193.1.A2 H3 2020
المؤلف الشخصي:	الحسني، نبيل، 1384 للهجرة - مؤلف.
العنوان:	فقه نهج البلاغة على المذاهب السبعة: الامامي - الزيدي - الحنفي - المالكي - الشافعي - الحنبلي - الأباضي وبيان القواعد الفقهية والمعارف الاخلاقية وشروح الاحاديث: دراسة بينية / تأليف السيد نبيل الحسني الكربلائي.
بيان المسؤولية:	الطبعة الاولى.
بيانات الطبع:	كربلاء، العراق: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة 2020 / 1441 للهجرة.
بيانات النشر:	12 مجلد؛ 24 سم.
الوصف المادي:	(العتبة الحسينية المقدسة؛ 697).
سلسلة النشر:	(مؤسسة علوم نهج البلاغة؛ 176)
سلسلة النشر:	(سلسلة الدراسات والبحوث العلمية، وحدة الدراسات الفقهية؛ 18).
تبصرة بليوجرافية:	يتضمن ارجاعات بليوجرافية.
تبصرة محتويات:	الجزء 1: اثر المدرسة الامامية في نشوء الفقه وتطوره - الجزء 2: نشوء المذاهب الفقهية وتطورها - الجزء 3: مقدمة العبادات - الجزء 4: الطهارات - الجزء 5: الصلاة - الجزء 6: الزكاة - الجزء 7: الصيام والحج والامر بالمعروف والنهي عن المنكر - الجزء 8: الجهاد - الجزء 9: التجارة والشركة - الجزء 10: الوقف والقصاص - الجزء 11: القضاء والشهادات - الجزء 12: الفهارس.
موضوع شخصي:	علي بن أبي طالب (عليه السلام) الامام الاول، 23 قبل الهجرة-40 للهجرة - حديث.
موضوع شخصي:	الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة.
مصطلح موضوعي:	الفقه الاسلامي - مذاهب.
مصطلح موضوعي:	المذاهب الدينية - تاريخ.
مصطلح موضوعي:	العبادات (فقه اسلامي).
مصطلح موضوعي:	المعاملات (فقه اسلامي).
اسم شخص اضافي:	شرح ل(عمل): الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة.
اسم هيئة اضافي:	العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

# فِقْهُنَا هِيَ الْبِلَاغَةُ

## عَلَى الْمَذَاهِبِ السَّبْعَةِ

الإمامي - الزيدي - الحنفي - المالكي

الشافعي - الحنبلي - الإباضي

وبيان القواعد الفقهية والمعارف الأخلاقية وشروح الأحاديث

دراسة بيانية

الجزء التاسع

## التجارة والشركة

تأليف

السيد نبيل الحسيني الكرنلاوي

إصدار

مؤسسة علوم ونهج البلاغة

في العتبة الحسينية المقدسة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م



---

العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة

مؤسسة علوم نهج البلاغة

[www.inahj.org](http://www.inahj.org)

Email: [inahj.org@gmail.com](mailto:inahj.org@gmail.com)

موبايل: ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣ - ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣)

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

(٥) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٧)

صدق الله العلي العظيم





الباب السابع

كتاب

«التجارة والشركة»





## يتضمن الباب:

### الفصل الأول: معنى التجارة واستحباب التفقه فيها

المبحث الأول: معنى التجارة في اللغة وعند المشرعة.

المسألة الأولى: معنى التجارة لغة.

المسألة الثانية: معنى التجارة في الشرع.

المبحث الثاني: من آداب التجارة ومستحباتها التفقه في مسائل التجارات

المسألة الأولى: تفقه التاجر بين الاستحباب والوجوب العيني في المذهب الإمامي.

المسألة الثانية: تفقه التاجر في التجارات في المذاهب الأخرى.

المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

### الفصل الثاني: الاحتكار والتسعير وبيع المضطر

المبحث الأول: الاحتكار.

المسألة الأولى: تعريف الاحتكار في اللغة والشرع.

المسألة الثانية: حكم الاحتكار في المذهب الإمامي.

المسألة الثالثة: الاحتكار في المذاهب الأخرى.

المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

المسألة الخامسة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

المبحث الثاني: إجبار المحتكر على البيع أم التسعير؟

المسألة الأولى: التسعير أو السعر لغة .

المسألة الثانية: الإجبار والتسعير في المذهب الامامي .

المسألة الثالثة: أقوال فقهاء المذاهب الاخرى .

المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة .

المسألة الخامسة: جريان قاعدة التسلط أو (السلطنة) .

المسألة الخامسة: مسؤولية الدولة في الإقتصاد الإسلامي وإحياء مبدأ ملئ الفراغ .

المسألة السابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة .

المبحث الثالث: بيع المضطر .

المسألة الأولى: حكم بيع المضطر في المذهب الإمامي .

المسألة الثانية: بيع المضطر في المذاهب الاخرى .

المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة .

المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة .

الفصل الثالث: استحباب طلب الرزق والإجمال في الطلب

المبحث الأول: استحباب التجارة والسعي لطلب الرزق والاستعانة به على الآخرة .

المسألة الأولى: استحباب التجارة في المذهب الإمامي والاستعانة بالمال على الآخرة .

المسألة الثانية: طلب الرزق في المذاهب الأخرى .

المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

المسألة الرابعة: ما ورد في الحدث من شروح نهج البلاغة.

المبحث الثاني: استحباب الإجمال في طلب الدنيا.

المسألة الأولى: استحباب الإجمال في طلب الرزق في المذاهب الإسلامية.

المسألة الثانية: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

المسألة الثالثة: قصدية النص في السعي والإجمال في طلب المال.

المسألة الرابعة: ما ورد في الأحاديث من شروح نهج البلاغة .

## الفصل الرابع: الشركة

المبحث الأول: معنى الشركة في اللغة والشرع.

المسألة الأولى: معنى الشركة لغةً.

المسألة الثانية: معنى اللغة عند الفقهاء.

المبحث الثاني: مستحباتها وما ورد في الحديث من شروح.

المسألة الأولى: مستحبات الشركة عند الإمام علي (عليه السلام).

المسألة الثانية: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.



## توطئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد واله الطاهرين وسلم تسليم كثيراً .  
لقد احتوى كتاب نهج البلاغة في موضوع التجارة على جملة من العناوين الفقهية وقد لاحظت أن كثيراً منها لم يرد في كتب فقهاء المذاهب الإسلامية الستة؛ ولذا سيقصر البحث على بعض المطالب التي ورد ذكرها في المذاهب السبعة وذلك لما يفرضه منهج البحث في الكتاب .

فضلاً عن ذلك فقد اختلفت الألفاظ في موضوع التجارة عند الفقهاء، فمنهم من عنون له بالبيع، أو المكاسب، أو البيوع، مما استلزم بيان معنى التجارة حصراً لورودها في النص الشريف، وهي كالآتي:



## الفصل الأول

«معنى التجارة واستحباب  
التفقه فيها»





# المبحث الأول

## معنى التجارة في اللغة وعند المتشعبة

المسألة الأولى: معنى التجارة لغة:

ذهب اللغويون إلى أن معنى التجارة محصور في البيع والشراء، أي في المعاملة، وأن الأصل في الإتجار والتجارة عند العرب كان يطلق على بيع الخمر؛ فبائعها يقال له: التاجر.

قال ابن منظور (ت: ٧١١ هـ) وقد جمع أقوال من سبقة من اللغويين:  
(تَجَّر: تَجَرَّ يَتَجَرُّ تَجْرًا وَتِجَارَةً؛ باع وشري، وكذلك التَّجَّرَ وهو افْتَعَلَ، وقد غلب على الحَمَّار قال الأعشى:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ التَّاجِرَ آلَ  
أَمَانَ، مَوْرُودًا شَرَّابُهُ

وفي الحديث: مَنْ يَتَجَرُّ عَلَى هَذَا فَيَصِلِي مَعَهُ .

قال ابن الأثير: هكذا يرويه بعضهم وهو يفتعل من التجارة لأنه يشتري بعمله الثواب ولا يكون من الأجر على هذه الرواية لأن الهمزة لا تدغم في التاء وإنما يقال فيه يَأْتَجِرُّ.

الجوهري: والعرب تسمي بائع الخمر تاجرًا؛ قال الأسود بن يَعْفَرُ:

وَلَقَدْ أَرَوْحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلًا  
مَذَلًا بِمَالِي، لَيْنًا أَجْيَادِي

أَي مَائِلًا عُنْتِي مِنَ الشُّكْرِ .

ورجلٌ تاجرٌ، والجمع تجارٌ، بالكسر والتخفيف، وتجارٌ وتجرٌ مثل صاحب وصحبٍ؛ فأما قوله:

إِذْ دُقَّتْ فَاهَا قَلتَ: طَعْمٌ مُدَامَةٌ      مُعْتَقَةٌ، مما يجيء به التُّجْرُ

فقد يكون جمع تجارٍ، على أن سيبويه لا يطرُدُ جمع الجمع؛ ونظيره عند بعضهم قراءة من قرأ: فَرُهْنٌ مقبوضة؛ قال: هو جمع رهانٍ الذي هو جَمْعُ رَهْنٍ وحمله أبو عليٍّ على أنه جمع رَهْنٍ كَسَحْلٍ وسُحْلٍ، وإنما ذلك لما ذهب إليه سيبويه من التحجير على جمع الجمع إلا فيما لا بد منه، وقد يجوز أن يكون التُّجْرُ في البيت من باب:

أنا ابنُ ماويَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ على نقل الحركة، وقد يجوز أن يكون التُّجْرُ جمع تاجر كشارفٍ وشُرْفٍ وبازلٍ وبُزْلٍ، إلا أنه لم يسمع إلا في هذا البيت. وفي الحديث: أن التُّجَّارَ يُبعثون يوم القيامة فُجَّاراً إلا من اتقى الله وبرَّ وصَدَقَ؛ قال ابن الأثير: ساهم فجاراً لما في البيع والشراء من الأيمان الكاذبة والغبن والتدليس والربا الذي لا يتحاشاه أكثرهم أو لا يفتنون له، ولهذا قال في تمامه: إلا من اتقى الله وبرَّ وصدق؛ وقيل: أصل التاجر عندهم الخمارٌ يخصونه به من بين التجار؛ ومنه حديث أبي ذر: كنا نتحدث أن التاجر فاجرٌ؛ والتُّجْرُ: اسمٌ للجمع، وقيل: هو جمع؛ وقول الأخطل:

كَأَنَّ فَارَةَ مِسْكِ غَارٍ تاجرُها      حَتَّى اشْتَرَاهَا بِأَعْلَى بَيْعِهِ التُّجْرُ

قال ابن سيده: أراه على التشبيه كَطَهْرٍ في قول الآخر: خَرَجْتَ مُبْرَأً طَهْرَ الثَّيَابِ<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية: معنى التجارة في الشرع.

لم أعر على معناها عند فقهاء المذاهب الإسلامية - فيما توفر لدي من مصادر والتي مرت الاشارة اليها في مباحث المقدمة العلمية للكتاب - وربما يعود ذلك الى اختلاف عنونة هذا الباب عند فقهاء المذاهب بالمكاسب او البيوع وغيرها فلم يرد معنى التجارة في اغلب الكتب الفقهية ، لهذا السبب. ولكن تناول معنى التجارة في الشرع كلاً من الشهيد الثاني والشيخ الجواهري (عليه الرحمة والرضوان) وقد بين كلاً منهما معنى عبارة المحقق الحلبي (عليه الرحمة والرضوان) في الشرائع، وتناولها من المالكية الخطاب الرعيني، وهي كالآتي:

١ - الشهيد الثاني (رحمه الله) (زين الدين بن علي العاملي) (ت: ٩٦٥هـ):

قال (عليه الرحمة والرضوان):

(قد سبق في كلام المصنف في زكاة التجارة - كغيره ما يدل على أن المراد بالتجارة عقد المعاوضة بقصد الاكتساب عند التملك فاعتبروا فيها قصد الاكتساب.

فإن أرادوا منها هنا هذا المعنى، ففي كثير من أفرادها المذكورة في هذا الكتاب استطراد، فإن هذه الأقسام المعدودة لها أعم من كونها بقصد

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ٤، ص ٨٩.

الاكتساب والقوت، والادخار. وإن أرادوا بها هنا ما هو أعم مما سبق ليتطابق جميع الأفراد المذكورة، كانت التجارة في اصطلاحهم من الألفاظ المشتركة، وهو خلاف الظاهر، بل المعروف كون التجارة مأخوذاً في مفهومها إرادة الاسترباح والتكسب كما سبق، فالاستطراد فيما خرج عن ذلك أولى. وبقي في العبارة أمر آخر، وهو أن المصنف (رحمه الله) قد جعلها في صدر الكتاب شاملة للبيع والصلح والإجارة وغيرها من عقود المعاوضات، كما يعلم ذلك من تضاعيف الأقسام، ثم عقدها بعد ذلك للبيع خاصة إلى آخر الكتاب.

ولا يخفى ما فيه من التجوز، وكان الأنسب - كما فعل الشيخ والشهيد (رحمه الله) في الدروس - أن يعنون الفصل الأول من الكتاب بكتاب المكاسب، فإن الأقسام المذكورة كلها أفراد المكاسب أعم من البيع وغيره، ثم يذكر بعد ذلك كتاب البيع الذي هو بعض ما يحصل به على بعض الوجوه، وهو ما لو قصد به التكسب، فلو قصد به القنية أو القوت لم يكن داخلاً في المكاسب بالمعنى المتقدم.

وحينئذ فبين البيع والمكاسب عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في بيع الأعيان للتكسب بها، وينفرد البيع بقصد القنية ونحوها، وتنفرد المكاسب بتحصيلها بالمنافع والصلح ونحوه. قوله: فيما يكتسب به، وينقسم إلى محرم ومكروه ومباح<sup>(١)</sup>.

(١) مسالك الأفهام - للشهيد الثاني: ج ٣، ص ١١٧ - ١١٨؛ وعنه صاحب الرياض (رحمه الله): ج ٨، ص ٣٩.

٢- الشيخ محمد حسن الجواهري (رحمه الله) (ت ١٢٦٦هـ):

قال في بيان معنى التجارة في الشرع وما ذكره المحقق الحلي (رحمه الله):

(المراد بها هنا مطلق المعارضة، نحو قوله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

كما عن مجمع البحرين قال: التجارة بالكسر هي: انتقال شئ مملوك من شخص إلى آخر بعوض مقدر على جهة التراضي إلى آخره، لا أن المراد بها الصناعة المعروفة وإن قيل: إنها المتبادر منها.

بل: هو الاستفادة من أهل اللغة، إلا أن ذلك لا ينافي إرادة غيره منه في خصوص المقام، لمعلومية عدم اعتبار ذلك في التجارة المبحوث عنها هنا، وإن انتقض بالمعاملات المقصود منها الاكتساب من غير ذي الصنعة، إلا أن يلتزم الاستطراد وهو بعيد، ولا ما سمعته في كتاب الزكاة من المعاوضة لقصده الربح، وإن كان قد يشعر به قوله الأول فيما يكتسب به، وإبدال غيره التجارة في العنوان بالمكاسب.

بل: جزم به في المسالك مدعياً أنه هو المعروف في أخذه في مفهومها، حتى التزم لذلك أن جميع ما في هذه الكتاب مما لا مدخلية له فيها بالمعنى المزبور وقد ذكر استطرادا، وفيه من الغرابة ما لا يخفى، ضرورة عدم المدخلية للمعنى المزبور في جميع مقاصد الكتاب، على أنه هو أيضا في باب الزكاة بعد أن ذكر تعريف المصنف لمال التجارة.

(١) النساء، الآية: ٢٩.

قال: إن تعريفه بذلك من حيث تعلق الزكاة، وإلا فالتجارة مطلقاً أعم من ذلك كما سيأتي فكلامه هنا مخالف لقواعده، والحق أن ما ذكره المصنف وغيره في كتاب الزكاة ليس تحديداً لمال التجارة كما فهمه الشارح.

بل: هو تخصيص له بالفرد الذي يصلح لتعلق الحكم الشرعي بحسب اقتضاء الأدلة، ولذا اختلفوا في بعض القيود، ورجح الشارح هناك عدم اعتبار قصد الاكتساب حال التملك، واكتفى بالأعداد للتكسب ولو بعد ذلك، والمقصود أن متعلق الزكاة هو بعض أفراد مال التجارة دون جميع الأفراد وهذا مثل ما يقال المراد بالأعيان النجسة في المكاسب المحرمة ما لا يقبل التطهير مع بقاء عينه، والمراد بالمسكر المائع بالأصالة، ومرجعه إلى إطلاق اللفظ وإرادة بعض أفرادها، وليس ذلك من التعريف والتحديد في شيء.

ولعل من ذلك كله وغيره جزم بفساد كلامه شيخنا في شرحه وإن وافقه على اعتبار ذلك في مفهومها لغة وعرفاً، حتى أنه صرفها في النذور ونحوها إلى ذلك، كالنصوص<sup>(١)</sup> الواردة في مدح التجارة والتجار، إلا أن ذلك غير مراد منها هنا، لعدم الخصوصية، ثم اختار كونها بمعنى البيع وتوابعه، حاكياً له عن الخلاف والمبسوط.

قال: فما ذكر في المقدمات أو بعض المقامات من غير ذلك فمن الملحقات، وهو وإن كان قد يشهد له أفراد غير البيع من أقسام المعاوزات، يكتب مستقلة، لكن يعبده معروفة كونها أعم من ذلك، وذكر كثير من أحكام التكسب وما يتكسب به ونحوها مما لا مدخلية له في البيع.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب مقدمات التجارة الحديث ١ - ١٣.

ولذلك قلنا: يكون المراد منها مطلق المعاوضة، وعدم افراد البيع بكتاب بخلاف غيره من أفرادها لشدة تعلقه بها وغلبته فيها هذا كله مع امكان منع اعتبار الاسترباح في مفهومها، وكأنه اشتباه من اعتباره في مفهوم الاتجار، بمعنى اتخاذ التجارة حرفة ومكتسبا، والنصوص في الزكاة وفي المقام في ذلك، لا في أن مطلق اسم تجارة مأخوذ في مفهومه ذلك، كما هو واضح بأدنى تأمل. وبما ذكرناه يظهر لك الجواب عما في المسالك أيضا، من أنه كان ينبغي العنوان أو لا بالمكاسب، ثم يذكر بعد ذلك كتاب البيع الذي هو أحد أفرادها إذا قصد التكسب به كما فعله في الدروس، لا تخصيص كتاب التجارة فيه وذكر غيره بكتب مستقلة، مع أنها جميعا مع قصد التكسب بها من أفرادها، ضرورة أنك قد عرفت الوجه في ذلك، لا يقال: إن مقتضى ما ذكرت كون التجارة من الألفاظ المشتركة، لأننا نقول: مع أنه يمكن عدم الالتزام به، هو خير من ارتكاب الاستطراد في أكثر المسائل والأمر سهل<sup>(١)</sup>.

### ٣- وعرفها المالكية بوقلهم:

(لمقصود من التجارة إنما هو أخذ ما في يد غيرك بدفع عوض عن طيب نفس منكما فتكفي دلالة العرف في ذلك على طيب النفس والرضا بقول أو فعل وإن كان ذلك الفعل معاواة)<sup>(٢)</sup>.

(١) جواهر الكلام: ج ٢٢، ص ٤ - ٦.

(٢) مواهب الجليل للحطاب الرعيني: ج ٦، ص ١٤.





# المبحث الثاني

## من آداب التجارة ومستحباتها التفقه

### في مسائل التجارات

لقد أورد الشريف الرضي (عليه الرحمة والرضوان) بعض النصوص الشريفة الخاصة بآداب التجارة ومستحباتها ومعانيها، ومنها استحباب التفقه في مسائل التجارات، ومنع الاحتكار، وإقالة النادم وغيرها؛ وسنخصص استحباب التفقه للتاجر في هذا المبحث، ثم نعرِّج على بقية الآداب بحسب ما ورد من نصوص شريفة في نهج البلاغة، وهي كالآتي:

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام):

«مَنْ اتَّجَرَ بغيرِ فِقْهٍ فَقَدْ ارْتَضَمَ فِي الرَّبَا»<sup>(١)</sup>.

**المسألة الأولى: تفقه التاجر بين الاستحباب والوجوب العيني في المذهب الإمامي.**

تناول فقهاء المذهب الإمامي (أعلى الله شأنهم) آداب التجارة في مصنفاتهم الفقهية، لا سيما الموسوعية منها، وذهب معظم فقهاء المذهب الى القول: بالاستحباب في تعلم الاحكام الشرعية في التجارة وقيل: بالوجوب العيني، وهو قول نادر ذهب إليه المحقق البحراني (رحمه الله)، ولمزيد من البيان نورد

(١) نهج البلاغة، الحديث: ٤٤٧، ص ٥٥٥.

جملة من أقوالهم وهي كالآتي:

أولاً- ابن إدريس الحلبي (رحمه الله) (ت: ٥٩٨ هـ):

قال (عليه الرحمة والرضوان):

(ينبغي للإنسان إذا أراد التجارة أن يتدبّر أولاً فيتفقه في دينه، ليعرف كيفية الاكتساب، ويميّز بين العقود الصحيحة والفاصلة لأنّ العقود الفاسدة لا ينتقل بها الملك، بل هو باقٍ على ملكيّة الأوّل، ويسلم من الربا الموبق، ولا يرتكب المأثم من حيث لا يعلم به<sup>(١)</sup>، فإنّه روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّه قال:

(من اتجر بغير علمه فقد ارتطم في الربا ثم ارتطم)<sup>(٢)</sup>.

قال محمد بن إدريس: معنى ارتطم، يقال: رطمته في الوحل رطماً فارتطم أي هو ارتبك فيه، وارتطم عليه أمره إذا لم يقدر على الخروج منه. وكان (عليه السلام) يقول:

(التاجر فاجر، والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق)<sup>(٣)</sup>.

وكان (عليه السلام) يقول:

(معاشر الناس الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر، والله للربا في هذه الأمة أخفى من ديبب النمل على الصّفا)<sup>(٤)</sup>.

(١) قارن النهاية : ٣٧١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

وكان (عليه السلام) بالكوفة يغتدي كل يوم بكرة من القصر يطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً، ومعه الدرة على عاتقه، فيقف على أهل كل سوق فينادي:

(يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل).

فإذا سمعوا صوته ألقوا ما في أيديهم، وارعوا بقلوبهم، وتسمّعوا بأذانهم، فيقول:

(قدّموا الاستخارة، وتبرّكوا بالسهولة، واقربوا من المبتاعين، وتزيّنوا بالحلم، وجانبوا الكذب، وتجافوا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين، ولا تقربوا الربا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين، فيطوف جميع الأسواق ثم يرجع فيقعد للناس)<sup>(١)</sup>.

قوله (عليه السلام): قدّموا الاستخارة، يعني الدعاء والخيرة في الأمور.

وروي عن الصادق (عليه السلام) أنه قال:

(من لم يتفقه في دينه ثم اتجر تورّط في الشبهات)<sup>(٢)</sup>.

قال محمد بن إدريس: الورطة الهلاك، قال أبو عبيد: أصل الورطة أرض مطمئنة لا طريق فيها وأورطه توريطاً، أي أوقعه في الورطة فتورّط هو فيها. وينبغي أن يتجنّب الإنسان في تجارته خمسة أشياء: مدح البائع، وذم المشتري، وكتمان العيوب، واليمين على البيع، والربا<sup>(٣)</sup>.

(١) قارن النهاية : ٣٧١ .

(٢) المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه

معنى مدح البائع أي مدحه لما يبيعه من الأمتعة، وذم المشتري معناه وذم المشتري لما يشتريه، وإن شئت جعلت البائع بمعنى المبيع، فكأنه أراد مدح المبيع، لأنه قد يأتي فاعل بمعنى مفعول، قال الله تعالى:

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>

أي لا معصوم، فإذا ذم المشتري إن شئت قلته بفتح الراء فيكون الشيء المشتري، وكلاهما حسن.

فأما كتمان العيوب مع العلم بها فحرام محذور بغير خلاف، والربا فكذلك. ولا يجوز لأحد أن يغش أحداً من الناس فيما يبيعه أو يشتريه، ويجب عليه النصيحة فيما يفعله لكل واحد<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - المحقق البحراني (رحمه الله) (ت: ١١٨٦ هـ).

ذهب المحقق البحراني (عليه الرحمة والرضوان) إلى القول بالوجوب العيني في التفقه بالأحكام الشرعية المتوقف عليها صحة العمل الذي يشتغل به المكلف.

جاء ذلك ضمن المقدمة الأولى من كتاب التجارة، في الفائدة الرابعة، قائلاً:

(قد تقدم في الفائدة الأولى الإشارة إلى أن الواجب العيني بالنسبة إلى العلم بالأحكام الشرعية ما يتوقف عليه صحة العمل، الذي يشتغل به المكلف من حج أو زراعة أو تجارة فإنه لا بد من التفقه في ذلك العمل.

(١) هود: ٤٣.

(٢) السرائر موسوعة ابن إدريس الحلبي: ج ٣، ص ٣٢٥ - ٣٢٧.

ومعرفة أحكامه وما لا يجوز وما يصح به ويفسد، فينبغي لمريد التجارة أن يبدأ بالتفقه فيما يتولاه منها، ليتمكن بذلك من الاحتراز عما حرم الله تعالى عليه في ذلك، ويعرف ما أحله وحرمه، لا سيما الربا وبيع المجهول وشرائه، مما يشترط فيه الوزن والكيل، وبيع غير البالغ العاقل وشرائه ونحو ذلك مما سيأتي انشاء الله تعالى في محله مما يوجب صحة البيع وفساده، وآداب التجارة من مستحباتها ومكروهاتها، وإن كان أهل هذا الزمان والأيام لمزيد جهلهم بأحكام الملك العلام، لا يبالون بما وقعوا فيه من حلال وحرام وقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم): التاجر فاجر، والفاجر في النار، إلا من أخذ الحق وأعطى الحق<sup>(١)</sup>.

وروى الصدوق عن الأصبغ بن نباته، قال: سمعت عليا (عليه السلام) يقول على المنبر:

«يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، الْفَقْهَ ثُمَّ الْمُتَجَرَ، الْفَقْهَ ثُمَّ الْمُتَجَرَ، وَاللَّهُ لِلرَّبِّاءِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ عَلَى الصَّفَا، شُوبُوا أَيْمَانَكُمْ بِالصِّدْقِ، التَّاجِرُ فَاجِرٌ وَالْفَاجِرُ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ أَخَذَ الْحَقَّ وَأَعْطَى الْحَقَّ».

ورواه في الكافي عن الأصبغ بن نباته مثله<sup>(٢)</sup>.

وعن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من اتجر بغير علم ارتطم في الربا ثم ارتطم<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٥ حديث: ٥.

(٢) الكافي: ج ٥، ص ١٥٠ رقم: ١.

(٣) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٣ رقم: ٢.

قال: وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول:

«لَا يَتَعَدَّنَ فِي السُّوقِ إِلَّا مَنْ يَعْقِلُ الشِّرَاءَ وَالْبَيْعَ»<sup>(١)</sup>.

وقال الصادق (عليه السلام) على ما رواه شيخنا المفيد في المقنعة:

«من أراد التجارة فليتفقه في دينه ليعلم بذلك ما يحل له مما يحرم عليه،  
ومن لم يتفقه في دينه ثم اتجر تورط في الشبهات»<sup>(٢)</sup>.

وروى في الكافي بسنده عن عمرو بن المقدام عن جابر عن أبي جعفر  
عليه السلام قال:

(كان أمير المؤمنين (عليه السلام) عند كونه بالكوفة عندكم يغتدي كل  
يوم بكرة من القصر، فيطوف في أسواق الكوفة سوقا سوقا، معه الدرّة على  
عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تسمى السبيبة فيقف على أهل كل سوق،  
فينادي: «يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل»، فإذا سمعوا صوته ألقوا ما  
بأيديهم وارعوا إليه بقلوبهم، وسمعوا بأذانهم فيقول (عليه السلام):

«قَدِّمُوا الْأَسْتِخَارَةَ وَتَبَرَّكُوا بِالسُّهُولَةِ وَاقْتَرِبُوا مِنَ الْمُتَبَاعِينَ وَتَزَيَّنُوا بِالْحَلْمِ  
وَتَنَاهَوْا عَنِ الْيَمِينِ وَجَانِبُوا الْكُذْبَ، وَتَجَافَوْا عَنِ الظُّلْمِ، وَأَنْصِفُوا الْمُظْلُومِينَ وَلَا  
تَقْرَبُوا الرَّبَا وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ، وَلَا تَعْتَوُوا فِي  
الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ. فَيَطُوفُ ع فِي جَمِيعِ أَسْوَاقِ الْكُوفَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقْعُدُ لِلنَّاسِ»<sup>(٣)</sup>.

ورواه الصدوق في الفقيه مرسلا. وفي المحاسن مسندا في الصحيح عن

(١) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٣ رقم: ٤

(٢) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٣ رقم: ٤

(٣) الكافي ج ٥، ص ١٥١ رقم: ٣.



محمد ابن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) نحوه. وعن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «مَنْ بَاعَ وَاشْتَرَى فَلْيَحْفَظْ خُمْسَ خِصَالٍ، وَإِلَّا فَلَا يَشْتَرَيْنَّ وَلَا يَبِيعَنَّ: الرَّبَا وَالْحُلْفَ، وَكَيْتْمَانَ الْعَيْبِ، وَالْحُمْدَ إِذَا بَاعَ وَالذَّمَّ إِذَا اشْتَرَى»<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد بن محمد بن عيسى رفع الحديث قال كان أبو أمامة صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول:

«أربع من كن فيه طاب مكسبه: إذ اشترى لم يعب، وإذا باع لم يحمد، ولا يدلس، وفيما بين ذلك لا يحلف»<sup>(٢)</sup>.

وروى الصدوق مرسلا قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

«يا معشر التجار ارفعوا رؤوسكم، فقد وضح لكم الطريق، تبعثون يوم القيامة فجارا إلا من صدق حديثه، قال: وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التاجر فاجر، والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق».

قال: قال (عليه السلام):

«يا معشر التجار صونوا أموالكم بالصدقة تكفر عنكم ذنوبكم، وأيمانكم التي تحلفون فيها، وتطيب لكم تجارتكم»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ج ٥، ص ١٥١ رقم: ٣.

(٢) الوسائل: ج ١٢، صرقم: ٣.

(٣) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٥ رقم: ٤ و ٥ و ٦.

وروى السيد رضي الدين بن طاووس في كتاب الاستخارات عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: أراد بعض أوليائنا الخروج للتجارة، فقال: لا اخراج حتى أتى جعفر بن محمد (عليه السلام) فأسلم عليه وأستشيره في أمري هذا وأسأله الدعاء لي. قال: فأتاه فقال له: يا ابن رسول الله، إني عزمت على الخروج إلى التجارة، وإني آليت على نفسي أن لا أخرج حتى ألقاك وأستشيرك وأسألك الدعاء لي. قال: فدعا له وقال (عليه السلام):

«عليك بصدق اللسان في حديثك، ولا تكتم عيبا يكون في تجارتك، ولا تغبن المسترسل<sup>(١)</sup> فإن غبنه لا يحل. ولا ترض للناس إلا ما ترضى لنفسك. واعط الحق وخذه ولا تخف ولا تخن. فإن التاجر الصدوق مع السفارة الكرام البررة يوم القيامة، واجتنب لخلف فإن اليمين الفاجرة تورث صاحبها النار، والتاجر فاجر إلا من أعطى الحق وأخذه.

وإذا عزمت على السفر أو حاجة مهمة فأكثر الدعاء والاستخارة، فإن أبي حدثني عن أبيه عن جده أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يعلم أصحابه الاستخارة كما يعلمهم السورة من القرآن<sup>(٢)</sup> الحديث.

أقول: قد تقدم في كتاب الصلاة في باب صلاة الاستخارة أن أحد معانيها: طلب الخير منه سبحانه، وهو المراد هنا أي طلب الخير في البيع والشراء. وما اشتمل عليه حديث عمرو بن أبي المقدم<sup>(٣)</sup> من أنه (عليه

(١) قال في مجمع البحرين: الاسترسال: الاستيناس والطمأنينة إلى الانسان والثقة به فيما يحدث. وأصله الكون والثبات. ومنه الحديث: أيما مسلم استرسل إلى مسلم فغبنه فهو كذا ومنه: غبن المسترسل سحت. ومنه: غبن المسترسل ربا. منه قدس سره.

(٢) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨ رقم ٧.

(٣) الوسائل: ج ١٢، ص ٢٨٤ رقم ١. وتقدم في، ص ٢٠.



السلام) كان يطوف أسواق الكوفة والدرة على عاتقه. والدرة بكسر الدال: السوط، والجمع: درر، مثل سدره وسدر.

وفي هذا الخبر: لها طرفان. وفي خبر آخر: لها سبابتان، وقال في كتاب مجمع البحرين: الدرّة بالكسر التي كان يضرب بها. وهو يرجع إلى ما ذكرناه من السوط. فإنه الذي يضرب به في الحدود الشرعية.

وأما لفظ السببية فضبطه بعض المحدثين بالمهملة والمثناة التحتانية بين الموحدين. وظاهر كلام بعض أصحابنا المحدثين من متأخري المتأخرين: أنه ربما كان الموجود من هذا اللفظ في الخبر إنما هو بمركزين بعد السين أولهما باء موحدة، والثانية تاء مثناة فوقانية.

قال: السببية بكسر السين وسكون الموحدة قبل المثناة فوقانية: جلود البقر تحذى منها النعال السببية. فعلى هذه النسخة يمكن أن تكون درته (عليه السلام) مأخوذة منها والله العالم<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - الشيخ مرتضى الأنصاري (رحمه الله) (ت: ١٢٨١ هـ).

جمع الشيخ مرتضى الأنصاري (عليه الرحمة والرضوان) أقوال فقهاء المذهب الإمامي (أعلى الله شأنهم) وناقشها مظهراً: أن المعروف بين فقهاء المذهب هو القول: باستحباب التفقه في مسائل التجارات.

فقال:

(لمعروف بين الأصحاب - تبعاً لظاهر تعبير الشيخ بلفظ ((ينبغي))<sup>(٢)</sup>)

(١) الحدائق الناضرة - للمحقق البحراني: ج ١٨، ص ١٩ - ٢٢.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ٣٧١.

استحباب التفقه في مسائل الحلال والحرام المتعلقة بالتجارات، ليعرف صحيح العقد من فاسده ويسلم من الربا. وعن إيضاح النافع: أنه قد يجب<sup>(١)</sup>. وهو ظاهر عبارة الحدائق أيضا<sup>(٢)</sup>.

وكلام المفيد رحمه الله في المقنعة أيضا لا يأبى الوجوب، لأنه - بعد ذكر قوله تعالى:

﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ

تَرَاضٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى:

﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا

الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال: فندب إلى الإنفاق من طيب الاكتساب، ونهى عن طلب الخيث للمعيشة والإنفاق، فمن لم يعرف فرق ما بين الحلال من المكتسب والحرام لم يكن مجتنباً للخيث من الأعمال، ولا كان على ثقة في تفقه من طيب الاكتساب، وقال تعالى أيضا: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٥)</sup>.

فينبغي أن يعرف البيع المخالف للربا ليعلم بذلك ما أحل الله وحرّم من المتاجر والاكتساب. وجاءت الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول:

(١) لا يوجد لدينا إيضاح النافع، نعم حكاه عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٣٢.

(٢) راجع الحدائق ١٨: ١٩ و ٢٣.

(٣) النساء: ٢٩.

(٤) البقرة: ٢٦٧.

(٥) البقرة: ٢٧٥.

«مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَقَدْ ارْتَضَمَ فِي الرَّبَا ، ثُمَّ ارْتَضَمَ»<sup>(١)</sup> .

ثم قال: قال الصادق (عليه السلام) :

«من أراد التجارة فليتفقه في دينه، ليعلم بذلك ما يحل له مما يحرم عليه،  
ومن لم يتفقه في دينه ثم اتجر تورط في الشبهات»<sup>(٢)</sup>، انتهى<sup>(٣)</sup> .

أقول: ظاهر كلامه رحمه الله الوجوب، إلا أن تعبيره بلفظ ((ينبغي))  
ربما يدعى ظهوره في الاستحباب، إلا أن الإنصاف أن ظهوره ليس بحيث  
يعارض ظهور ما في كلامه في الوجوب من باب المقدمة، فإن معرفة الحلال  
والحرام واجبة على كل أحد بالنظر إلى ما يتلى به من الأمور.

وليس معرفة جميعها مما يتعلق بالإنسان وجوبها فورا دفعة، بل عند  
الالتفات إلى احتمال الحرمة في فعل يريد أن يفعله، أو عند إرادة الإقدام على  
أفعال يعلم بوجود الحرام بينها، فإنه معاقب على ما يفعله من الحرام لو ترك  
التعلم وإن لم يلتفت عند فعله إلى احتمال تحريمه، فإن التفاته السابق وعلمه  
بعدم خلو ما يريد مزاولتها من الأفعال من الحرام كاف في حسن العقاب،  
وإلا لم يعاقب أكثر الجهال على أكثر المحرمات، لأنهم يفعلونها وهم غير  
ملتفتين إلى احتمال حرمتها عند الارتكاب.

ولذا: أجمعنا على أن الكفار يعاقبون على الفروع. وقد ورد ذم الغافل  
المقصر في معصيته، في غير واحد من الأخبار<sup>(٤)</sup> .

(١) الوسائل ١٢ : ٢٨٣ ، الباب الأول من أبواب آداب التجارة ، الحديث ٢ .

(٢) الوسائل ١٢ : ٢٨٣ ، الباب الأول من أبواب آداب التجارة ، الحديث ٤ .

(٣) المقنعة : ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٤) راجع الكافي ١ : ٤٠ ، باب سؤال العالم ، الحديث ١ و ٢ ، والبحار ١ : ١٧٧ - ١٧٨ ، الحديث ٥٨ .

ثم لو قلنا: بعدم العقاب على فعل المحرم الواقعي الذي يفعله من غير شعور كما هو ظاهر جماعة - تبعاً للأردبيلي رحمه الله - : من عدم العقاب على الحرام المجهول حرمة عن تقصير، لقبح خطاب الغافل، فيقبح عقابه . لكن تحصيل العلم وإزالة الجهل واجب على هذا القول، كما اعترفوا به .  
والحاصل: أن التزام عدم عقاب الجاهل المقصر لا على فعل الحرام، ولا على ترك التعلم إلا إذا كان حين الفعل ملتفتاً إلى احتمال تحريمه لا يوجد له وجه، بعد ثبوت أدلة التحريم، ووجوب طلب العلم على كل مسلم، وعدم تقييح عقاب من التفت إلى وجود الحرام في أفراد البيع التي يزاوها تدريجاً على ارتكاب الحرام في هذا الأثناء وإن لم يلتفت حين إرادة ذلك الحرام .

ثم إن: المقام يزيد على غيره بأن الأصل في المعاملات الفساد، فالمكلف إذا أراد التجارة وبنى على التصرف فيما يحصل في يده من أموال الناس على وجه العوضية يحرم عليه ظاهراً الإقدام على كل تصرف منها بمقتضى أصالة عدم انتقاله إليه إلا مع العلم بامضاء الشارع لتلك المعاملة، ويمكن أن يكون في قوله (عليه السلام):

«التاجر فاجر، والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق»<sup>(١)</sup>.

إشارة إلى هذا المعنى، بناء على أن الخارج من العموم ليس إلا من علم بإعطاء الحق وأخذ الحق. فوجوب معرفة المعاملة الصحيحة في هذا المقام<sup>(٢)</sup> شرعي، لنهي الشارع عن التصرف في مال لم يعلم انتقاله إليه، بناء على أصالة

(١) الوسائل ١٢: ٢٨٢، الباب الأول من أبواب آداب التجارة، الحديث الأول، والصفحة

٢٨٥، الباب ٢ من الأبواب، الحديث ٥.

(٢) أي: مقام إرادة التصرف في مال كان سابقاً للغير.

عدم انتقاله إليه. وفي غير هذا المقام عقلي مقدمي لثلا يقع في الحرام. وكيف كان، فالحكم باستحباب التفقه للتاجر محل نظر.

بل: الأولى وجوبه عليه عقلا وشرعا، وإن كان وجوب معرفة باقي المحرمات من باب العقل فقط. ويمكن توجيه كلامهم بإرادة التفقه الكامل ليطلع على مسائل الربا الدقيقة والمعاملات الفاسدة كذلك، ويطلع على موارد الشبهة والمعاملات الغير الواضحة الصحة فيجتنب عنها في العمل، فإن القدر الواجب هو معرفة المسائل العامة البلوى، لا الفروع الفقهية المذكورة في المعاملات.

ويشهد للغاية الأولى قوله (عليه السلام) في مقام تعليل وجوب التفقه:

«إن الربا أخفى من ديب النملة على الصفا»<sup>(١)</sup>.

وللغاية الثانية قول الصادق (عليه السلام) في الرواية المتقدمة:

«من لم يتفقه ثم اتجر تورط في الشبهات»<sup>(٢)</sup>.

لكن ظاهر صدره الوجوب، فلاحظ. وقد حكي توجيه كلامهم بما ذكرنا عن غير واحد<sup>(٣)</sup>. ولا يخلو عن وجه في مقام توجيهه.

ثم إن: التفقه في مسائل التجارة لما كان مطلوباً للتخلص عن المعاملات الفاسدة التي أهمها الربا - الجامعة بين أكل المال بالباطل وارتكاب الموبقة

(١) الوسائل ١٢: ٢٨٢، الباب الأول من أبواب آداب التجارة، الحديث الأول.

(٢) تقدمت في الصفحة ٣٣٨.

(٣) لم نعر على حكاية هذا التوجيه بعينه في كلام الفقهاء، نعم يظهر مما قاله المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة ٨: ١١٦ وصاحب الجواهر في الجواهر ٢٢: ٤٥١، وراجع مفتاح الكرامة ٤: ١٣٢، وفيه: بل قد يجب كما في إيضاح النافع.

الكذائية - لم يعتبر فيه كونه عن اجتهاد، بل يكفي فيه التقليد الصحيح، فلا تعارض بين أدلة التفقه هنا، وأدلة تحصيل المعاش.

نعم، ربما أورد<sup>(١)</sup> في هذا المقام - وإن كان خارجا عنه - التعارض بين أدلة طلب مطلق العلم، الشامل لمعرفة مسائل العبادات وأنواع المعاملات المتوقف على الاجتهاد، وبين أدلة طلب الاكتساب والاشتغال في تحصيل المال لأجل الإنفاق على من ينبغي أن ينفق عليه، وترك إلقاء كله على الناس الموجب لاستحقاق اللعن، فإن الأخبار من الطرفين كثيرة.

يكفي في طلب الاكتساب ما ورد:

(من أنه «أوحى الله تعالى إلى داود على نبينا وآله وعليه السلام: يا داود إنك نعم العبد لولا أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئا . فبكى عليه السلام أربعين صباحا ثم ألان الله تعالى له الحديد، وكان يعمل كل يوم درعا ويبيعه بألف درهم ، فعمل ثلاثمائة وستين درعا فباعها واستغنى عن بيت المال . . . الحديث»<sup>(٢)</sup> . وما أرسله في الفقيه عن الصادق (عليه السلام): «ليس منا من ترك دنياه لآخرته، أو آخرته لدنياه»<sup>(٣)</sup> ، وأن «العبادة سبعون جزءا أفضلها طلب الحلال»<sup>(٤)</sup> .

وأما الأخبار في طلب العلم وفضله فهي أكثر من أن تذكر، وأوضح من أن تحتاج إلى الذكر .

(١) أورده صاحب الحدائق في الحدائق ١٨ : ٩ و ١٥ وغيره .

(٢) الوسائل ١٢ : ٢٢ ، الباب ٩ من أبواب مقدمات التجارة ، الحديث ٣ .

(٣) الفقيه ٣ : ١٥٦ ، الحديث ٣٥٦٨ ، والوسائل ١٢ : ٤٩ ، الباب ٢٨ من أبواب مقدمات التجارة ، الحديث الأول .

(٤) الوسائل ١٢ : ١١ ، الباب ٤ من أبواب مقدمات التجارة ، الحديث ٦ .

وذكر في الحدائق: أن الجمع بينهما بأحد وجهين: أحدهما - وهو الأظهر بين علمائنا - : تخصيص أخبار وجوب طلب الرزق بأخبار وجوب طلب العلم، ويقال بوجوب ذلك على غير طالب العلم المشتغل بتحصيله واستفادته وتعليمه وإفادته.

قال: وبهذا الوجه صرح الشهيد الثاني رحمه الله في رسالته المسماة بـ ((منية المرید في آداب المفید والمستفید)) حيث قال في جملة شرائط العلم: وأن يتوكل على الله ويفوض أمره إليه، ولا يعتمد على الأسباب فيوكل إليها وتكون وبالاً عليه، ولا على أحد من خلق الله تعالى، بل يلقي مقاليد أمره إلى الله تعالى، يظهر له من نفحات قدسه ولحظات أنسه ما به يحصل مطلوبه ويصلح به مراده.

وقد ورد في الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله) أن الله تعالى قد تكفل لطالب العلم برزقه عما ضمنه لغيره بمعنى: أن غيره يحتاج إلى السعي على الرزق حتى يحصل له، وطالب العلم لا يكلف بذلك بل بالطلب، وكفاه مؤونة الرزق إن أحسن النية، وأخلص القربة. وعندني في ذلك من الوقائع ما لو جمعته [بلغ] ما لا يعلمه إلا الله من حسن صنع الله تعالى [وجميل معونته منذ] ما اشتغلت بالعلم، وهو مبادئ عشر الثلاثين وتسعمائة إلى يومنا هذا، وهو منتصف شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة.

وبالجملة، ليس الخبر كالعيان. وروى شيخنا المقدم محمد بن يعقوب الكليني قدس سره بإسناده إلى الحسين بن علوان، قال: كنا في مجلس نطلب فيه العلم، وقد نفدت نفقتي في بعض الأسفار، فقال لي بعض أصحابي: من تؤمل لما قد نزل بك؟ فقلت: فلانا، فقال:

إذا والله لا تسعف بحاجتك ولا تبلغ أملك ولا تنجح طلبتك! قلت: وما علمك رحمك الله؟ قال: إن أبا عبد الله (عليه السلام) حدثني: أنه قرأ في بعض كتبه: إن الله تبارك وتعالى يقول:

(وعزتي وجلالي ومجدي وارتفاعي على عرشي لأقطعن أمل كل مؤمل غيري باليأس، ولأكسونه ثوب المذلة عند الناس، ولأنحينه من قربي، ولأبعدنه من وصلي، أيؤمل غيري في الشدائد والشدائد بيدي؟! ويرجو غيري ويقرع باب غيري ويبيدي مفاتيح الأبواب وهي مغلقة، وبابي مفتوح لمن دعاني، فمن ذا الذي أملني لنوابه فقطعته دونها؟ ومن ذا الذي رجاني لعظيمة فقطعت رجاءه مني؟ جعلت آمال عبادي عندي محفوظة، فلم يرضوا بحفظي، وملاأت سماواتي ممن لا يمل من تسيحي، وأمرتهم أن لا يغلقوا الأبواب بيني وبين عبادي، فلم يثقوا بقولي. ألم يعلم من طرقه نائبة من نوابي أنه لا يملك كشفها أحد غيري إلا من بعد إذني، فما لي أراه لاهايا عني؟ أعطيته بجودي ما لم يسألني، ثم انتزعتة عنه فلم يسألني رده وسأل غيري، أفتراي أبدأ بالعطايا قبل المسألة ثم أسأل فلا أجيب سائلي؟ أبخيل أنا فيخلني عبدي؟ أو ليس الجود والكرم لي؟ أو ليس العفو والرحمة بيدي؟ أو ليس أنا محل الآمال، فمن يقطعها دوني؟ أفلا يخشى المؤمنون أن يؤملوا غيري؟ فلو أن أهل سماواتي وأهل أرضي أملوا جميعا ثم أعطيت كل واحد منهم مثل ما أمل الجميع ما انتقص من ملكي مثل عضو ذرة، وكيف ينقص ملك أنا قيمه؟ فيا بؤسا للقانطين من رحمتي! ويا بؤسا لمن عصاني ولم يراقبني!) انتهى الحديث الشريف، وانتهى كلام شيخنا الشهيد رحمه الله<sup>(١)</sup>.

(١) منية المريد: ٦٢ - ٦٣، وراجع الكافي ٦٦: ٢، الحديث ٧.



قال في الحدائق: ويدل على ذلك بأصرح دلالة ما رواه في الكافي بإسناده إلى أبي إسحاق السبيعي عن حدثه، قال: سمعت أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول:

«أَيُّهَا النَّاسُ، اعْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْجِبُ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ، إِنَّ الْمَالَ مَقْسُومٌ مَضْمُونٌ لَكُمْ قَدْ قَسَمَهُ عَادِلٌ بَيْنَكُمْ وَضَمَّنَهُ وَسَيَفِي لَكُمْ، وَالْعِلْمُ مَخْزُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَقَدْ أَمَرْتُمْ بِطَلْبِهِ مِنْ أَهْلِهِ فَاطْلُبُوهُ»... الخبر (١).

قال: ويؤكده ما رواه في الكافي بسنده عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

«قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): يقول الله عز وجل: وعزتي وجلالي وكبريائي ونوري، وعظمتي وعلوي وارتفاع مكاني (٢) لا يؤثر عبد هواي على هواه إلا استحفظته ملائكتي، وكفلت السماوات والأرضين رزقه، وكنت له من وراء تجارة كل تاجر، فتأتيه الدنيا وهي راغمة (٣)» (٤). انتهى كلامه (٥).

(١) الكافي ١: ٣٠، الحديث ٤

(٢) في الحدائق والكافي بعد القسم: لا يؤثر عبد هواه على هواي إلا شئت عليه أمره، وليست عليه دنياه وشغلت قلبه بها، ولم أوته منها إلا ما قدرت له، وعزتي وجلالي وعظمتي ونوري وعلوي وارتفاع مكاني... الخ.

(٣) هكذا في المصدر، ولكن في النسخ: «زاعمة»، وقال المامقاني - بعد أن أثبت بها بالزاي والعين المهملة - : في نسخة من الحدائق وفي الوسائل المصححة على خط المؤلف « راغمة » بالراء المهملة والعين المعجمة ، ومعنى الكلمة حينئذ: « ذليلة منقادة » ( غاية الآمال : ٤٧٨ ) .

(٤) في النسخ زيادة: « الحديث »، والظاهر أنه لا وجه لها، لأن الحديث المذكور بتمامه، راجع الكافي ٢: ٣٣٥، الحديث ٢.

(٥) الحدائق ١٨: ٩ - ١٢.

وأنت خبير بأن ما ذكره من كلام الشهيد رحمه الله، وما ذكره من الحديث القدسي لا ارتباط له بما ذكر من دفع التنافي بين أدلة الطرفين، لأن ما ذكر من التوكل على الله، وعدم ربط القلب بغيره لا ينافي الاشتغال بالاكْتساب. ولذا: كان أمير المؤمنين - صلوات الله عليه وعلى أخيه وزوجته وولديه وذريته - جامعاً بين أعلى مراتب التوكل، وأشد مشاق الاكْتساب، وهو الاستقاء لحائط اليهودي<sup>(١)</sup>، وليس الشهيد أيضاً في مقام أن طلب العلم أفضل من التكسب، وإن كان أفضل.

بل: في مقام أن طالب العلم إذا اشتغل بتحصيل العلم فليكن منقطعاً عن الأسباب الظاهرة الموجودة غالباً لطلاب العلوم من الوظائف المستمرة من السلاطين، والحاصلة من الموقوفات للمدارس وأهل العلم، والموجودة الحاصلة غالباً للعلماء، والمشتغلين من معاشره السلطان وأتباعه، والمرادوة مع التجار، والأغنياء، والعلماء الذين لا ينتفع منهم إلا بما في أيديهم، من وجوه الزكوات ورد المظالم والأخماس وشبه ذلك، كما كان ذلك متعارفاً في ذلك الزمان.

بل: في كل زمان، فربما جعل الاشتغال بالعلم بنفسه سبباً للمعيشة من الجهات التي ذكرناها.

وبالجملة: فلا شهادة فيما ذكر من كلام الشهيد رحمه الله - من أوله إلى آخره - وما أضاف إليه من الروايات في الجمع المذكور، أعني: تخصيص أدلة طلب الحلال بغير طالب العلم.

(١) كما نقله ابن أبي الحديد في مقدمة شرحه لنهج البلاغة ١: ٢٢، وعنه البحار ٤١: ١٤٤.

ثم إنه: لا إشكال في أن كلا من طلب العلم وطلب الرزق ينقسم إلى الأحكام الأربعة أو الخمسة. ولا ريب أن المستحب من أحدهما لا يزاحم الواجب، ولا الواجب الكفائي الواجب العيني. ولا إشكال أيضا في أن الأهم من الواجبين العيينين مقدم على غيره، وكذا الحكم في الواجبين الكفائيين مع ظن قيام الغير به. وقد يكون كسب الكاسب مقدمة لاشتغال غيره بالعلم، فيجب أو يستحب مقدمة.

بقي الكلام في المستحب من الأمرين عند فرض عدم إمكان الجمع بينهما، ولا ريب في تفاوت الحكم بالترجيح باختلاف الفوائد المرتبة على الأمرين. فرب من لا يحصل له باشتغاله بالعلم إلا شئ قليل لا يترتب عليه كثير فائدة، ويترتب على اشتغاله بالتجارة فوائد كثيرة.

منها: تكفل أحوال المشتغلين من ماله أو مال أقرانه من التجار المخالطين معه على وجه الصلة أو الصدقة الواجبة والمستحبة، فيحصل بذلك ثواب الصدقة وثواب الإعانة الواجبة أو المستحبة على تحصيل العلم.

ورب من يحصل بالاشتغال مرتبة عالية من العلم يجيي بها فنون علم الدين، فلا يحصل له من كسبه إلا قليل من الرزق، فإنه لا إشكال في أن اشتغاله بالعلم والأكل من وجوه الصدقات أرجح.

وما ذكر من حديث داود على نبينا وآله و(عليه السلام) فإنما هو لعدم مزاحمة اشتغاله بالكسب لشئ من وظائف النبوة والرئاسة العلمية.

وبالجملة، فطلب كل من العلم والرزق إذا لوحظ المستحب منهما من حيث النفع العائد إلى نفس الطالب كان طلب العلم أرجح، وإذا لوحظ من جهة النفع الواصل إلى الغير كان اللازم ملاحظة مقدار النفع الواصل.

فثبت من ذلك كله: أن تزاحم هذين المستحيين كتزاحم سائر المستحبات المتنافية، كالاشتغال بالاكْتساب أو طلب العلم الغير الواجبين مع المسير إلى الحج أو إلى مشاهد الأئمة (عليهم السلام)، أو مع السعي في قضاء حوائج الإخوان الذي لا يجمع طلب العلم أو المال الحلال، إلى غير ذلك، مما لا يحصى<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية: تفقه التاجر في التجارات في المذاهب الاخرى.

أولاً - المذهب الزيدي:

ذهب فقهاء المذهب الزيدي الى القول باستحباب التفقه في مسائل التجارة ونظر في الحلال والحرام من كتاب الله بغية أن يأمن على نفسه من الزلل والخطأ.

قال يحيى بن الحسين (ت: ٢٩٨هـ):

(ينبغي لمن أراد التجارة أن يتفقه في الدين، وينظر في الحلال والحرام من كتاب الله [رب العالمين] حتى يأمن على نفسه الزلل والخطأ في المضاربة والبيع والشراء وفي ذلك ما بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): أن رجلاً أتاه فقال: يا أمير المؤمنين إني أريد التجارة فادع الله لي فقال له أمير المؤمنين:

(أوفقت في دين الله)؟

قال أو يكون بعض ذلك ؟ فقال:

(ويحك الفقه ثم المتجر، إن من باع واشترى ثم لم يسأل عن حلال ولا حرام ارتطم في الربا ثم ارتطم، ثم ارتطم).

(١) كتاب المكاسب - للشيخ الأنصاري: ج ٤، ص ٣٣٧ - ٣٤٨.

قال: وبلغنا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال:

(قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله سبحانه يحب العبد يكون سهل البيع سهل الشراء سهل القضا سهل الاقتضاء).

وبلغنا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال:

«قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إني لعنت الإمام يتجر في رعيته)»<sup>(١)</sup>.

ثانياً - المذهب الشافعي.

قال فقهاء المذهب الشافعي في الاستيعاب للتاجر في تعلم مسائل الحلال والحرام والتفقه فيما يرتبط بهذه الصنعة؛ قال الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ):  
(إن من أراد التجارة لزمه أن يتعلم أحكامها فيتعلم شروطها وصحيح العقود من فاسدها وسائر أحكامها وبالله التوفيق)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً - المذهب المالكي.

ذهب المالكية الى القول بوجوب تعلم الاحكام الشرعية في البيع والشراء لاحتياج الإنسان إليها إذ لا يمكن له العيش بدونهما.

قال الخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ):

(والبائع مما يتعين الاهتمام بمعرفة أحكامه لعموم الحاجة إليه إذ لا يخلو مكلف غالباً من بيع أو شراء، فيجب أن يعلم حكم الله في ذلك قبل التلبس به)<sup>(٣)</sup>.

(١) الاحكام ليحيى بن الحسين: ج ٢، ص ٣٤.

(٢) المجموع للنووي: ج ٩، ص ١٥٤.

(٣) مواهب الجليل: ج ٦، ص ٣.

رابعاً - المذهب الحنفي.

لم يصرّح فقهاء المذهب الحنفي في عنوان آداب التجارة الى استحباب التفقه في الأحكام الشرعية للتجارة لكنهم أشاروا الى اهمية هذا الأمر، فقالوا، والقائل: ابن نجم المصري (ت ٩٧٠هـ):

(واما محاسنه، أي: البيع، فمنها التوصل الى الاغراض، واخلاء العالم عن الفساد، وفي آخر بيوع البزازية، قيل للإمام محمد: ألا تصنف في الزهد؟ قال: حسبكم كتاب البيوع.

وكان التجار في القديم إذا سافروا استصحبوا معهم فقيها يرجعون إليه؛ وعن أئمة خوارجهم: أنه لا بد للتاجر من فقيه صديق<sup>(١)</sup>.

خامساً - المذهب الحنبلي.

يظهر من كلام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ) أن التجار بحاجة الى تعلم أحكام الحلال والحرام وذلك لما يرتطموا به من شبهات تجر صاحبها الى النار؛ ولذا: نجه قد أستشهد بحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) في مقدمة كتاب البيوع، فقال:

(وروى رفاعه أنه خرج مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال:

(يا معشر التجار)!

فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وآله ورفعوا أعناقهم وأبصارهم

(١) البحر الرائق لابن نجم المصري: ج ٥، ص ٤٣٨.

إليه، فقال:

(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من بر وصدق)؛ قال الترمذي:  
هذا حديث حسن صحيح في أحاديث كثيرة سوى هذه<sup>(١)</sup>.  
سادساً - المذهب الإباضي.

لم اعثر - فيما توفر لدي من مصنفات الفقه الإباضي - على عبارات  
ترشد الى استحباب أو وجوب تعلم المسائل الشرعية المرتبطة بالتجارات أو  
البيوع، لا سيما وأن الموسوعة الفقهية الموسومة بكتاب النيل وشفاء العليل لم  
يرد فيها ذلك مع افراد كتاب البيع وتناول مسائله فيها.

### المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

- ١- أجمع معظم فقهاء الإمامية على استحباب تعلم المسائل الشرعية المرتبطة بالتجارات، وقال بعضهم بالوجوب العيني، ومنهم المحقق البحراني.
- ٢- ذهب الزيدية والشافعية الى القول باستحباب التفقه، وتعلم مسائل الحلال والحرام المتعلقة بالتجارة.
- ٣- وقال المالكية بالوجوب.
- ٤- ولم يصرّح الحنفية بذلك، ولكن يفهم من عباراتهم الاستحباب.
- ٥- واستشهد الحنابلة بحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال التجار يوم القيامة لبيان خطورة العمل في التجارات بدون التفقه في مسائلها.

(١) الشرح الكبير لابن قدامة: ج ٤، ص ٣.

## المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

قال (عليه الصلاة والسلام):

«مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ فِقْهِ فَقَدْ ارْتَطَمَ فِي الرَّبَا».

نورد في شرح هذا الحديث ما أورده ابن أبي الحديد المعتزلي فقط وذلك لعدم وجود إضافات أخرى عند بقية الشراح فقد أخذوا عنه ما أورده في شرحه.

فقال:

(تجر فلان وأتجر فهو تاجر، والجمع تجر، مثل صاحب وصاحب، والتجارة والتجر بمعنى واحد، إذا أخذتها مصدرين لـ (تجر) وأرض متجرة، يتجر فيها. وارتطم فلان في الوحل والامر إذا ارتبك فيه ولم يقدر على الخروج منه، وإنما قال عليه السلام ذلك لان مسائل الربا مشتبهة بمسائل البيع، ولا يفرق بينهما إلا الفقيه، حتى إن العظماء من الفقهاء قد اشتبه عليهم الامر فيها فاختلّفوا فيها أشد اختلاف، كبيع لحم البقر بالغنم متفاضلا، هل يجوز أم لا؟

وكذلك لبن البقر بلبن الغنم، وجلود البقر بجلود الغنم، فقال أبو حنيفة: اللحوم والألبان والجلود أجناس مختلفة، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا، نظرا إلى إن أصولها أجناس مختلفة، والشافعي لا يميز ذلك ويقول هو ربا.

وكذلك القول في مدى عجوة ودرهم بمد عجوة. وكذلك بيع الرطب بالتمر متساويا كيلا، كل ذلك يقول الشافعي إنه ربا، وأبو حنيفة يخرج عنه كونه ربا، ومسائل هذا الباب كثيرة<sup>(١)</sup>.

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٢٠، ص ٩٧.



## الفصل الثاني

«الإحتكار والتسعير  
وبيع المضطر»



# المبحث الأول

## الإحتكار

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام) في عهده لملك الأشتهر (عليه رحمة الله ورضوان):

«ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ حَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالمُتَرَفِّقِ بَبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المُنَافِعِ وَأَسْبَابُ المُرَافِقِ وَجُلَابِهَا مِنَ المُبَاعِدِ وَالمُطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَمِسُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلَا يَجْتَرِءُونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سَلَمٌ لَا تُخَافُ بِأَيْقُنَتِهِ، وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتُهُ، وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ، وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا، وَشُحًّا قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمُنَافِعِ وَتَحَكُّمًا فِي البِيعَاتِ، وَذَلِكَ بَابٌ مَضْرَّةٌ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الوُلَاةِ فَاُمنَعْ مِنَ الإحتكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مَنَعَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

يعالج النص الشريف جملة من الأمور المتعلقة بصلاح شؤون العامة، وتنظيم أمور السوق عبر أهم موردين أساسيين لحركته ونموه، وهما طبقة التجار، وذوي الصناعات.

فيضع اللوالب قانون مكافحة الاحتكار، لما له من آثار سلبية على الناس عامة، وذلك في عنصرين، الأول: احتكار المنافع، والثاني: التحكم في المبيعات.

(١) نهج البلاغة، عهده لملك الأشتهر: ج ٣، ص ١٠٠.

ومن ثم: فهو باب مضررة للعامّة، وعيب على الولاية، أي الدولة، أو السلطة الحاكمة التي يلزم أن تهتم بالعامّة، واصلاح شؤونهم، وتوفير الغذاء لهم لا سيما الحاجات الأساسية، كالقمح والشعير والتمر والزبيب والسمن، وقيل: الملح وهذه الحاجات الغذائية الأساسية، هي موضوع الاحتكار عند الفقهاء، وهي كالاتي:

### المسألة الأولى: تعريف الإحتكار في اللغة والشرع.

#### أولاً- الإحتكار لغة.

يستفاد من كلمات أهل اللغة أن معنى الإحتكار مدار الحبس والتخزين والتربص بقصد الحصول على سعر مرتفع، ومحلّه محصور في الطعام وفي السلع الأساسية للإنسان.

١- قال ابن منظور (ت ٧١١هـ):

(الحَكْرُ: إِذْخَارُ الطَّعَامِ لِلتَّرْبُصِ، وَصَاحِبُهُ مُحْتَكِرٌ)<sup>(١)</sup>.

٢- وقال ابن سيده (ت ٣٠٠هـ) نقلاً عن الفراهيدي (ت ١٧٥هـ):

(إن الاحتكار، هو: جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه وانتظار وقت الغلاء به)<sup>(٢)</sup>.

٣- وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ):

(الحاء والكاف والراء أصل واحد، وهو الحبس؛ والحكرة حبس الطعام

(١) لسان العرب: ج ٤، ص ٢٠٨؛ مادة حكر.

(٢) المخصص: ج ٣، ص ٣ (السفر الثاني عشر)، ص ٢٧١؛ كتاب العين للفراهيدي: ج ٣

منتظراً لغلاته، وهو الحكر.

وأصله في كلام العرب: الحكر، وهو الماء المجتمع كأنه أحتكر لقلته<sup>(١)</sup>.

ثانياً - معنى الإحتكار في الشرع.

ذهب الفقهاء الى تحديد معنى الاحتكار بالحبس لما يحتاجه الإنسان والاضرار به؛ وتباينت اقوالهم في نوع الاحتياج بين مطلق الطعام او بعض انواعه او مطلق ما يحتاج إليه من لوازم معيشته وهي كالآتي:

١. المذهب الإمامي.

فقد ذهب فقهاء الإمامية إلى تحديد معناه: (بحبس انواع محده من الغذاء الأساسي الذي يحتاجه الإنسان لرفع سعره في السوق).  
فقد عرّفه ابن المطهر الحلي (عليه الرحمة والرضوان) (ت ٧٢٦هـ) في التذكرة:

(هو: حبس الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والسمن، والملح بشرطين أساسيين: الاستبقاء للزيادة، وتعذر غيره، فلو استبقاها لحاجته أو غيره، لم يمنع.

ولم يورد هذين الشرطين في المنتهى<sup>(٢)</sup>؛ وحصر الحبس في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن، وعلى قول: الملح فاما ما عدا ذلك فلا يتحقق فيه الاحتكار.

(١) معجم مقاييس اللغة: ج ٢، ص ٩٢.

(٢) منتهى المطلب (ط . ق): ج ٢، ص ١٠٠٧.

٢. المذهب الزيدي .

فقد عرّفه يحيى بن الحسين (ت: ٢٩٧هـ) بعد أن حصره في الطعام، فقال:  
(أن يكون في حبسه شيء من الضرر)<sup>(١)</sup> سواء كان هذا الطعام يخص  
الإنسان أو البهيمة وهو ما ذهب إليه أحمد المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣. المذهب الشافعي.

وعرّفه الشربيني (ت ٩٧٧هـ) بقوله:

(إمساك ما اشتراه وقت الغلاء لبيعه بأكثر مما اشتراه عند اشتداد  
الحاجة؛ بخلاف إمساك ما اشتراه وقت الرخص لا يجرم مطلقاً، ولا إمساك  
غلة ضيعته ولا إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بمثل  
ما اشتراه)<sup>(٣)</sup>.

٤. المذهب المالكي.

وقال الخطاب الرعيني (ت: ٩٥٤هـ) نقلاً عن إمام المالكية:  
(والحكرة في كل شيء من طعام أو إدام أو كتان أو صوف أو عصفور أو  
غيره، فما كان احتكاره يضر بالناس منع محتكره من الحكرة، وإن لم يضر  
ذلك بالناس ولا بالأسواق فلا بأس به)<sup>(٤)</sup>.

(١) الأحكام: ج ٢، ص ٣٩٢.

(٢) شرح الازهار: ج ٣، ص ٨٠.

(٣) مغني المحتاج: ج ٢، ص ٣٨.

(٤) مواهب الجليل: ج ٦، ص ١٢.

٥. المذهب الحنفي.

جاء تعريف الاحتكار في المذهب الحنفي بلفظ:

(اشتراء طعام ونحوه وحبسه الى الغلاء أربعين يوماً)<sup>(١)</sup>.

وقيل: (كل ما أضر العامة حبسه فهو احتكار)<sup>(٢)</sup>.

وقيل: (الاحتكار في الثياب)<sup>(٣)</sup>.

٦. المذهب الحنبلي.

ذهب فقهاء الحنابلة الى تعريف الاحتكار بـ:

(حبس القوت، يشتره للتجارة ليقبل ويغلو)<sup>(٤)</sup>.

٧. المذهب الإباضي.

عرّفه (أطفيش) بـ:

(شراء المقيم طعاماً للتجارة وقت رخصه في بلده، بقصد ادخار لغلاء

فيه)<sup>(٥)</sup>.

أما حكمه في المذاهب الإسلامية فقد تباينت اقوالهم بين الحرمة والكراهة،

ونوع المادة المحبوسة، واحتياج الإنسان والبهيمة، وشروط تحققه، ومدة

(١) حاشية رد المختار لابن عابدين: ج٦، ص٧١٧.

(٢) المصدر نفسه: ج٦ ص٧١٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كشف القناع للبهوتي: ج٣، ص٢١٦.

(٥) القاموس الفقهي للدكتور سعدي ابو حبيب:، ص٩٥، كتاب النيل وشفاء العليل

لأطفيش: ج٨، ص١٧٥ - ١٧٦.

حبسه، ومحل وجوده في البلاد، ففي تحديد البلد تتوقف الحرمة.  
وهذا ما سنتناوله في المسألة القادمة.

### المسألة الثانية: حكم الاحتكار في المذهب الإمامي.

تناول الشيخ مرتضى الانصاري (عليه الرحمة والرضوان) موضوع الاحتكار وحكمه عند فقهاء المذهب الإمامي (أعلى الله شأنهم) مبيناً أنه: موضع خلاف بين العلماء، فمنهم من ذهب الى حرمة، ومنهم من قال بالكراهة، معضداً هذه الاقوال بالنصوص الشريفة، ومناقشاً لما جمعه أسلافه من فقهاء الامامية (رضوان الله تعالى عليهم)؛ فقال:

(وقد اختلف في حرمة:

فعن المبسوط<sup>(١)</sup>، والمقنعة<sup>(٢)</sup>، والحلبي - في كتاب المكاسب<sup>(٣)</sup> -، والشرائع<sup>(٤)</sup>،  
والمختلف<sup>(٥)</sup>: الكراهة.

وعن كتب الصدوق<sup>(٦)</sup>، والاستبصار<sup>(٧)</sup>، والسرائر<sup>(٨)</sup> والقاضي، والتذكرة<sup>(٩)</sup>،

(١) المبسوط: ج ٢، ص ١٩٥.

(٢) المقنعة: ٦١٦.

(٣) الكافي في الفقه: ٢٨٣.

(٤) الشرائع ٢: ٢١.

(٥) المختلف ٥: ٣٨.

(٦) حكي ذلك عنها السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٧، راجع المقنع: ٣٧٢، والفقيه ٣: ٢٦٥.

(٧) الإستبصار ٣: ١١٥، ذيل الحديث ٤٠٨.

(٨) السرائر ٢: ٢١٨. (١١) المهذب ١: ٣٤٦.

(٩) التذكرة ١: ٥٨٥.



والتحرير<sup>(١)</sup>، والإيضاح<sup>(٢)</sup>، والدروس<sup>(٣)</sup>، وجامع المقاصد<sup>(٤)</sup>، والروضة<sup>(٥)</sup>:  
التحريم.

وعن التنقيح<sup>(٦)</sup>، والميسية<sup>(٧)</sup>: تقويته.

وهو الأقوى: بشرط عدم باذل الكفاية، لصحيحة سالم الحنات، قال:  
قال لي أبو عبد الله (عليه السلام):  
(ما عملك)؟

قلت: حنات، وربما قدمت على نفاق، وربما قدمت على كساد فحبست.  
قال:

(فما يقول من قبلك فيه)؟

قلت: يقولون: محتكر. قال:

(يبيعه أحد غيرك)؟

قلت: ما أبيع أنا من ألف جزء جزء<sup>(٨)</sup>. قال:

(لا بأس، إنما كان ذلك رجل من قريش يقال له: حكيم بن حزام، وكان  
إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله، فمر عليه النبي (صلى الله عليه وآله) فقال

(١) التحرير ١: ١٦٠.

(٢) إيضاح الفوائد ١: ٤٠٩.

(٣) الدروس ٣: ١٨٠.

(٤) جامع المقاصد ٤: ٤٠.

(٥) الروضة البهية ٣: ٢١٨ و ٢٩٨.

(٦) التنقيح الرائع ٢: ٤٢.

(٧) لا يوجد لدينا، ونقله عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٧.

(٨) كذا في المصادر الحديثية، وفي النسخ: جزء.

له: يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر<sup>(١)</sup>

فإن الظاهر منه أن علة عدم البأس وجود الباذل، فلولا حرم .

وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«أنه سئل عن الحكرة، فقال: إنما الحكرة أن تشتري طعاما وليس في المصر غيره فتحتكره، فإن كان في المصر طعام غيره فلا بأس أن تلتمس بسلمتكم الفضل»<sup>(٢)</sup>.

وزاد في الصحيحة المحكية عن الكافي والتهذيب: قال:

«وسألته عن الزيت، قال: إن كان عند غيرك فلا بأس بإمساكه»<sup>(٣)</sup>.

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة في كتابه إلى مالك الأشتر: «فامنع من الاحتكار، فإن رسول (الله صلى الله عليه وآله) منع منه. وليكن البيع بيعا سمحا في موازين عدل<sup>(٤)</sup> لا يححف بالفريقين: البائع والمبتاع؛ فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقب في غير إسراف»<sup>(٥)</sup>.

(وصحيحة الحلبي، قال: سألته (عليه السلام) عن من يحتكر الطعام ويتربص به، هل يصلح ذلك؟ قال:

(١) الوسائل ١٢: ٣١٦، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٣.  
(٢) الوسائل ١٢: ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجارة، الحديث الأول.  
(٣) الكافي ٥: ١٦٥، الحديث ٣، والتهذيب ٧: ١٦٠، الحديث ٧٠٦، وعنهما في الوسائل ١٢: ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٢ وذيله.  
(٤) في نهج البلاغة زيادة: «وأسعار»، وفي الوسائل: واسعا.  
(٥) نهج البلاغة: ٤٣٨، الكتاب ٥٣، وعنه في الوسائل ١٢: ٣١٥، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ١٣.

«إن كان الطعام كثيرا يسع الناس فلا بأس به، وإن كان الطعام قليلا لا يسع الناس فإنه يكره أن يحتكر ويترك الناس ليس لهم طعام»<sup>(١)</sup>.

فإن الكراهة في كلامهم عليهم السلام وإن كان يستعمل في المكروه والحرام، إلا أن في تقييدها بصورة عدم باذل غيره مع ما دل على كراهة الاحتكار مطلقا، قرينة على إرادة التحريم. وحمله على تأكيد الكراهة أيضا مخالف لظاهر يكره كما لا يخفى. وإن شئت قلت: إن المراد بـ ((البأس)) في الشرطية الأولى التحريم، لأن الكراهة ثابتة في هذه الصورة أيضا، فالشرطية الثانية كالمفهوم لها.

ويؤيد التحريم: ما عن المجالس بسنده عن أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر (عليه السلام):

«قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): أيما رجل اشترى طعاما فحبسه أربعين صباحا يريد به الغلاء للمسلمين، ثم باعه وتصدق بثمنه لم يكن كفارة لما صنع»<sup>(٢)</sup>. وفي السند بعض بني فضال، والظاهر أن الرواية مأخوذة من كتبهم التي قال العسكري (عليه السلام) عند سؤاله عنها:

«خذوا بما رووا وذرُوا ما رأوا»<sup>(٣)</sup>

ففيه دليل على اعتبار ما في كتبهم، فيستغنى بذلك عن ملاحظة من قبلهم في السند، وقد ذكرنا: أن هذا الحديث أولى بالدلالة على عدم وجوب الفحص عما قبل هؤلاء من الإجماع الذي ادعاه الكشي على تصحيح ما

(١) الوسائل ١٢: ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٢.

(٢) الأمالي للطوسي: ٦٧٦، الحديث ١٤٢٧ - ٦، وعنه في الوسائل ١٢: ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٦.

(٣) الوسائل ١٨: ١٠٣، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٣.

يصح عن جماعة<sup>(١)</sup>. ويؤيده أيضا: ما عن الشيخ الجليل الشيخ ورام: من أنه أرسل عن النبي صلى الله عليه وآله عن جبرئيل (عليه السلام)، قال: «اطلعت على النار فرأيت في جهنم واديا فقلت: يا مالك لمن هذا؟ قال: لثلاثة: المحتكرين، والمدمنين للخمر، والقوادين»<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤيد التحريم: ما دل على وجوب البيع عليه، فإن إزالته بذلك ظاهر في كون الحبس محرما، إذ الإلزام على ترك المكروه خلاف الظاهر وخلاف قاعدة ((سلطنة الناس على أموالهم)).

ثم إن كشف الإبهام عن أطراف المسألة يتم ببيان أمور:  
الأول: في مورد الاحتكار، فإن ظاهر التفسير المتقدم عن أهل اللغة وبعض الأخبار المتقدمة: اختصاصه بالطعام.  
وفي رواية غياث بن إبراهيم:

((ليس الحكرة إلا في الخنطة، والشعير، والتمر، والزبيب))<sup>(٣)</sup>.

وعن الفقيه: زيادة: الزيت<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم في بعض الأخبار المتقدمة دخول الزيت أيضا<sup>(٥)</sup>. وفي المحكي عن قرب الإسناد - برواية أبي البخري - عن علي (عليه السلام): قال:

(١) ادعاه الكشي في موارد عديدة من رجاله، انظر اختيار معرفة الرجال ٦٧٣: ٢، الرقم ٧٠٥، والصفحة ٨٣٠، الرقم ١٠٥٠.

(٢) الوسائل ١٢: ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ١١.

(٣) الوسائل ١٢: ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٤.

(٤) الفقيه ٣: ٢٦٥، الحديث ٣٩٥٤، وعنه في الوسائل ١٢: ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، ذيل الحديث ٤.

(٥) راجع الصفحة ٣٦٥، الصحيحة المحكية عن الكافي والتهديب.

«لَيْسَ الْحُكْرَةُ إِلَّا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالسَّمْنِ»<sup>(١)</sup>.

وعن الخصال في رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام): قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): الحكرة في ستة أقسام<sup>(٢)</sup> الحنطة، والشعير، والتمر، والزيت، والزبيب، والسمن<sup>(٣)</sup>. ثم إن ثبوته في الغلات الأربع بزيادة «السمن» لا خلاف فيه ظاهرا، وعن كشف الرموز<sup>(٤)</sup> وظاهر السرائر<sup>(٥)</sup>: دعوى الاتفاق عليه، وعن مجمع الفائدة: نفي الخلاف فيه<sup>(٦)</sup>. وأما الزيت: فقد تقدم في غير واحد من الأخبار.

ولذا: اختاره الصدوق<sup>(٧)</sup> والعلامة في التحرير - حيث ذكر أن به رواية حسنة<sup>(٨)</sup> - والشهيدان<sup>(٩)</sup> والمحقق الثاني<sup>(١٠)</sup>، وعن إيضاح النافع: أن عليه الفتوى<sup>(١١)</sup>.

(١) قرب الإسناد: ١٣٥، الحديث ٤٧٢، الوسائل ١٢: ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ٧.

(٢) كذا في النسخ، وفي المصدر: ستة أشياء.

(٣) الخصال: ٣٢٩، الحديث ٢٣، والوسائل ١٢: ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث ١٠.

(٤) راجع كشف الرموز ١: ٤٥٥.

(٥) السرائر ٢: ٢٣٨.

(٦) مجمع الفائدة ٨: ٢٦.

(٧) راجع المقنع: ٣٧٢، والفتاوى ٣: ٢٦٥، الحديث ٣٩٥٤.

(٨) التحرير ١: ١٦٠.

(٩) الدروس ٣: ١٨٠، والروضة البهية ٣: ٢٩٩، والمسالك ٣: ١٩٢.

(١٠) جامع المقاصد ٤: ٤٠.

(١١) إيضاح النافع (مخطوط) ولا يوجد لدينا، نعم حكاه عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٧.

وأما الملح: فقد ألحقه بها في المبسوط<sup>(١)</sup> والوسيلة<sup>(٢)</sup> والتذكرة<sup>(٣)</sup> ونهاية الإحكام<sup>(٤)</sup> والدروس<sup>(٥)</sup> والمسالك<sup>(٦)</sup>، ولعله لفحوى التعليل الوارد في بعض الأخبار: من حاجة الناس<sup>(٧)</sup>.

الثاني: روى السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«إن الحكرة في الخصب أربعون يوماً، وفي الغلاء والشدة ثلاثة أيام، فما زاد على الأربعين يوماً في الخصب، فصاحبه ملعون، وما زاد في العسرة على ثلاثة أيام فصاحبه ملعون»<sup>(٨)</sup>.

ويؤيدها ظاهر رواية المجالس - المتقدمة<sup>(٩)</sup> - وحكي عن الشيخ<sup>(١٠)</sup> ومحكي القاضي<sup>(١١)</sup> والوسيلة<sup>(١٢)</sup> العمل بها، وعن الدروس: أن الأظهر تحريمه مع حاجة الناس. ومظنتها الزيادة على ثلاثة أيام في الغلاء وأربعين



(١) المبسوط ٢: ١٩٥ .

(٢) الوسيلة : ٢٦٠ .

(٣) التذكرة ١: ٥٨٥ .

(٤) نهاية الإحكام ٢: ٥١٤ .

(٥) الدروس ٣: ١٨٠ .

(٦) المسالك ٣: ١٩٢ .

(٧) ورد التعليل في صحيحة الحلبي المتقدمة في الصفحة ٣٦٥ .

(٨) الوسائل ١٢: ٣١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجارة، الحديث الأول .

(٩) تقدمت في الصفحة ٣٦٦

(١٠) راجع النهاية: ٣٧٤ و ٣٧٥ .

(١١) لم نعثر عليه في كتب القاضي، نعم حكاه عنه العلامة في المختلف ٥: ٤٠، والسيد العاملي

في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٩ .

(١٢) راجع الوسيلة : ٢٦٠ .

في الرخص، للرواية<sup>(١)</sup>، انتهى .

أما تحديده بـ ((حاجة الناس)) فهو حسن، كما عن المقنعة<sup>(٢)</sup> وغيرها<sup>(٣)</sup>، ويظهر من الأخبار المتقدمة. وأما ما ذكره من حمل رواية السكوني على بيان مظنة الحاجة، فهو جيد. ومنه يظهر عدم دلالتها على التحديد بالعددین تعبداً.

الثالث: مقتضى ظاهر صحيحة الحلبي المتقدمة<sup>(٤)</sup> في بادئ النظر حصر الاحتكار في شراء الطعام [ لكن الأقوى التعميم ] بقريضة تفريع قوله: «فإن كان في المصر طعام». ويؤيد ذلك: ما تقدم من تفسير الاحتكار في كلام أهل اللغة بمطلق جمع الطعام وحبسه، سواء كان بالاشتراء أو بالزرع والحصاد والإحراز، إلا أن يراد جمعه في ملكه. ويؤيد التعميم تعليل الحكم في بعض الأخبار بـ أن يترك الناس ليس لهم طعام<sup>(٥)</sup>، وعليه فلا فرق بين أن يكون ذلك من زرعه أو من ميراث أو يكون موهوباً له، أو كان قد اشتراه لحاجة فانقضت الحاجة وبقي الطعام لا يحتاج إليه المالك، فحبسه مترتباً للغلاء.

الرابع: أقسام حبس الطعام كثيرة، لأن الشخص إما أن يكون قد حصل الطعام لحبسه أو لغرض آخر، أو حصل له من دون تحصيل له . و ((الحبس))، إما أن يراد منه نفس تقليل الطعام إضراراً بالناس في أنفسهم، أو يريد به الغلاء وهو إضرارهم من حيث المال، أو يريد به عدم الخسارة

(١) الدروس ٣: ١٨٠ .

(٢) المقنعة: ٦١٦، وحكاها السيد العاملي عنها وعن غيرها في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٩ .

(٣) راجع المذهب ١: ٣٤٦، ومجمع الفائدة ٨: ٢٥ .

(٤) تقدمت في الصفحة ٣٦٥ .

(٥) كما تقدم في صحيحة الحلبي المتقدمة في الصفحة ٣٦٥ .

من رأس ماله وإن حصل ذلك لغلاء عارضي لا يتضرر به أهل البلد، كما قد يتفق ورود عسكر أو زوار في البلاد وتوقفهم يومين أو ثلاثة، فيحدث للطعام عزة لا يضر بأكثر أهل البلد، وقد يريد بـ ((الحبس)) لغرض آخر المستلزم للغلاء غرضاً آخر.

هذا كله مع حصول الغلاء بحبسه، وقد يجبس انتظاراً لأيام الغلاء من دون حصول الغلاء بحبسه، بل لقلّة الطعام آخر السنة، أو لورود عسكر أو زوار ينفد الطعام. ثم حبسه لانتظار أيام الغلاء، قد يكون للبيع بأزيد من قيمة الحال، وقد يكون لحب إعانة المضطرين ولو بالبيع عليهم والإرفاق بهم. ثم حاجة الناس قد يكون لأكلهم، وقد يكون للبذر أو علف الدواب، أو الاسترباح بالثمن. وعليك باستخراج أحكام هذه الأقسام وتمييز المباح والمكروه والمستحب من الحرام<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثالثة: الاحتكار في المذاهب الأخرى.

#### أولاً- المذهب الزيدي.

ذهب فقهاء المذهب الزيدي الى أن الاحتكار يشمل طعام الأدمي والبهيمة، وحدود أربعة شروط للحرمة، بذهاب احدها أو كلها تذهب الحرمة، وهذه الشروط هي:

(أن يكون قوتاً لأدمي؛ الفاضل عن كفايته ومن يمون الى الغلة الحاجة إليه اي الى القوت؛ وجوده مع شخص آخر).

(١) كتاب المكاسب: ج ٤، ص ٣٦٣ - ٣٧٣.



قال أحمد المرتضى (ت ٨٤٠هـ):

(احتكار قوت الأدمي والبهيمة فإنه يحرم بشروط الأول أن يكون قوتا لأدمي أو بهيمة فلو كان غير ذلك جاز ولا فرق عندنا في جميع الأقوات وعن زيد بن علي لا احتكار إلا في الحنطة والشعير.

الثاني: أن يحتكر (الفاضل عن كفايته) وكفاية (من يمون إلى الغلة) إن كان له غلة فإن لم يكن له غلة فالسنة قال في الزهور وأن يكون مترصا به الغلاء.

الثالث: أن يحتكره (مع الحاجة) إليه.

(و) الرابع: أن يحتكر ذلك مع (عدمه) بحيث لا يوجد (إلا مع) محتكر (مثله) فيحرم الاحتكار بهذه الشروط ولا فرق بين أن يكون من زرعه أو شراه من المصر أو من السواد وقال أبوح إنما يكون محتكرا إذا شراه من المصر لا من السواد ولا من زرعه نعم ومعنى الاحتكار أن يمتنع من بيعه مع حصول هذه القيود<sup>(١)</sup>.

ثانيا - المذهب الشافعي.

ذهب فقهاء المذهب الشافعي إلى القول بحرمة الاحتكار وهو الصحيح عندهم، وقيل بالكراهية، وبينوا بأن العلة في حرمة الاحتكار هي التضييق على الناس وقيدت الحرمة في الشراء وقت الغلاء؛ ويختص الترحيم بالأقوات، ومنها الذرة، والأرز، والتمر، والزبيب.

(١) شرح الأزهار: ج ٣، ص ٨٠ - ٨١.

قال محمد بن أحمد الشرييني (ت ٩٧٧هـ):

(ويحرم الاحتكار للتضييق على الناس، وهو إمساك ما اشتراه وقت الغلاء لبيعه بأكثر مما اشتراه عند اشتداد الحاجة، بخلاف إمساك ما اشتراه وقت الرخص لا يحرم مطلقاً، ولا إمساك غلة ضيعته ولا إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بمثل ما اشتراه. وفي كراهة إمساك ما فضل عن كفايته وكفاية عياله سنة وجهان أو جههما عدم الكراهة، لكن الأولى بيعه كما صرح به في أصل الروضة. ويختص تحريم الاحتكار بالأقوات، ومنها الذرة والأرز والتمر والزبيب فلا يعم جميع الأطعمة<sup>(١)</sup>).

### ثالثاً- المذهب المالكي.

ذهب فقهاء المذهب المالكي الى القول: بعموم الحرمة في احتكار كل شيء يحتاجه الناس، ويضر حكرته بهم، من طعام أو إدام أو كتان أو صوف أو عصفر أو غيره؛ وقيدت هذه الأشياء بوجودها في السوق، أما إذا جلبت من خارج السوق فلا بأس بها؛ واختلفوا في الادخار لمؤنة السنة فإذا كان الادخار يضر بالناس حرم، وإذا كان لا يضر جاز أن يدخر الإنسان قوت سنته.

قال الخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ):

(قال مالك: والحكرة في كل شيء من طعام أو إدام أو كتان أو صوف أو عصفر أو غيره، فما كان احتكاره يضر بالناس منع محتكره من الحكرة، وإن لم يضر ذلك بالناس ولا بالأسواق فلا بأس به.

(١) مغني المحتاج: ج ٢، ص ٣٨.

قال القرطبي في شرح مسلم: لا يحتكر إلا خاطئ هذا الحديث بحكم إطلاقه أو عمومه يدل على الاحتكار في كل شيء غير أن هذا الإطلاق قد يقيد والعموم قد يخصص بما فعله النبي (صلى الله عليه وآله) فإنه قد ادخر لأهله قوت سنتهم، ولا خلاف في أن ما يدخره الانسان لنفسه وعياله من قوت وما يحتاجون إليه جائز ولا بأس به، فإذا مقصود هذا منع التجار من الادخار.

ثم هل يمنعون من ادخار كل شيء وذكر ما تقدم؟ وذكر الخلاف ثم قال: وكل هذا فيمن اشترى في الأسواق فأما من جلب طعاما فإن شاء باع وإن شاء احتكر إلا إن نزلت حاجة فادحة أو أمر ضروري بالمسلمين فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته، فإن لم يفعل أجبر على ذلك إحياء للمهج وإبقاء للرمق. وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكر وأضر بالناس فيشترك فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به انتهى.

وقال أيضا في قوله في الحديث: كان ينفق على أهله نفقة سنة: فيه ما يدل على جواز ادخار قوت العيال سنة، ولا خلاف فيه إذا كان من غلة المدخر. وأما إذا اشترى من السوق فأجازه قوم ومنعه آخرون إذا أضر بالناس. وهذا مذهب مالك في الادخار مطلقا، انتهى.

ونقله النووي عن القاضي عياض في الاشتهار من السوق، وإنه إن كان في وقت ضيق الطعام فلا يجوز بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو أشهر وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة. كذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء وعن قوم إباحته مطلقا. قال النووي: والحكمة في تحريم الاحتكار رفع الضرر عن عامة الناس<sup>(١)</sup>.

(١) مواهب الجليل: ج٦، ص١٢.

رابعاً - المذهب الحنفي.

أختلف فقهاء المذهب الحنفي في تحديد مادة الاحتكار، فذهب بعضهم الى سريان الاحتكار في كل ما يضر بالعامه<sup>(١)</sup>؛ وقال البعض الآخر: باختصاصه بقوت الناس وعلف الدواب من الخنطة والشعير<sup>(٢)</sup>؛ وقال آخرون: يكون الاحتكار في الثياب<sup>(٣)</sup>، وقيل: الاحتكار في التين، والعنب، واللوز، ومما يقوم به بدنهم من الرزق ولو دخناً، واستثني من ذلك العسل والسمن<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ):

(والتقييد بقوت البشر قول أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى، كذا في الكافي. وعن أبي يوسف: كل ما أضر بالعامه حبسه فهو احتكار. وعن محمد: الاحتكار في الثياب. ابن كمال. قوله: (كتين وعنب ولوز) أي مما يقوم به بدنهم من الرزق ولو دخناً لا عسلاً وسمناً. در متقى.

قوله: (وقت) بالقاف والتاء المثناة من فوق الفصفصة بكسر الفاءين وهي الرطبة من علف الدواب اهدح. وفي المغرب: أَلقت اليابس من الاسفست اهد. ومثله في القاموس.

وقال في الفصفصة بالكسر: هو نبات فارسيته إسفست. تأمل. قوله: (في بلد) أو ما في حكمه كالرستاق والقرية. قهستاني. قوله: (يضر بأهله) بأن كان البلد صغيراً. هداية.

(١) بدائع الضائع لابي بكر الكاشاني ج ٥، ص ١٢٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حاشية رد المختار لابن عابدين: ج ٦، ص ٧١٨.

(٤) المصدر السابق.

قوله: (والمحتكر ملعون) أي مبعّد عن درجة الأبرار، ولا يراد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى، لأنه لا يكون إلا في حق الكفار، إذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرمانى<sup>(١)</sup>.

#### خامسا - المذهب الحنبلي.

ذهب فقهاء المذهب الحنبلي الى تقييد حرمة الاحتكار بشروط ثلاثة، وهي: (الشراء، والقوت، والتضييق على الناس)؛ فإما الشراء فليس منه جلب الحاجة أو ادخار القوت؛ فانه غير داخل في الحلواء والعسل والزيت، وأعلاف البهائم، والنوى والخبط والبزر، والثياب.

واما التضييق فمقيّد بمكة والمدينة والثغور، وأن يكون أهل البلد في ضيق.

قال النووي (ت: ٦٣٠ هـ):

(والاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

(أحدهما): أن يشتري فلو جلب شيئاً أو ادخل من غلته شيئاً فادخره لم يكن محتكراً روي عن الحسن ومالك وقال الأوزاعي الجالب ليس بمحتكر لقوله «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون»).

ولان الجالب لا يضيّق على أحد ولا يضربه بل ينفع فإن الناس إذا علموا عنده طعاما معدا للبيع كان ذلك أطيب لقلوبهم من عدمه.

(الثاني): أن يكون المشتري قوتا فأما الادام والحلواء والعسل والزيت واعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم. قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن أي شيء الاحتكار؟

(١) حاشية رد المختار: ج ٦، ص ٧١٨.

قال: إذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره وهذا قول عبد الله بن عمرو، وكان سعيد بن المسيب وهو راوي حديث الاحتكار يحتكر الزيت قال أبو داود كان يحتكر النوى والخبط والبزر ولأن هذه الأشياء مما لا تعم الحاجة إليها فأشبهت الثياب والحيوانات.

(الثالث): أن يضيق على الناس بشرائه ولا يحصل ذلك إلا بأمرين (أحدهما) أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور قال أحمد الاحتكار في مثل مكة والمدينة والثغور، فظاهر هذا أن البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والحب كبغداد والبصرة ومصر لا يحرم فيها الاحتكار لأن ذلك لا يؤثر فيها غالبا (الثاني) أن يكون في حال الضيق بان يدخل البلد قافلة فيتبادر ذوو الأموال فيشترونها ويضيقون على الناس، فأما إن اشتراها في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم<sup>(١)</sup>.

#### سادسا - المذهب الإباضي.

ذهب فقهاء المذهب الإباضي في حرمة الاحتكار الى دين أهل البلد، فان كان أهل البلد موحدون ومشركون أو موحدون وأهل الذمة، أو أهل الذمة وحدهم، حرم الاحتكار.

وجاز الاحتكار في بلد فيه مشركون أو كتابيون محاربون وحدهم، أو معهم موحدون أغنياء عما يحتكر فيه، ولم يتم تحديد مادة بعينها فان كان في البر أو الشعير أو التمر جل قوت أهل البلد منع فيه الاحتكار لاما في غيره من الطعام؛ واما المدة التي يدخل فيها الاحتكار فغير محددة، فلو اشتراه

(١) المغني: ج ٤، ص ٢٨٣.

لينتظر به الغلاء يوماً أو نصف يوم أو ثلثه، أو أقل، أو أكثر لكان محتكراً،  
وقيل: يحد باربعين يوماً فيجوز ادخاره لما دونها<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

أولاً- اختلفت أقوال فقهاء المذاهب السبعة في حكم الاحتكار بين الحرمة  
والكراهية :

١- فقال فقهاء الإمامية: بالحرمة، والكراهة، والحرمة هي الأقوى،  
وقيدت بشرط عدم وجود الباذل.

٢- وكذا فقهاء الشافعية قالوا: بالحرمة والكراهة، والأصح الحرمة

٣- وقال الزيدية: بالحرمة وقيدوا الحرمة بشروط أربعة؛ وهي: أن يكون  
قوتاً، الفاضل عن كفايته، والحاجة إليه، عدم وجوده مع شخص آخر.

٤- وقال: المالكية بالحرمة .

٥- وقال الحنفية: بالحرمة.

٦- قال الحنابلة: بالحرمة وقيدت الحرمة بشروط ثلاثة وهي: الشراء،  
والقوت، والتضييق على الناس.

٧- وقال الإباضية: بالحرمة، وقيدت بدين أهل البلد فإن كان أهل البلد  
موحدون ومشركون، أو موحدون وأهل الذمة، أو أهل الذمة وحدهم فيحرم  
في هذا البلد الاحتكار.

(١) كتاب النيل وشفاء العليل، لمحمد أطفيش: ج ٨، ص ١٧٨.

ثانياً- اختلف فقهاء المذاهب السبعة في مادة الاحتكار وجنسها اختلافاً كبيراً.

١- فقد حصر فقهاء المذهب الإمامي مادة الاحتكار ب: (الحنطة والشعير، والتمر، والزبيب) وهي الغلاة الاربعة وعند بعض الفقهاء أضيف إليها الملح.

٢- وعند فقهاء المذهب الزيدي: جميع الطعام الذي يحتاج إليه الإنسان والحيوان.

٣- وعند فقهاء المذهب الشافعي: حددت الحرمة بالأقوات، ومنها الذرة، والأرز، والتمر، والزبيب.

٤- وعند فقهاء المالكية: يكون الاحتكار بكل شيء يحتاج إليه الناس، من طعام، أو إدام، أو كتان، أو صوف، أو عصفور، أو غيرها.

٥- واختلف فقهاء المذهب الحنفي: في اختصاص المادة بحرمة الاحتكار فقال بعضهم: بقوت الناس وعلف الدواب؛ وقال آخرون: يكون بالثياب، وقال آخرون: يون الاحتكار في التين، واللوز، والعنب وغيرها مما يقوم به بدن الإنسان، ولو كان دخناً، واستثني من ذلك العسل، والسمن.

٦- وعند فقهاء المذهب الحنبلي: يكون الاحتكار في القوت الذي يحتاج إليه الإنسان، واخرج منه الحلواء والعسل، والزيت، واعلاف البهائم، والنوى، والخبط، والبزر، والثياب.

٧- وعند المذهب الإباضي: فيما يعد جل قوت أهل البلد، فإن كان جل قوتهم الشعير دخل فيه الاحتكار دون غيره، وان كان قوتهم الحنطة دخلت في الاحتكار، وهكذا.



ثالثاً- اختلف فقهاء المذاهب السبعة في مدة الحبس .

١- انفرد الإمامية: بتحديد ثلاثة ايام في حال الشدة، وأربعين يوماً في حال الخصب وتوفر المواد .

٢- وذهب الزيدية: الى حبس الفاضل من الغلة.

٣- وقال الشافعية: بالشراء وقت الغلاء وحبس المادة.

٤- وحدد المالكية: الحبس بوجودها في السوق، وأما إذا جلبت من خارج السوق فلا يضر.

وقالوا: بحرمة حبس مؤنة السنة إذا كانت تضر بالناس.

٥- وقيد فقهاء المذهب الحنفي: الحبس بالضرر دون تحديد المدة أو الجلب من خارج السوق.

٦- وقيد فقهاء المذهب الحنبلي: الحبس بالضيق، وقيدوا الضيق بالحرمين مكة والمدينة والثغور.

٧- وقيد فقهاء المذهب الإباضي: مدة الحبس بتحقق الغلاء ولو كانت المادة المحتركة قد بلغت أقل من ساعة، وقيل: أربعين يوماً.

رابعاً- انفرد فقهاء المذهب الإمامي بوضع أقسام متعددة للحبس . وهي من جهتين:

الأولى: مرتبطة بالحابس، وهو المحترك.

والجهة الاخرى: بالمحبوس عنه، وهو الناس وفيما بينهما تدور أحكام المباح، والحرام، والمستحب، والمكروه.

المسألة الخامسة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام):

«ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنْهُمْ  
وَالْمُضْطَّرِّ بِإِلَهِهِ وَالتَّمَرِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمُنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمُرَافِقِ وَجَلَابِهَا  
مِنَ الْمُبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَمِسُ النَّاسُ  
لِمَوَاضِعِهَا، وَلَا يَجْتَرِّءُونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سَلَمٌ لَا تُخَافُ بِإِثْقَتِهِ، وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى  
غَائِلَتُهُ، وَتَفْقَدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ، وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي  
كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا، وَشُحًّا قَيْحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ وَتَحْكُمًا فِي الْبِيَاعَاتِ،  
وَذَلِكَ بَابٌ مَضْرُوبٌ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاةِ فَاْمَنْعُ مِنَ الْاِحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مَنَعَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

تناول شرح نهج البلاغة هذا النص الشريف، وبينوا بعض المعاني  
والدلالات التي اكتنزها، فكانت اقوالهم كالآتي:  
أولاً- ابن ميثم البحراني:

قال في بيان معنى هذه الالفاظ بعد أن قسم الحديث الى مطالب عدة،  
منها:

(الرابع: التجار وذوي الصناعات وادعى أنه لا قوام للأصناف السابقة  
إلا بهم ونبه على ذلك بقوله: فيما يجتمعون عليه من مرافقهم فإن كل ما

(١) نهج البلاغة بشرح محمد عبده: ج ٣، ص ١٠٠، من عهده لملك الاشر (عليه الرحمة  
والرضوان).

يفعله التجّار من جلب الأمتعة وبيعها وشرائها وقيمونه من الأسواق بذلك وما يفعله الصّناع من المنفعة بأيديهم ممّا لا يحصل من غيرهم الانتفاع به فهي مرافق ومنافع للرعيّة في مقام حاجتهم وضرورتهم وهو في قوّة صغرى ضمير كبراه ما سبق<sup>(١)</sup>.

ثانياً - السيد حبيب الله الخوئي.

قال في بيان معنى كلامه (عليه السلام) فيما يخص التجار وذوي الصناعات وصفاتهم وضرر الاحتكار.

(وأمر عليه السّلام بتفقّد أحوال التجار والنظارة عليهم تكميلاً لتوصيته لهم بالخير والحماية لرؤوس أموالهم عن التّلف والسّرقة بأيدي اللّصوص، وهذه توصية بإقرار الأمن في البلاد وفي طرق التّجارة بحراً وبراً، وقد التفت الأمم الرّاقية إلى ذلك فاهتمّوا باستقرار الأمن في البلاد والطّرق، وفي حفظ رؤس الأموال التّجاريّة عن المكائد والدسائس المذهبة لها، فقال (عليه السّلام): (تفقّد أمورهم بحضرتك) أي في البلد، (وفي حواشي بلادك) أي في الطّرق والأماكن البعيدة.

ثمّ نبّه (عليه السّلام) إلى خطر في أمر التجارة يتوجّه إلى عامّة النّاس المحتاجين في معاشهم إلى شراء الأمتعة من الأسواق، وهو خلق الشح وطلب الادّخار والاستكثار من المال الكامن في طبع الكثير من التّجار، فإنّه يؤوّل إلى الاستعمار والتسلّط على أجور الزراع والعمّال إلى حيث يؤخذون عبيدا وأسرى لأصحاب رؤس الأموال فوصفهم بقوله (عليه السّلام): (أن في كثير منهم):

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٥، ص ١٦.

١- (ضيقة فاحشا): أي حبًّا بالغاً في جلب المنافع وازدياد رقم الأموال المختصة به ربما يبلغ إلى الجنون ولا يقف بالملايين والمليارات .

٢- (وشحاً قبيحاً): يمنع من السماح على سائر الأفراد بما يزيد على حاجته بل بما لا يقدر على حفظه وحصره .

٣- (واحتكاراً للمنافع): بلا حدٍّ ولا حساب حتى ينقلب إلى جهنم كلما قيل لها: هل امتلئت يجيب: هل من مزيد

٤- (وتحكماً في البياعات): أي يؤول ذلك الحرص الجهنمي إلى تشكيل الشركات والانحصارات الجبارة فيجمعون حوائج الناس بمكائدهم وقوة رؤس أموالهم ويبيعونها بأيّ سعر أرادوا وبأيّ شروط خبيثة تحفظ مزيد منافعهم وتقهر الناس وتشدد سلاسل مطامعهم ومظالمهم على أكتافهم واستتج عليه السلام من ذلك مفسدتين مهلكتين:

الف - (باب مضرّة للعامة): وأيّ مضرّة أعظم من الأسر الاقتصادي في أيدي ثعابين رؤس الأموال.

باء- (وعيب على الولاية): وأيّ عيب أشنأ من تسليم الأمة إلى هذا الأسر المهلك . فشرّع (عليه السلام) لسدّ هذه المفاسد، المنع من الاحتكار للمنافع<sup>(١)</sup>.

ثالثاً- ابن أبي الحديد المعتزلي:

قال في بيان دلالة النص الشريف وشرحه:

(خرج (عليه السلام) الان إلى ذكر التجار وذوي الصناعات، وأمره بأن

(١) منهاج البراعة: ج ٢٠، ص ٢٦٨ - ٢٧٠.

يعمل معهم الخير، وأن يوصى غيره من أمرائه وعماله أن يعملوا معهم الخير، واستوص بمعنى ((أوص)).

نحو قر في المكان واستقر، وعلا قرنه واستعلاه.

وقوله: ((استوص بالتجار خيرا))، أي أوص نفسك بذلك، ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله): استوصوا بالنساء خيرا، ومفعولا استوص وأوص هاهنا محذوفان للعلم بهما، ويجوز أن يكون ((استوص)) أي اقبل الوصية منى بهم، وأوص بهم أنت غيرك. ثم قسم عليه السلام الموصى بهم ثلاثة أقسام: اثنان منها للتجار، وهما المقيم، والمضطرب، يعنى المسافر، والضرب: السير في الأرض، قال تعالى:

﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>، وواحد لأرباب الصناعات، وهو قوله: والمترفق ببدنه، وروى بيديه، تثنية يد. والمطرح: الأماكن البعيدة. وحيث لا يلتئم الناس: لا يجتمعون، وروى حيث لا يلتئم بحذف الواو. ثم قال: ((فإنهم أولو سلم))، يعنى التجار والصناع، استعطفه عليهم، واستماله إليهم. وقال: ليسوا كعمال الخراج وأمراء الأجناد، فجانبهم ينبغى أن يراعى، وحالهم يجب أن يحاط ويحمى، إذ لا يتخوف منهم بائقة لا في مال يخونون فيه، ولا في دولة يفسدونها. وحواشي البلاد: أطرافها.

ثم قال له: قد يكون في كثير منهم نوع من الشح والبخل فيدعوهم ذلك إلى الاحتكار في الأقوات، والحيث في البياعات، والاحتكار: ابتياع الغلات في أيام. رخصها، وادخارها في المخازن إلى أيام الغلاء والقحط. والحيث:

## الفصل الثاني: الاحتكار والتسعير وبيع المضطر

---

تطيف في الوزن والكيل، وزيادة في السعر، وهو الذي عبر عنه بالتحكم، وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الاحتكار<sup>(١)</sup>.



---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١٧، ص ٨٣ - ٨٥.

# المبحث الثاني

## إجبار المحتكر على البيع أم التسعير؟

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام) في عهده لمالك الاشتر (رضوان الله تعالى):

«وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمِحاً بِمَوَازِينِ عَدْلِ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِتْيَاهَ فَتَكَلَّ بِهِ وَعَاقِبَهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ»<sup>(١)</sup>.

تناول فقهاء المذاهب الإسلامية السبعة موضوع التسعير واجبار الحاكم أو من ينوب مقامه أو القاضي؛ المحتكر على البيع، واختلفوا في الحكم؛ ولكن قبل البحث في أقوال الفقهاء نتناول معنى التسعير في اللغة.

### المسألة الأولى: التسعير أو السعر لغتاً.

يستفاد من اقوال أهل اللغة، أن معنى التسعير، هو: وضع الثمن بإزاء المادة؛ فقد قال ابن منظور (ت: ٧١١هـ):

سعر: السَّعْرُ: الذي يَقُومُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، وجمعه أَسْعَارٌ وَقَدْ أَسْعَرُوا وَسَعَّرُوا بمعنى واحد: اتفقوا على سِعْرٍ.

وفي الحديث: أنه قيل للنبي، (صلى الله عليه وآله): سَعَّرْنَا، فقال:

---

(١) نهج البلاغة بشرح محمد عبده؛ ج ٣، ص ١٠٠، من عهده لمالك الاشتر (رضوان الله عليه).

«إن الله هو المُسَعِّرُ».

أي: أنه هو الذي يُرَخِّصُ الأشياءَ ويُغْلِبُهَا فلا اعتراض لأحد عليه، ولذلك لا يجوز التسعير. والتَّسْعِيرُ: تقدير السُّعْرِ<sup>(١)</sup>.

أي: يصح ثمنه على نحو من الارتفاع كأنه يحرق يد المبتاع الذي لا يقدر ان يمسكه أو يتناوله؛ ومن ثم فإن ضرره متعدد وسيرى في الجانب النفسي والجسدي والمالي.

وعليه:

نجد أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) يأمر واليه على مصر بالتدخل لمنع الاحتكار، لكن المدار يدور بين الفقهاء على إجبار المحتكر، على البيع، أم على التسعير بالقيمة والثلث، الذي يحدده الحاكم أو القاضي أو المجتهد، وهذا ما سنتناوله في المسألة القادمة.

### المسألة الثانية: الإيجاب والتسعير في المذهب الامامي.

ذهب فقهاء الإمامية (أعلى الله شأنهم) الى عدم الخلاف في إجبار المحتكر على البيع، واجمعوا على عدم التسعير عليه؛ وقيل: يتم أمر المحتكر بتنزيل السعر دون تحديده؛ وأن خالف يصح البيع، لكنه يؤثم.

أولاً- الشيخ محمد حسن الجواهري النجفي (رحمه الله) (ت ١٢٦٦هـ):

قال (عليه رحمة الله ورضوانه):

(١) لسان العرب، مادة: سعر، ج ٤، ص ٣٦٥.



(لا يسعر عليه: في المشهور للأصل، وخبر ابن حمزة السابق<sup>(١)</sup>) ومرسل الفقيه<sup>(٢)</sup> (إنه قيل للنبي (صلى الله عليه وآله):

لو أسعرت لنا سعرا، فإن الأسعار تزيد وتنقص؟

فقال: «ما كنت لا لقي الله تعالى ببدعة لم يحدث إلي فيها شيء، فدعوا عباد الله تعالى، يأكل بعضهم من بعض، فإذا استنصحتهم فانصحو».

مؤيدا بما ورد في جملة من النصوص من:

(أن الله عز وجل وكل بالأسعار ملكا يدبرها) وفي بعضها: (فلن تغلوا من قلة ولم ترخص من كثرة).

وفي آخر: (علامة رضى الله عز وجل في خلقه عدل سلطانهم ورخص أسعارهم، وعلامة غضب الله تبارك وتعالى على خلقه جور سلطانهم وغلاء أسعارهم).

نعم: لا يبعد رده مع الاجحاف كما عن ابن حمزة والفاضل في المختلف، وثاني الشهيدين وغيرهم لنفي الضرر والضرار<sup>(٣)</sup> ولأنه لولا ذلك لا نتفت فائدة الاجبار، إذا يجوز أن يطلب في ماله ما لا يقدر على بذله، ويضر بحال الناس والغرض رفع الضرر، وليس ذلك من التسعير، ولذا تركه الأكثر فما عن بعضهم من عدم جواز ذلك، أيضا للاطلاق وصحيح ابن سنان<sup>(٤)</sup> (عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في تجار قدموا أرضا اشتركوا على أن

(١) الوسائل الباب: ٣٠ أبواب آداب التجارة؛ والحديث ١ و ٢ .

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب آداب التجارة الحديث ١ و ٢ .

(٣) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الخيار الحديث ٣ و ٤ .

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب آداب التجارة الحديث .

لا يبيعوا بيعهم إلا بما أحبوا، قال:

( لا بأس ).

وقوله في خبر حذيفة<sup>(١)</sup>: (فبعه كيف شئت).

واضح الضعف ضرورة تقييد الاطلاق بما عرفت، مما هو أقوى منه وخروج الصحيح عما نحن فيه، والإذن بالبيع كيف يشاء محمول على ما هو الغالب من عدم اقتراح المجحف، كما أن ما عن المفيد من أن للسلطان أن يسعرها على ما يراه من المصلحة ولا يسعرها بما يخسر أربابها فيها، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وقيل يسعر) واضح الضعف أيضاً، بعد الإحاطة بما ذكرنا.

(و) منه يعلم أن (الأول أظهر) مع التقييد الذي قدمناه اللهم إلا أن يريد مع الامتناع عن التسعير، فإن المتجه حينئذ قيام الحاكم مثلاً مقامه في ذلك، إن لم يمكن جبره عليه أو مطلقاً وكذا لو طلب حبساً من الثمن لا وجود له امتحاناً، وكذا لو قال لا أبيع إلا لموسر يشتره مني جملة، ويدفع الثمن إلي قبل أن يبيع ولم يوجد شخص هكذا إلى غير ذلك مما ينافي حكمة الجبر وفائده، وينبغي تقديم شديد الحاجة على غيره في البيع.

بل: قد يجب مع الاضطرار، وإن صح البيع مع المخالفة، ولو كان المحتكر مجتهد أجبره المجتهد الآخر (وإن كان مفضولاً فإن لم يكن فعدول مقلديه فضلاً عن مقلدي غيره، والله هو العالم بحقيقة أحكامه)<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب آداب التجارة الحديث ١.

(٢) جواهر الكلام: ج ٢٢، ص ٤٨٥ - ٤٨٧.

ثانياً - الشيخ مرتضى الانصاري (رحمه الله) (ت: ١٢٨١هـ).

قال (عليه رحمة الله ورضوانه) مختصراً للحكم وجامعاً لأقوال الفقهاء:

(الظاهر عدم الخلاف - كما قيل<sup>(١)</sup>) في إجبار المحتكر على البيع، حتى على القول بالكراهة، بل عن المهذب البارع: الإجماع<sup>(٢)</sup>، وعن التنقيح<sup>(٣)</sup> كما عن الحدائق<sup>(٤)</sup>: عدم الخلاف فيه، وهو الدليل المخرج عن قاعدة عدم الاجبار لغير الواجب، ولذا ذكرنا: أن ظاهر أدلة الإجماع تدل على التحريم<sup>(٥)</sup>، لأن إلزام غير اللازم خلاف القاعدة.

نعم: لا يسعر عليه إجماعاً، كما عن السرائر، وزاد وجود الأخبار المتواترة<sup>(٦)</sup>، وعن المبسوط: عدم الخلاف فيه<sup>(٧)</sup>. لكن عن المقنعة: أنه يسعر عليه بما يراه الحاكم<sup>(٨)</sup>. وعن جماعة<sup>(٩)</sup> - منهم العلامة<sup>(١٠)</sup> وولده<sup>(١١)</sup> والشهيد<sup>(١٢)</sup> - : أنه يسعر عليه إن أجحف بالثمن، لنفي الضرر، وعن

(١) راجع التنقيح الرائع: ج ٢، ص ٤٢؛ ومفتاح الكرامة: ج ٤، ص ١٠٩.

(٢) المهذب البارع ٢: ٣٧٠.

(٣) التنقيح الرائع ٢: ٤٢.

(٤) الحدائق ١٨: ٦٤.

(٥) ذكره في الصفحة ٣٦٧.

(٦) السرائر ٢: ٢٣٩.

(٧) المبسوط ٢: ١٩٥.

(٨) المقنعة: ٦١٦.

(٩) حكاه عنهم السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٩.

(١٠) راجع المختلف ٥: ٤٢.

(١١) إيضاح الفوائد ١: ٤٠٩.

(١٢) الدروس ٣: ١٨٠.

الميسي<sup>(١)</sup> والشهيد الثاني<sup>(٢)</sup>: أنه يؤمر بالنزول من دون تسعير، جمعاً بين النهي عن التسعير، والجبر بنفي الإضرار<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثالثة: أقوال فقهاء المذاهب الأخرى.

#### أولاً - المذهب الزيدي.

ذهب فقهاء المذهب الزيدي الى القول: بتكليف المحتكر البيع، لا التسعير، إذا امتنع المحتكر البيع، فللإمام أو الحاكم أن يبيعا عن المحتكر، ولكن ليس في جميع المواد وإنما في القوتين، وأما بقية المبيعات فالتسعير فيها جائز، وقيل بجواز التسعير في القوتين أيضاً.

قال أحمد المرتضى (ت ٨٤٠هـ):

يكلف المحتكر (البيع لا التسعير، أي: لا يكلف أن يجعل سعره كذا بل يسعره كيف شاء؛ فإن أمتنع من البيع فالأقرب أن للإمام والحاكم أن يبيعا عنه، هذا إنما هو في القوتين فقط فأما سائر المبيعات فالتسعير فيها جائز، وقد أستصلح الأئمة المتأخرون تقدير سعر ما عدا القوتين في بعض الأحوال كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم، وقيل: انه يجوز تعسير القوتين أيضاً<sup>(٤)</sup>.

(١) الميسية، لا توجد لدينا، ولكن نقله عنه وعن الشهيد الثاني، السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٤: ١٠٩.

(٢) الروضة البهية ٣: ٢٩٩.

(٣) كتاب المكاسب: ج ٤، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) شرح الازهار: ج ٣، ص ٨١.

## ثانيا - المذهب الشافعي.

ذهب فقهاء الشافعية الى القول: بجواز اجبار المحتكر على البيع إذا كان عنده طعام احتاج اليه الناس ولم يجدوا عند غيره دفعا للضرر<sup>(١)</sup>؛ وقالوا بحرمة التسعير في كل وقت، وقيل بالجواز، لكن الأصح عندهم الحرمة؛ ومن قال بالجواز فقد قيده بوقت الغلاء دون الرخص؛ وقيل: إن كان الطعام مجلوباً من خارج البلد فيحرم التسعير، وان كان يزرع في البلد وعند القناة فيجوز التسعير، ويشتمل التسعير الاطعمة وعلف الدواب، وأما في حال قام الامام بالتسعير، وخالف المحتكر: يتم تعزيره، وفي صحة البيع وجهان، الأصح: صحة البيع. قال النووي (ت ٦٧٦هـ):

(لتسعير، وهو حرام في كل وقت على الصحيح. والثاني: يجوز في وقت الغلاء دون الرخص. وقيل: إن كان الطعام مجلوباً، حرم التسعير. وإن كان يزرع في البلد ويكون عند القناة، جاز. وحيث جوزنا التسعير، فذلك في الأطعمة، ويلحق بها علف الدواب على الأصح. وإذا سعر الامام عليه، فخالف، استحق التعزير. وفي صحة البيع، وجهان المذكوران في التتمة. قلت: الأصح: صحة البيع. والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

## ثالثا - المذهب المالكي.

ذهب المالكية الى القول بوجوب بيع المحتكر الطعام الذي جلبه بسعر وقته إذا نزلت حاجة فادحة أو أمر ضروري بالمسلمين، فإن لم يفعل أجبر على البيع.

(١) المجموع للنووي: ج ١٣، ص ٤٨.

(٢) روضة الطالبين: ج ٣، ص ٧٩؛ مغني المحتاج للشربيني: ج ٢، ص ٣٨.

قال الخطاب الرعيني (ت: ٩٥٤هـ):

(فأما من جلب طعاماً فإن شاء باع، وإن شاء احتكر، إلا إن نزلت حاجة فادحة أو أمر ضروري بالمسلمين فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته؛ فإن لم يفعل، أجبر على ذلك إحياء للمهيج وإبقاء للرمق؛ وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكر وأضر بالناس، فيشترك فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به)<sup>(١)</sup>.

رابعا - المذهب الحنفي.

ذهب فقهاء المذهب الحنفي الى القول بعدم اجبار المحتكر على البيع، ولكن يؤمر بذلك ويرفع أمره الى الإمام إذا امتنع من البيع في المرة الأولى، وكان مصراً على الاحتكار فيعظه الإمام في المرة الثانية ويهدده، فان لم يفعل فيرفع أمره الى الإمام في المرة الثالثة ليعزره ويحبسه، وفي جميع الاحوال لا يجبر على البيع ولا يسعر، ويجوز للإمام أن يأخذ الطعام من المحتكرين إذا خاف الهلاك على الناس ويفرقه عليهم، فإذا وجدوا الطعام رد إليهم وهو ضامن.

قال ابو بكر الكاشاني (ت: ٥٨٧ هـ):

(يؤمر المحتكر بالبيع إزالة للظلم لكن إنما يؤمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فإن لم يفعل وأصر على الاحتكار ورفع إلى الامام مرة أخرى وهو مصر عليه فان الامام يعظه ويهدده فإن لم يفعل ورفع إليه مرة ثالثة يحبسه ويعزره زجراله عن سوء صنعه ولا يجبر على البيع.

(١) مواهب الجليل: ج٦، ص١٢.

وقال محمد يجبر عليه وهذا يرجع إلى مسألة الحجر على الحر لان الجبر على البيع في معنى الحجر وكذا لا يسعر لقوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقوله عليه (الصلاة والسلام):

(لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه).

وروى أن السعر غلا في المدينة وطلبوا التسعير من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم يسعر وقال:

(إن الله تبارك وتعالى هو المسعر القابض الباسط).

(ومنها): انه إذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم فإذا وجدوا ردوا عليهم مثله لأنهم اضطروا إليه ومن اضطر إلى مال الغير في مخرصة كان له أن يتناوله بالضمان لقوله تعالى:

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

خامسا - المذهب الحنبلي.

ذهب فقهاء المذهب الحنبلي الى القول بإجبار المحتكر على البيع كما يبيع الناس، فإن رفض أن يبيع فعلى الإمام أن يأخذه منه ويفرقه، ويرد إليه إذا انتفت الحاجة؛ ولكن يجرم التسعير.

(١) المائدة: ٣.

(٢) بدائع الصانع: ج ٥، ص ١٢٩.

قال البهوتي (ت ١٠٥١هـ):

(ويجبر المحتكر على بيعه، كما يبيع الناس دفعاً للضرر؛ فان أبى أن يبيع ما احتكره من الطعام وخيف التلف بحبسه عن الناس: فرقه الإمام على المحتاجين إليه ويردون مثله عند زوال الحاجة)<sup>(١)</sup>.

(ويجزم التسعير على الناس؛ بل يبيعون أموالهم على ما يختارون)<sup>(٢)</sup>.

سادساً - المذهب الإباضي.

ذهب فقهاء الإباضية الى القول بإجبار المحتكر على البيع بمثل ما اشتري به، ولا يجبر على البيع بأرخص مما اشترى؛ وإذا باع بأرخص مما اشترى فلا يجبر.

قال محمد بن يوسف أطفيش (ت ١٣٣٤هـ):

(ولا يترك المحتكر يبيع بأكثر مما اشترى بل يجبر على البيع كما اشترى، أي يبيع بمثل ما اشترى به أو قيمته لا على البيع بأرخص منه ويحتمل أنه يريد ان يجبر أن يبيع كما قصد الشراء وفعله سواء ربح أم لا، إلا أن كان يبيع بأرخص فلا يجبر وهو المتبادر لأنه المذكور في الحاشية المنتظر فيها لكون الشيخ لم يذكر أنه يريد الزائد كما ذكره الناجش، ولأنه لو أراد أنه لا يبيع بأكثر بل بمثل ما اشتراه، ولأن الاستثناء أظهر على هذا من الاستثناء على معنى بمثل ما اشترى به)<sup>(٣)</sup>.

(١) كشف القناع للبهوتي: ج ٣، ص ٢١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) كتاب النيل وشفاء العليل: ج ٨، ص ١٧٩.



## المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

أولاً - في إجبار المحتكر على البيع:

- ١- ذهب فقهاء المذهب الإمامي: الى عدم الخلاف في إجبار المحتكر على البيع، ولو على الكراهة .
- ٢- وقال الزيدية: يكلف المحتكر بالبيع، وإذا أمتنع المحتكر، فلا إمام أو الحاكم أن يبيعا عنه في القوتين.
- ٣- وقال الشافعية: بجواز إجبار المحتكر على البيع إذا كان عنده طعام احتاج إليه الناس دفعاً للضرر.
- ٤- وقال المالكية: بوجوب بيع المحتكر للطعام بسعر وقته، إذا نزلت حاجة فادحة أو أمر ضروري بالمسلمين، فان لم يفعل، ابجر على البيع وقيد الاحتكار بالجلب فإذا كان المحتكر قد اشترى الطعام من السوق فلا يجبر.
- ٥- وقال الحنفية: بعدم إجبار المحتكر بالبيع ولكن يؤمر بذلك ويرفع امره الى الإمام إذا أمتنع ثلاث مرات فإن أصر على عدم البيع يغرم ويجبس وللإمام أن يأخذ الطعام منه ويفرقه دفعاً للضرر. يعاد إليه إذا انتفت الحاجة.
- ٦- وقال الحنابلة: بإجبار المحتكر على البيع كما يبيع الناس فان رخص فعلى الإمام أن يأخذه منه ويفرقه على المحتاجين؛ ويرد إليه إذا انتفت الحاجة.
- ٧- وقال الإباضية: بإجبار المحتكر على البيع بمثل ما اشترى، ولا يجبر على البيع بأرخص مما اشترى.

ثانياً - في التسعير على المحتكر:

- ١- قال الإمامية بعدم التسعير على المحتكر واجمعوا على ذلك، وأنه يؤمر بالنزول من دون التسعير، جمعاً بين النهي عن التسعير، والجبر بنفي الإضرار.
- ٢- قال الزيدية: بجواز التسعير في جميع المواد، ويمنع في القوتين؛ وقيل بجوازه في القوتين أيضاً.
- ٣- وقال الشافعية: بحرمة التسعير، وقيل بالجواز، والاصح: الحرمة، ومن قال بالجواز فقد قيده بقوت الغلاء دون الرخص، وكذا إذا كان الطعام مزروعاً في البلد وقرب القناة؛ أما إذا كان مجلوباً فيحرم التسعير.
- ٤- وقال المالكية: باشتراك الناس في السعر إذا كان المحتكر اشترى الطعام من السوق واضر بالناس.
- ٥- وقال الحنفية: بعدم الجواز بالتسعير.
- ٦- وقال الحنابلة: بحرمة التسعير.

المسألة الخامسة: جريان قاعدة التسلط أو (السلطنة).

وهي من القواعد التي نالت حيزاً كبيراً من الشهرة عند الفقهاء، ودخلت في الكثير من المعاملات، فأستندوا إليها في أحكامهم وفتاويهم، (وقد استدلوا عليها بالأدلة الأربعة، أي: القرآن، والسنة، والاجماع، والعقل)<sup>(١)</sup>.  
أما موارد الاستدلال بها في ابواب الفقه، فهي كثيرة، ولذا نورد ما تعلق بالاحتكار، وهي:

(١) القواعد الفقهية للشيخ ناصر مكارم الشيرازي: ج ٢، ص ١٩.

أولاً - المحقق الكركي (رحمه الله) (ت: ٩٤٠ هـ).

قال المحقق الكركي (عليه رحمه الله ورضوانه) في جامع المقاصد في أبواب الاحتكار، في شرح قول العلامة ابن المطهر الحلي (عليه الرحمة والرضوان):  
(ويجبر على البيع لا التسعير على رأي)، فقال: (هذا أصح: لأن الناس مسلطون على أموالهم، إلا أن يجحف في طلب الثمن أو يمتنع من تعيين)<sup>(١)</sup>.

ثانياً - السيد محمد جواد العاملي (رحمه الله) (ت ١٢٢٦ هـ).

قال السيد محمد جواد الحسيني العاملي (عليه الرحمة والرضوان) في مفتاح الكرامة في باب الاحتكار عند نفي العلامة ابن المطهر الحلي (عليه الرحمة والرضوان) للتسعير، فعلق بقوله:  
(إجماعاً وإخباراً متواترة كما في السرائر<sup>(٢)</sup>، وبلا خلاف كما في المبسوط<sup>(٣)</sup>، وعندنا كما في التذكرة<sup>(٤)</sup>، مع أن في السرائر<sup>(٥)</sup>، والتذكرة<sup>(٦)</sup> نقل الخلاف، والتأويل ممكن للأصل، وعموم السلطنة، وخصوص خبر الحسين بن عبد الله بن ضمرة<sup>(٧)</sup> الصريح بذلك...)<sup>(٨)</sup>.

(١) جامع المقاصد، حرمة الاحتكار: ج ٤، ص ٤٢.

(٢) السرائر لابن أدریس آداب التجارة: ج ٢، ص ٢٣٩.

(٣) المبسوط للشيخ الطوسي في حكم التسعير: ج ٢، ص ١٥٩.

(٤) تذكرة الفقهاء للعلامة الحلي، في المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٥٨٥.

(٥) السرائر: ج ٢، ص ٢٣٩.

(٦) تذكرة الفقهاء: ج ١، ص ٥٨٥.

(٧) وسائل الشيعة للعاملي: ج ١٢، ص ٣١٧ وجاء بلفظ: الحسين بن عبيد الله بن ضمرة.

(٨) مفتاح الكرامة بشرح قواعد العلامة: ج ١٢، ص ٣٦١.

ثالثاً - الشيخ الجواهري النجفي (رحمه الله).

واستدل بهذه القاعدة الشيخ محمد حسن الجواهري (عليه الرحمة والرضوان) في آداب التجارة، في مسألة الاحتكار ومناقشة من ذهب من علماء الطائفة الى القول بـ (الكراهة) ومن قال منهم بـ (الحرمة)، فقال مستدلاً على القول بالكراهة:

(الأول: أشبهه بأصول المذهب وقواعده التي منها الاصول، وقاعدة تسلط الناس على أموالها...) (١).



### المسألة السادسة: مسؤولية الدولة في الإقتصاد الإسلامي وأحياء مبدأ ملئ الفراغ.

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام):

«وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازن عدلٍ واسعارٍ لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه في غير إسراف». والحديث الشريف يرشد الى مهام الحاكم الإسلامي في حفظ حقوق الناس، والحرص على الأمن الاقتصادي، وضرورة تدخل الحكومة الإسلامية في خلق حالة التوازن في السوق، وسهولة المعاملة، وانعكاسات ذلك على معاش الناس، مع ضرورة حفظ الحقوق الشرعية للبائع والمشتري، لا سيما وأنه (عليه الصلاة والسلام) قد نبه الى اهمية طبقة التجار، وخطورة عملهم سلباً وإيجاباً، وانعكاسات ذلك على اقتصاد الدولة.

(١) جواهر الكلام: ج ٢٢، ص ٤٧٧.

ولذا:

قال (عليه الصلاة والسلام) في منع الاحتكار، ودفع أضراره، واثاره، السلبية على الناس والاقتصاد:

«فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه في غير إسراف».

وهو أمر يكشف عن أثر تدخل الحاكم الإسلامي في سد الفراغات التي تتواجد بفعل اثار الزمان والمكان، وتنوع الحياة المعيشية والذهنية، وتطور الاساليب الحياتية في مختلف المجالات، كالاقتصادية، والثقافية. وهو ما التفت إليه بعض العلماء، ونبهوا الى اهميته واثاره، أي: تدخل الدولة في ضمان الحياة الكريمة للإنسان.

فقد تناول الشهيد السيد محمد باقر الصدر (عليه الرحمة والرضوان) مسؤولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي في عنصرين اساسين، الأول: الضمان الاجتماعي، والآخر: التوازن الاجتماعي ويجاد الاسس التي يقوم عليها هذا التوازن وهي:

١- فرض ضرائب ثابتة.

٢- إيجاد قطاعات عامة.

٣- مبدأ تدخل الدولة.

وهذا المبدأ، والأساس الثالث، أي: إيجاد التوازن الاجتماعي، هو محل البحث في بيان أهمية تدخل الدولة، والحاكم الإسلامي في حفظ الامن الاقتصادي؛ وذلك أن (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يعتبر من المبادئ المهمة في الإقتصاد الإسلامي، التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول.

ولا يقتصر تدخل الدولة على مجرد تطبيق الاحكام الثابتة في الشريعة، بل يمتد إلى ملء منطقة الفراغ من التشريع. فهي تحرص من ناحية على تطبيق العناصر الثابتة من التشريع، وتضع من ناحية أخرى العناصر المتحركة وفقاً للظروف. ففي مجال التطبيق: تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لضمان تطبيق أحكام الإسلام، التي تتصل بحياة الأفراد الاقتصادية. فتحول مثلاً دون تعامل الناس بالربا، أو السيطرة على الأرض بدون احياء، كما تمارس الدولة نفسها تطبيق الاحكام التي ترتبط بها مباشرة، فتحقق مثلاً الضمان الاجتماعي والتوازن العام في الحياة الاقتصادية بالطريقة التي سمح الإسلام باتباعها، لتحقيق تلك المبادئ.

وفي المجال التشريعي تملأ الدولة منطقة الفراغ التي تركها التشريع الإسلامي للدولة، لكي تملأها في ضوء الظروف المتطورة، بالشكل الذي يضمن الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي، ويحقق الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية.

وقد أشرنا في مستهل هذه البحوث إلى منطقة الفراغ هذه، وعرفنا أن من الضروري دراستها خلال علمية الاكتشاف لأن الموقف الإيجابي للدولة من هذه المنطقة، بدخل ضمن الصورة التي نحاول اكتشافها، بوصفه العنصر المتحرك في الصورة الذي يمنحها القدرة على أداء رسالتها، ومواصلة حياتها على الصعيدين النظري والواقعي في مختلف العصور.

لماذا وضعت منطقة فراغ؟

والفكرة الأساسية لمنطقة الفراغ هذه، تقوم على أساس:

أن الإسلام لا يقدم مبادئه التشريعية للحياة الاقتصادية بوصفها علاجاً موقوتاً، أو تنظيمياً مرحلياً، يجتازه التاريخ بعد فترة من الزمن إلى شكل آخر من أشكال التنظيم. وإنما يقدمها باعتبارها الصورة النظرية الصالحة لجميع العصور. فكان لا بد لإعطاء الصورة هذا العموم والاستيعاب، أن ينعكس تطور العصور فيها، ضمن عنصر متحرك، يمد الصورة بالقدرة على التكيف وفقاً لظروف مختلفة.

ولكي نستوعب تفصيلات هذه الفكرة يجب أن نحدد الجانب المتطور من حياة الانسان الاقتصادية، ومدى تأثيره على الصورة التشريعية التي تنظم تلك الحياة.

فهناك في الحياة الاقتصادية علاقات الانسان بالطبيعة، أو الثروة التي تتمثل في أساليب إنتاجه لها، وسيطرته عليها وعلاقات الانسان بأخيه الانسان، التي تنعكس في الحقوق والامتيازات التي يحصل عليها هذا أو ذاك. والفارق بين هذين النوعين من العلاقات: أن الانسان يمارس النوع الأول من العلاقات، سواء كان يعيش ضمن جماعة أم كلا منفصلاً عنها، فهو يشتبك على أي حال مع الطبيعة في علاقات معينة، يحددها مستوى خبرته ومعرفته، فيصطاد الطير، ويزرع الأرض، ويستخرج الفحم، ويغزل الصوف بالأساليب التي يجيدها. فهذه العلاقات بطبيعتها لا يتوقف قيامها بين الطبيعة والانسان على وجوده ضمن جماعة، وإنما أثر الجماعة على هذه العلاقات، أنها تؤدي إلى تجميع خبرات وتجارب متعددة، وتنمية الرصيد البشري لمعرفة الطبيعة، وتوسعة حاجات الانسان ورغباته تبعاً لذلك.

وأما علاقات الانسان بالإنسان، التي تحددها الحقوق، والامتيازات والواجبات، فهي بطبيعتها تتوقف على وجود الانسان ضمن الجماعة. فما لم يكن الانسان كذلك، لا يقدم على جعل حقوق له وواجبات عليه. فحق الانسان في الأرض التي أحيائها، وحرمانه من الكسب بدون عمل عن طريق الربا، والزامه بإشباع حاجاته . . كل هذه العلاقات لا معنى لها إلا في ظل جماعة. والإسلام - كما نتصوره - يميز بين هذين النوعين من العلاقات. فهو يرى أن علاقات الانسان بالطبيعة أو الثروة، تتطور عبر الزمن - تبعاً للمشاكل المتجددة التي يواجهها الانسان باستمرار وتتابع، خلال ممارسته للطبيعة، والحلول المتنوعة التي يتغلب بها على تلك المشاكل. وكلما تطورت علاقاته بالطبيعة ازداد سيطرة عليها، وقوة في وسائله وأساليبه.

وأما علاقات الانسان بأخيه، فهي ليست متطورة بطبيعتها، لأنها تعالج مشاكل ثابتة جوهرياً، مهما اختلف إطارها ومظهرها. فكل جماعة تسيطر خلال علاقاتها بالطبيعة على ثروة، تواجه مشكلة توزيعها، وتحديد حقوق الأفراد والجماعة فيها، سواء كان الإنتاج لدى الجماعة على مستوى البخار والكهرباء، أم على مستوى الطاحونة اليدوية.

ولأجل ذلك يرى الإسلام: أن الصورة التشريعية التي ينظم بها تلك العلاقات، وفقاً لتصوراته للعدالة . . قابلة للبقاء والثبات من الناحية النظرية لأنها تعالج مشاكل ثابتة. فالمبدأ التشريعي القائل - مثلاً - : إن الحق الخاص في المصادر الطبيعية يقوم على أساس العمل. يعالج مشكلة عامة يستوي فيها عصر المحراث البسيط وعصر الآلة المعقدة، لأن طريقة توزيع المصادر



الطبيعية على الأفراد، مسألة قائمة في كلا العصرين.

والإسلام في هذا يخالف الماركسية، التي تعتقد أن علاقات الانسان بأخيه، تتطور تبعاً لتطور علاقاته بالطبيعة، وترتبط شكل التوزيع بطريقة الإنتاج، وترفض امكان بحث مشاكل الجماعة، إلا في إطار علاقتها بالطبيعة، كما مر بنا عرضه ونقده في بحوث الكتاب الأول من اقتصادنا.

ومن الطبيعي - على هذا الأساس - أن يقدم الإسلام مبادئه النظرية والتشريعية، بوصفها قادرة على تنظيم علاقات الانسان في عصور مختلفة.

ولكن هذا لا يعني جاز إهمال الجانب المتطور، وهو علاقات الانسان بالطبيعة وإخراج تأثير هذا الجانب من الحساب فان تطور قدرة الانسان على الطبيعة، ونمو سيطرته على ثرواتها، يطور وينمي باستمرار خطر الانسان على الجماعة، ويضع في خدمته باستمرار امكانيات جديدة للتوسع، ولتهديد الصورة المتبناة للعدالة الاجتماعية.

فالمبدأ التشريعي القائل مثلاً: ان من عمل في أرض، وأنفق عليها جهداً حتى أحيائها، فهو أحق بها من غيره . . . يعتبر في نظر الإسلام عادلاً، لأن من الظلم أن يساوى بين العامل الذي أنفق على الأرض جهده، وغيره ممن لم يعمل فيها شيئاً . ولكن هذا المبدأ بتطور قدرة الانسان على الطبيعة ونموها، يصبح من الممكن استغلاله. ففي عصر كان يقوم احياء الأرض فيه على الأساليب القديمة، لم يكن يتاح للفرد أن يباشر عمليات احياء إلا في مساحات صغيرة. وأما بعد أن تنمو قدرة الانسان، وتتوفر لديه وسائل السيطرة على الطبيعة، فيصبح بإمكان أفراد قلائل ممن تواتتهم ويسيطروا

عليها، الأمر الذي يزعزع العدالة الاجتماعية ومصالح الجماعة.  
فكان لا بد للصورة التشريعية من منطقة فراغ، يمكن ملؤها حسب  
الظروف. فيسمح بالاحياء سماعاً عاماً في العصر الأول ويمنع الأفراد في  
العصر الثاني - منعاً تكليفاً - عن ممارسة الاحياء، إلا في حدود تناسب مع  
أهداف الاقتصاد الإسلامي وتصوراته عن العدالة.

وعلى هذا الأساس وضع الإسلام منطقة الفراغ في الصورة التشريعية  
التي نظم بها الحياة الاقتصادية، لتعكس العنصر المتحرك وتواكب تطور  
العلاقات بين الانسان والطبيعة، وتدرأ الأخطار التي قد تنجم عن هذا  
التطور المتنامي على مر الزمن.

منطقة الفراغ ليست نقصاً:

ولا تدل منطقة الفراغ على نقص في الصورة التشريعية، أو إهمال من الشريعة  
لبعض الوقائع والأحداث. بل تعبر عن استيعاب الصورة. وقدرة الشريعة  
على مواكبة العصور المختلفة، لأن الشريعة لم تترك منطقة الفراغ بالشكل الذي  
يعين نقصاً أو اهمالاً، وإنما حددت للمنطقة أحكامها يمنح كل حادثة صفتها  
التشريعية الأصيلة، مع اعطاء ولي الأمر صلاحية منحها صفة تشريعية ثانوية،  
حسب الظروف. فاحياء الفرد للأرض مثلاً عملية مباحة تشريعياً بطبيعتها،  
ولولي الأمر حق المنع عن ممارستها، وفقاً لمقتضيات الظروف.

الدليل التشريعي:

والدليل على إعطاء ولي الأمر صلاحيات كهذه، لملء منطقة الفراغ، هو  
النص القرآني الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وحدد منطقة الفراغ التي لها صلاحيات أولي الأمر، تضم في ضوء هذا النص الكريم كل فعل مباح تشريعاً بطبيعته فأبي نشاط وعمل لم يرد نص تشريعي يدل على حرمة أو وجوبه. . . يسمح لولي الأمر باعطائه صفة ثانوية، بالمنع عنه أو الأمر به. فإذا منع الإمام عن فعل مباح بطبيعته، أصبح حراماً، وإذا أمر به، أصبح واجباً. وأما الأفعال التي ثبت تشريعاً تحريمها بشكل عام، كالربا مثلاً، فليس من حق ولي الأمر، الأمر بها.

كما أن الفعل الذي حكمت الشريعة بوجوبه، كإنفاق الزوج على زوجته، لا يمكن لولي الأمر المنع عنه، لأن طاعة أولي الأمر مفروضة في الحدود التي لا تتعارض مع طاعة الله وأحكامه العامة. فألوان النشاط المباحة بطبيعتها في الحياة الاقتصادية هي التي تشكل منطقة الفراغ.

نماذج:

وفي النصوص المأثورة نماذج عديدة، لاستعمال ولي الأمر صلاحياته في حدود منطقة الفراغ. وهذه النماذج تلقي ضوءاً على طبيعة المنطقة، وأهمية دورها الإيجابي في تنظيم الحياة الاقتصادية. ولهذا نستعرض فيما يلي قسماً من تلك النماذج، مدعماً بالنصوص:

أ - جاء في النصوص: أن النبي نهى عن منع فضل الماء والكلأ. فعن الإمام الصادق أنه قال:

«قضى رسول الله بين أهل المدينة في مشارب النخل أنه لا يمنع فضل ماء وكلاء».

وهذا النهي نهي تحريم كما يقتضيه لفظ النهي عرفاً. وإذا جمعنا إلى ذلك رأي جمهور الفقهاء القائل: بأن منع الانسان غيره من فضل ما يملكه من ماء وكلاء، ليس من المحرمات الأصيلة في الشريعة، كمنع الزوجة نفقتها وشرب الخمر. . . أمكننا أن نستنتج: أن النهي من النبي صد عنه، بوصفه ولي الأمر.

فهو ممارسة لصلاحياته في ملء منطقة الفراغ حسب مقتضيات الظروف لأن مجتمع المدينة كان بحاجة شديدة إلى إنماء الثروة الزراعية والحيوانية، فألزمت الدولة الأفراد ببذل ما يفضل من مائهم وكلائهم للآخرين، تشجيعاً للثروات الزراعية والحيوانية.

وهكذا نرى أن بذل فضل الماء والكلاء فعل مباح بطبيعته وقد أُلزمت به الدولة إلزاماً تكليفاً، تحقيقاً لمصلحة واجبة.

ب - ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) النهي عن بيع الثمرة قبل نضجها. ففي الحديث عن الصادق (عليه السلام): أنه سئل عن الرجل يشتري الثمرة المسماة من أرض، فتهلك ثمرة تلك الأرض كلها؟ فقال: (قد اختصموا في ذلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فكانوا يذكرون ذلك فلما رأهم لا يدعون الخصومة، نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة، ولم يجرمه، ولكنه فعل ذلك من أجل خصومتهم).

وفي حديث آخر: أن رسول الله أحل ذلك فاختلفوا. فقال:

(لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها).

فبيع الثمرة قبل بدو صلاحها عملية مباحة بطبيعتها وقد أباحها

الشريعة الإسلامية بصورة عامة. ولكن النبي نهى عن هذا البيع بوصفه ولي الأمر، دفعاً لما يسفر عنه من مفسد وتناقضات.

ج - ونقل الترمذي عن رافع بن خديج أنه قال: نهانا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أمر كان لنا نافعاً، إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم، وقال:

(إذا كانت لأحدكم أرض فليمنحها أخاه أو فليزرعها).

ونحن حين نجمع بين قصة هذا النهي، واتفاق الفقهاء على عدم حرمة كراء الأرض في الشريعة بصورة عامة، ونضيف إلى ذلك نصوصاً كثيرة واردة عن الصحابة، تدل على جواز إجارة الأرض. . نخرج بتفسير معين النص الوارد في خبر رافع بن خديج وهو أن النهي كان صادراً من النبي بوصفه ولي الأمر وليس حكماً شرعياً عاماً.

فإجارة الأرض بوصفها عملاً من الأعمال المباحة بطبيعتها، يمكن للنبي المنع عنها باعتباره ولي الأمر منعاً تكليفياً، وفقاً لمقتضيات الموقف.

د- جاءت في عهد الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر أوامر مؤكدة بتحديد الأسعار، وفقاً لمقتضيات العدالة. قد تحدث الإمام إلى واليه عن التجار، وأوصاه بهم، ثم عقب ذلك قائلاً:

«واعمل -مع ذلك- أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات. وذلك باب مضرّة للعامة، وعيب على الولاية. فامنع من الاحتكار فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) منع منه. وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين في البائع والمبتاع».

ومن الواضح فقهياً: أن البائع يباح له البيع بأي سعر أحب، ولا تمنع الشريعة منعاً عاماً عن بيع المالك للسلعة بسعر محجف. فأمر الإمام بتحديد السعر، ومنع الاتجار عن البيع بثمن أكبر . . صادر منه بوصفه ولي الأمر. فهو استعمال لصلاحياته في ملء منطقة الفراغ، وفقاً لمقتضيات العدالة الاجتماعية التي يتبناها الإسلام<sup>(١)</sup>.

### المسألة السابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

أولاً - قطب الدين الراوندي (رحمه الله) (ت ٥٧٣هـ).

قال (عليه الرحمة والرضوان):

قوله عليه السلام: «وليكن البيع بأسعار لا تحجف بالفريقين البائع والمشتري» ولا تناقض بين هذا وبين قولهم عليهم السلام: ولا يجوز للسلطان أن يجبر من احتكر على سعر بعينه بل يبيعه مما يرزقه الله ولا يمكنه من جنسه أكثر من المدة المعلومة، لأن هذا النوع مكروه على الاطلاق، ولو أراد صاحب الطعام أن يبيع عشرة أمانان بألف دينار وقيمتها دينار في ذلك الوقت في ذلك المكان الذي احتكره فيه فله أن يأمره بسعر لا يحجف.

وأجحف به: ذهب به وأهلكه.

وقد احترز (عليه السلام) عن ذلك بقوله «لا تحجف بالفريقين» أي بهالهما. ثم فسر الفريقين. وقارف فلان الخطيئة: أي خالطها، وهو يقرف بكذا أي تبهم به، والاقتراف: الاكتساب. ونكل به جعله نكالا وعبرة لغيره<sup>(٢)</sup>.

(١) اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر، ص ٦٨٥ - ٦٩٢.

(٢) منهاج البراعة: ج ٣، ص ١٩٤ - ١٩٥.

ثانياً - السيد حبيب الله الخوئي (رحمه الله) (١٣٢٤هـ).

قال (عليه الرحمة والرضوان):

(نلفت نظر القراء الكرام الى أن الاحتكار على وجهين:

أ- احتكار الأجناس وهو موضوع بحث الفقهاء في باب البيع حيث حكموا بحرمة الاحتكار أو كراهته على خلاف بين الفقهاء، فقد عدّه المحقق في المختصر النافع في المكروهات فقال بعد عدّ جملة منها: والاحتكار، وقال صاحب الرّياض في شرحه: وهو حبس الطّعام، كما عن الجوهرى أو مطلق الأوقات يتربّص به الغلاء للنّهى عنه في المستفيضة.

منها الصّحيح ، إياك أن تحتكر، المعتبر بوجود فضالة المجمع على تصحيح رواياته في سنده فلا يضرّ اشتراك راويه بين الثقة والضعيف، وعلى تقدير تعينه فقد ادعى الطّوسى الإجماع على قبول روايته، ولذا عدّ موثقاً وربّما قيل بوثاقته، وفيه: لا يحتكر الطّعام إلّا خاطئ، ولذا قيل: يحرم، كما عن المقنع والمرضى والحليّ وأحد قولي الحلبيّ والمتهى وبه قال في المسالك والرّوضة، ولا يخلو عن قوّة - إلى أن قال:

وإنّما يكون الاحتكار الممنوع منه في خمسة: الحنطة، والشّعير، والتّممر، والزبيب، والسّمّن، على الأشهر - إلى أن قال: وقيل: كما عن المبسوط وابن حمزة أنّه يكون في الملح أيضاً، وقوّه في القواعد والمسالك وأفتى به صريحاً في الرّوضة تبعاً للمعته، ولعله لفحوى الأخبار المتقدّمة لأنّ احتياج النّاس إليه أشدّ مع توقف أغلب الماكل عليه - إلى أن قال: وإنّما يتحقّق الكراهة إذا اشتراه واستبقاه لزيادة الثمن مع فقدّه في البلد واحتياج النّاس إليه ولا يوجد بايع ولا باذل مطلقاً غيره، فلو لم يشتره.

بل: كان غلته لم يكره كما عن النهاية للصحيح: الحكرة أن يشتري طعاما ليس في المصر غيره، ونحوه الخبر المتقدم عن المجالس لكنه ضعيف السند، ومع ذلك الشرط فيه كالأول يحتمل وروده مورد الغالب فالتعميم أجود، وفاقا للمسالك عملا بالإطلاق والتفاتا إلى مفهوم التعليل في الصحيح المتقدم: يكره أن يحتكر والناس ليس لهم طعام - إلى أن قال: ويشترط زيادة على ما مرّ أن يستبقه في زمان الرّخص أربعين يوما وفي الغلاء ثلاثة أيام، فلا حكرة قبل الزمانين في الموضوعين لرواية ضعيفة عن المقاومة لما مرّ وتقييده قاصرة، ويجبر الحاكم المحتكر على البيع مع الحاجة إجماعا، كما في ب وقيح وكلام جماعة وهو الحجّة مضافا إلى الخبرين في أحدهما أنه مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم إلى أن يخرج في بطون الأسواق وحيث ينطلق الناس إليها.

وهل يسعّر الحاكم السعّر عليه حينئذ الأصحّ الأشهر لا، مطلقا وفاقا للطوسي والرّضي والحليّ والشّهد الثاني للأصل وعموم السلطنة في المال، وخصوص الخبر: لو قوّمت عليهم، فغضب (صلّى الله عليه وآله) حتّى عرف الغضب من وجهه فقال: أنا أقوم عليهم إنّما السعّر إلى الله تعالى يرفعه إذا شاء ويضعه إذا شاء.

خلافًا للمفيد والدّيلمى فيسعّر عليه بما يراه الحاكم من المصلحة لانتفاء فائدة الإجماع لا معه لجواز الاجحاف في القيمة، وفيه منع انحصار الفائدة فيما ذكره مع اندفاع الاجحاف بما يأتي.

ولا بن حمزة والفاضل واللمعة بالتفصيل بين اجحاف المالك فالثاني، وعدمه فالأول، تحصيلًا لفائدة الإجماع ودفعًا لضرر الاجحاف، وفيهما نظر



فقد يحصلان بالأمر بالنزول عن المجحف وهو وإن كان في معنى التسعير إلا أنه لا ينحصر على قدر خاص.

هذا خلاصة ما ذكره الفقهاء في باب الاحتكار نقلناه عن الرياض مزدوجا شرحه مع متن المختصر النافع للمحقق رحمه الله.

ب- احتكار المنافع، كما عبّر في كلامه (عليه السلام) والظاهر أنّ احتكار المنافع التي عنونه عليه السلام غير الاحتكار المعنون في الفقه، والمقصود منه الحرص على أخذ الأرباح والمنافع من التجارات زائدا عن المقدار المشروع على الوجه المشروع بحيث يؤدي هذا الحرص والولع إلى تشكيل الشركات وضرب الانحصارات التي شاع في هذه العصور ومال إليه أرباب رؤس الأموال الهامة في الشركات النفطية والانحصارات المعدنية ويدلّ على ذلك أمور:

١- أنه (عليه السلام) جعل ثمرة الضيق الفاحش والشحّ القبيح احتكار المنافع، والاحتكار المعنون في الفقه هو احتكار الأجناس والحبوبات المعينة، والفرق بينهما ظاهر.

٢- أنه (عليه السلام) عطف على قوله « احتكارا للمنافع » قوله « وتحكّما في البياعات » والبياعات جمع معرّف بالألف واللام يفيد العموم، والاحتكار الفقهي لا ينتج هذا المعنى بل التحكّم في البياعات والتسلّط على الأسواق معنى آخر ناش عن الانحصارات التجاريّة التي توجد أرباب رؤس الأموال.

٣- ما رواه في الوسائل بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار، عن أحمد بن النضر، عن أبي جعفر الفزاري قال: دعا أبو عبد الله (عليه السلام) مولى يقال له مصادف فأعطاه

ألف دينار وقال له: تجهّز حتّى تخرج إلى مصر فإنّ عيالي قد كثروا، قال: فتجهّز بمتاع وخرج مع التجّار إلى مصر، فلمّا دنوا من مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة وكان متاع العامّة فأخبروهم أنّه ليس بمصر منه شيء فتحالفوا وتعاقدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً، فلمّا قبضوا أموالهم انصرفوا إلى المدينة فدخل مصادف على أبي عبد الله (عليه السّلام) ومعه كيسان كلّ واحد ألف دينار فقال: جعلت فداك هذا رأس المال وهذا الآخر ربح، فقال:

«إنّ هذا الرّبح كثير ولكن ما صنعتم في المتاع؟»

فحدّثه كيف صنعوا وتحالفوا، فقال:

«سبحان الله تحلفون على قوم مسلمين أن لا يبيعوهم إلّا بربح الدينار ديناراً».

ثمّ أخذ أحد الكيسين وقال: هذا رأس مالي ولا حاجة لنا في هذا الرّبح، ثمّ قال:

«يا مصادف مجالدة السيوف أهون من طلب الحلال».

وقد رواه بسندين آخرين مع اختلاف يسير .

أقول: يستفاد من هذا الحديث أنّ التجّار أو جدوا في معاملتهم مع أهل مصر انحصاراً وهم محتاجون على المتاع فأخذوا منهم مائة في المائة من الرّبح فلمّا اطلع الإمام على عملهم لم يتصرّف في هذا الرّبح لأنّه مأخوذ من أرباب الحاجة إلى المتاع بالتّحالف وإيجاد الانحصار الموضوعي، وهذا هو عين ما يستعمله أصحاب الشركات والانحصارات في هذا العصر وهو ما عبّر عنه عليّ عليه السّلام «باحتمكار المنافع والتحكّم في البياعات» فيستفاد من ذلك

كله أنّ كبرى احتكار المنافع كبرى مستقلة، ومغايرة مع كبرى الاحتكار المعنون في الفقه، وأنّه تشريع علويّ كما أنّ المنع عن الاحتكار في الطّعام تشريع نبويّ .

فاحتكار المنافع في مورد تحالف الشركات والانحصارات على أسعار معينة في الأمتعة فيخرج وضع السّوق عن طبعه المبنيّ على مجرد العرضة والتقاضا من دون مداخله أمر آخر في ذلك، وحينئذ لا بدّ أن يداخل الحكومة وينظر في أمر الأسعار ويعين للأجناس سعرا عادلا يوافق مقدرة الناس المحتاجين إلى هذه الأمتعة ويمنع التجّار الانحصاريّين عن الاجحاف بالناس في أسعارهم الناشئة عن أهوائهم وولعهم بجمع الأموال والإغارة على العمّال والزّراع في مصّ دمائهم وأخذ أجورهم .

وأما الاحتكار الفقهي المبني على مجرد الامتناع عن بيع الأتعمة المدّخرة انتظارا لارتفاع سعره فهو في مورد لا مداخله لأرباب رؤس الأموال في السّوق وكان السّوق على طبعه العادي والسعر حينئذ ينطبق على مقتضى تقاضا المبتاعين ومقدار عرضة الباعين وهو السّعر الذي يلهمه الله في قلوب أهل السّوق فيتوافقون عليه كما في حديث الوسائل في أبواب الاحتكار بسنده عن عليّ بن أبي طالب عليه السّلام أنه قال:

(رفع الحديث إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله ، أنّه مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم أن تخرج إلى بطون الأسواق وحيث تنظر الأبصار إليها فليلها فليل رسول الله (صلّى الله عليه وآله): لو قومت عليهم ، فغضب رسول الله (صلّى الله عليه وآله) حتّى عرف الغضب في وجهه فقال: أنا أقوم عليهم إنّما السّعر إلى الله

يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء).

فقوله عليه السلام « فامنع من الاحتكار » يرجع إلى المنع عن احتكار المنافع وإيجاد الشركات الانحصارية وتعليقه بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) منع الاحتكار يحتمل وجهين:

١ - أنه أخذ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) المنع عن الاحتكار المطلق بحيث يشمل احتكار المنافع واحتكار الأطعمة، فنقله عنه دليلاً على ما أمر به من المنع عن احتكار المنافع .

٢ - أنه ذكر منع رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن احتكار الأطعمة نظيراً وبياناً لحكمة التشريع مع أنه لا يحكم ولا يقول إلا ما علمه رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وقد تبين مما ذكرنا أن الحق في مسألة حق تسعير الحاكم وعدمه، هو التفصيل بين ما إذا كان وضع السوق طبيعياً عادياً منزهاً عن مداخله أرباب رؤس الأموال وأطماعهم فلا يجوز للحاكم تسعير الطعام أو المتاع الذي أجبر مالكه على عرضه للبيع ويرجع في السعر إلى طبع السوق الملهم من طبع العرضة والتقاضا.

وأما إذا كان السوق تحت نفوذ أرباب رؤس المال ومطامعهم وحملوا عليه الانحصارات الرأسالية أو ما بحكمها فلا بد للحاكم من تعيين السعر العادل، كما قال عليه السلام « وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع »<sup>(١)</sup>.

(١) منهاج البراعة: ج ٢٠، ص ٢٧٠ - ٢٧٤.

# المبحث الثالث

## بيع المضطر

قال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه الصلاة والسلام):  
«يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ يَعَضُّ الْمُوسِرُ فِيهِ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ:  
﴿وَلَا تَتَسَوَّأَ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

تَنَهَّدُ فِيهِ الْأَشْرَارُ وَتُسْتَدَلُّ الْأَخْيَارُ، وَيُبَايِعُ الْمُضْطَّرُّونَ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) عَنِ بَيْعِ الْمُضْطَّرِّينَ»<sup>(١)</sup>.

تباينت اقوال فقهاء المذاهب الإسلامية في حكم بيع المضطربين الجواز وعدمه وبين تخصيص عنوان مستقل له كتب الفقه وبين ايراده ضمن بيع الاكراه؛ وهو كالآتي:

### المسألة الأولى: حكم بيع المضطر في المذهب الإمامي.

تناول فقهاء المذهب الإمامي (أعلى الله شأنهم) بيع المضطر ضمن شروط المتعاقدين، في مبحث اشتراط الرضا وطيب النفس، وعده شرطاً في صحة عقد البيع، إذ يبطل عقد البيع إذا كان عن اكراه الغير، وهو على عكس بيع المضطر، فقد حكم الفقهاء بصحته.

(١) نهج البلاغة، الحديث ٤٦٨، ص ٥٥٨.

وأن الفرق بين بيع المكره وبيع المضطر بعد اشتراكهما في فقدان الرضا وطيب النفس، أن بيع المكره فاقد لما يشترط في صحته، وبيع المضطر فاقد لما لا يشترط في صحته، فلا يقدر فقدانها فيها.

وقد جعلوا جهات ثلاثة للفرق بين بيع المكره وبيع المضطر، وهي:

١- كون المكره فاقدًا للاستقلال دون المضطر.

٢- تعلق القصد في بيع المضطر بالمسبب دون بيع المكره.

٣- ضعف الإرادة في بيع المكره دون بيع المضطر.

وقد تناول هذه المباحث السيد الكوهكمري (رحمه الله) (ت: ١٣٧٤ هـ) وقررها الشيخ أبو طالب التجليل التبريزي، ضمن كتاب البيع، وهي كالآتي:

(المبحث الرابع: في اشتراط الرضا وطيب النفس.

ويشترط في العقد صدوره عن الرضا وطيب النفس ويقابله صدور العقد عن إكراه من الغير. ومعنى الاشتراط به بطلان العقد من أجل فقدانه له بعد استجماعه لغيره من الشروط الدخيلة في استتمامه.

ثم إنَّ الاشتراط به أنَّما هو بعد تحقق العقد وتقومه في نفسه، كما يظهر ذلك من كلمات الأصحاب ومن الأدلة الدالة على اعتباره، كقوله تعالى:

﴿تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ﴾.

فاعتباره أنَّما هو في المرتبة التالية لمرتبة تحقق العقد، وتقومه بحصول جميع ماله دخل فيهما من الشروط، وقد عرفت سابقاً أنَّ قصد الإنشاء وإرادة حصول البيع مَّا يعتبر في تحقق العقد.

فيبدو الإشكال حينئذ من حيث إنَّه كيف يجتمع الإكراه وفقد الرضا

مع الإرادة التي هي المرتبة الأكيدة من الشوق؟ نعم ربما يشتمل الفعل على مضرة تقتضي الكراهة، إلا أن رجحان ما فيه من المنفعة عليها، يكون موجبا لحصول الشوق به، وانقداح الإرادة له في نفس الفاعل.

وهذا هو الحال في كثير من الافعال، بل الغالب فيها عدم كونها متعلقة للشوق بذاتها ومحبوبة في نفسها، بل يتعلق الشوق بها بالعرض وباعتبار ترتب جهة محبوبة عليها ومن جملتها ما يكون مكروها في نفسه، إلا أن ترتب جهة محبوبة عليه، يوجب تحرك الشوق نحوه، وانقداح ارادة حصوله في النفس.

والحاصل: أنه لا ينافي وجود جهة الكراهة في الفعل تعلق الشوق والإرادة به فأمكن ان يقال: إن الإكراه على البيع لا ينافي حصول طيب النفس والرضا به وترك الشوق اليه، كالدواء المر غير الملائم للذائقة، فإنه بذاته مكروه للإنسان، إلا أنه يتعلق الشوق به ثانيا وبالعرض، باعتبار حصول الشفاء به. وبالجملة: لا فرق بين بيع المضطر وبيع المكروه في عدم كون كل منهما محبوبا لذاته بل مكروها ومبغوضا للبائع، وكونها محبوبين في رتبة ترتب المصلحة عليهما. فلو كان المراد من اعتبار طيب النفس اعتباره في مرتبة ذات البيع يلزمه الحكم ببطلان بيع المضطر وبيع المكروه كليهما، ولو كان اعتباره في المرتبة الثانية يلزمه الحكم بصحة كليهما.

نعم: غاية ما يوجد من الفرق بينهما، أن المصلحة في بيع المكروه وهو التخلص عن الظالم يترتب على نفس البيع، والمصلحة في بيع المضطر أمر يترتب على ما يحصل بالبيع، اعنى التسلط على الثمن أو الثمن. وهو لا يوجب فرقا فيما هو المطلوب في المقام من الحكم بالصحة أو البطلان.

وتوضيحه: أن الإرادة، سواء كانت تكوينية أو تشريعية، إذ تعلقت بأمر، تسري إلى مقدماته وتتعلق بها بتبع تعلقها به سواء كانت واحدة أو متعددة، وسواء كانت عرضية، بأن يكون تأثيرها في حصول ذي المقدمة في مرتبة واحدة، أو طولية، بأن يكون تأثير بعضها مترتبا على تأثير بعض آخر، بوقوعها في سلسلة العلل والمعلولات، حتى تنتهي الى مقدمة لا يتوقف حصولها على مقدمة أخرى . فإذا تعلق الإرادة بما هو محبوب بذاته، كحفظ النفس مثلا يصير كل واحدة واحدة من مقدماته متعلقة للإرادة، من دون فرق بين القريبة منها الى حصول ذي المقدمة والبعيدة منها.

فعلم مما ذكرنا: أن كون البيع مقدمة قريبة لحصول الغرض الأقصى وما هو المحبوب والمراد بالذات في بيع المكروه، ومقدمة بعيدة له في بيع المضطر، لا يوجب فرقا في تعلق الشوق والإرادة بهما بل يقع كل منهما متعلقا للإرادة لمكان توقف المراد بالذات عليهما.

ثم أنه ربما يتبادر الى بعض الأذهان، أن الذي أوجب بطلان بيع المكروه كون الكراهة فيه من ناحية الغير الذي أكرهه عليه . وهو أيضا غير مرضى عندنا فإن الكراهة في بيع المضطر أيضا ربما تكون من ناحية الغير ، كما لو أكرهه غيره على تحصيل الثمن ودفعه اليه.

هل كان الإكراه مانعا مستقلا عن صحة البيع أو كان مرجعه الى اشتراط الرضا يظهر من جميع ما ذكرنا. أن التمسك بقوله تعالى: ﴿تِجَارَةٌ عَنِ تَرَاضٍ﴾ أو ما دلّ من الروايات على اعتبار طيب النفس والرضا في البيع غير مقرون بالصحة .



لاشتماله على التراضي وطيب النفس من حيث ترتب عنوان تعلق به الرضا وطيب النفس عليه وان كان فاقد له في ذاته بيع المضطرّ طابق النعل بالنعل . فلم يبق إلا ان تكون للإكراه موضوعية في نفى الصحة عن البيع بنحو المانع، من دون ان يكون مرجعها الى اشتراط الرضا ويكون الدليل في إثباتها هو الاخبار الواردة في باب الطلاق، وعموم حديث الرفع بناء على تعميمه على رفع جميع الآثار .

وإنما يختصّ حديث الرفع لإثبات خصوص بيع المكره، دون المضطر، مع أنّ من جملة المرفوعات به هو ما اضطرّوا إليه، لأنّ الحديث مسوق لأجل الامتناع والتوسيع على العباد. فلا يشمل لا محالة على بيع المضطر لعدم وجود الامتنان في رفع أثره، بل الامتنان في إمضائه بخلاف بيع المكره فإنّ من الواضح كون رفع أثره موافقا للامتنان. هذا كله تقريبا ما ذكره السيد في المقام .

ويرد عليه، مضافا الى منع ما بنى عليه التقريب، من كون بيع المكره وبيع المضطر مكروهين لبايعهما في مرتبة ذاتهما، ومحبوبين لهما، في مرتبة ترتب المصلحة عليه. ومحصل المنع: أنّ مقتضى التحقيق في باب اجتماع الأمر والنهي، أنّ اختلاف العنوان لا يكفي في إمكان تعلق الإرادة والكراهة فعلا على معنون واحد، فضلا عن ان يكون الاختلاف في الرتبة مع وحدة العنوان، فالصحيح ان يقال: انّ البيع قبل طرؤ الإكراه أو الاضطرار الموجبين لترتب المصلحة عليه كان مكروها، فإذا بدا ترتب المصلحة عليه زالت الكراهة عنه وتبدلت بالشوق والإرادة.

«أولاً» إن الظاهر من كلمات الأصحاب - حيث ذكروا بعد القول ببطلان بيع المكره أنه لو رضى به بعد تحققه صح - أن بطلان بيع المكره ليس إلا لأجل عدم اقترانه بالرضا وطيب النفس، لا لأجل أن الإكراه أوجب بطلان البيع مع كونه مشتملاً على طيب النفس والرضا. وهو المستفاد من الروايات الواردة في بطلان بيع المكره.

فمنها رواية منصور بن يونس<sup>(١)</sup> قال: سألت العبد الصالح وهو بالعريض، فقلت له: جعلت فداك إنني تزوجت امرأة وكانت تحبني، فتزوجت عليها ابنة خالي، وقد كان لي من المرأة ولد، فرجعت الى بغداد فطلقتها واحدة، ثم راجعتها ثم طلقتها الثانية، ثم خرجت من عندها أريد سفري هذا حتى كنت بالكوفة أردت النظر الى ابنة خالي، فقالت أختي وخالتي: لا تنظر إليها والله ابدا حتى تطلق فلانة. فقلت: ويحكم والله مالي إلى طلاقها من سبيل.

فقال لي: (ما هو شأنك ليس لك الى طلاقها من سبيل)؟

فقلت: أنه كانت لي منها ابنة وكانت ببغداد وكانت هذه بالكوفة، وخرجت من عندها قبل ذلك بأربع، فأبوا علي إلا تطليقها ثلاثاً، ولا والله، جعلت فداك ما أردت الله، ولا أردت إلا أن أداريهم عن نفسي. وقد امتلأ قلبي من ذلك. فمكث قليلاً مطرقاً ثم رفع رأسه وهو متبسّم، فقال:

(أمّا بينك وبين الله فليس بشيء، ولكن إن قدموك الى السلطان أبانها منك). انتهى.

(١) الوسائل، كتاب الطلاق، أبواب مقدماته باب ٣٨، وسنده صحيح.

فقوله: ما أردت الله، وأتأها أردت أن أداريهم في نفسي صريح في فقدان عقده عند الإكراه لطيب النفس والرضا فأفتى الإمام (عليه السلام) ببطلان العقد على فرض مسألة الراوي .

ومنها قوله عليه السلام في رواية يحيى بن عبد الله بن حسن: (١)

«لا يجوز طلاق في استكراه» إلى ان قال:

(وَأَتَمَّ الطَّلَاقَ مَا أُرِيدَ مِنْهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ). «الحديث».

«وثانياً» أنه لا دليل على موضوعية الإكراه في المنع عن صحة المعاملة .

«أما الروايات»: فقد عرفت ان دلالتها على بطلان عقد المكره مقرونة بالدلالة على عدم وجود الرضا وفقد ارادة تحقق مضمون العقد «واما حديث الرفع» فلائنه لا يقتضي رفع أثر المكره بالمعنى الذي تقدم في رواية منصور بن يونس ، اعني الإقدام على البيع لأجل المداراة مع الأخت والخالة . فإن من المعلوم عدم إمكان التمسك به على رفع حرمة شرب الخمر لأجل المداراة مع الناس .

ومما ذكرنا يعلم الإشكال في تمسك الشيخ «قده» أيضا على بطلان بيع المكره بحديث الرفع . مضافا الى ان المنع يتطرق اليه بناء على ما تسلمه من كون بطلان عقد المكره لأجل فقدانه للرضا ، فإن حديث الرفع على ما حققه في الفرائد لا يصلح لرفع الآثار المترتبة على احد العناوين الثانوية المذكورة فيه .

(١) الوسائل ، كتاب الطلاق ، أبواب مقدماته باب ٣٧ ، وعبد الله هذا لم يتعرض لتوثيقه ولكنه كان شيخ بنى هاشم في زمانه وباقي رجال السند ثقات .

بل: إنّما يصلح لرفع الآثار المترتبة على ذات الموضوعات من غير تقييد بتلك العناوين أو عدمها . فلا يجوز التمسك بها على رفع الأثر المترتب على البيع المتقيد بالرضا ، وهو عدم الكره ، أو بالعكس على ما ذكره .  
«وثالثاً» عدم صدق الرضا على البيع مع الإكراه عرفاً .

ومّا يدلّ على فقدان بيع المكره للرضا وطيب النفس مع كونه مقروناً بالإرادة والقصد ، عدم التنافي بينها، قوله تعالى:

﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(١)</sup>

فإنّها تدلّ على أنّهم كفروا لا عن طيب نفس منهم بل كانت قلوبهم مطمئنة بالإيمان مع أنّهم كفروا عن قصد، والا لم يصدق عليهم أنّهم كفروا رأساً هذا.

ثمّ أنّه ذكر بعضهم في تقريب الفرق بين بيع المضطر وبيع المكره في صحة الأوّل دون الثاني: عكس ما ذكره السيد، وهو كون كليهما واجدين للرضا وطيب النفس . فالتزم بكون كليهما فاقدين للرضا وطيب النفس . ثمّ بنى عليه أن بيع المكره تفرد عن بيع المضطر باشتراط الرضا فيه دونه فأوجب فقدانها بطلان الأوّل دون الثاني.

وذكر في وجهه: أنّ الأدلّة الدالّة على اعتبار الرضا وطيب النفس كانت في مقام التوسيع والامتنان، فلا تشمل بيع المضطر لكون اعتبارهما فيه منافياً للامتنان . فالفرق بين بيع المكره وبيع المضطر بعد اشتراكهما في فقدان الرضا وطيب النفس، أنّ بيع المكره فاقد لما يشترط في صحته، وبيع المضطر فاقد لما

لا يشترط في صحته فلا يقدر فقدانه فيها .

المبحث الخامس في جهات الفرق بين بيع المكره والمضطر .

الجهة الأولى: كون المكره فاقدا للاستقلال دون المضطر .

التحقيق: كما ذكره الشيخ في المكاسب وهو الظاهر من المشهور، ان الفرق بين بيع المكره وبيع المضطر فقدان بيع المكره للرضا وطيب النفس دون بيع المضطر . ومن هنا صح التمسك على بطلان بيع المكره بقوله تعالى:

﴿تِجَارَةٌ عَنِ تَرَاضٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله (عليه السلام): «لا يحل مال امرء مسلم الا عن طيب نفسه»<sup>(٢)</sup>.

وقد انتهى الشيخ في تحقيق ذلك في ضمن كلام قصير وبيان يسير حيث قال ((والحاصل، ان الفاعل قد يفعل لدفع الضرر، لكنه مستقل ومغلى طبعه فيه، بحيث تطيب نفسه بفعله، وان كان من باب علاج الضرر. وقد يفعل لدفع ضرر إيعاد الغير على تركه، وهذا مما لا تطيب النفس به)).

وتوضيحه حيث ترتفع السترة عن كلامه، وينكشف عن غطاء الخفية مرامه. أن سراية الإرادة إلى المقدمة، تكوينية كانت أو تشريعية، تتبع كيفية توقف المراد وترتبه عليها، لا على إطلاقها بل مقيدة بحصول قيد كانت سراية الإرادة إليها أيضا عند تقيدها بالقيد المذكور. ومن هنا يحصل الفرق بين وجوب الطهارة عن الحدث وبين وجوبها عن الخبث في كون الواجب في مورد الطهارة عن الحدث متقيدا بقصد القربة بحيث لو لم يحصل قصد

(١) النساء: ٢٩.

(٢) البحار ج ٧٣، ص ٣٥٠ نقلا عن تحف العقول في خطبة النبي صلى الله عليه وآله في حجة الوداع: قال «ص» ولا يحل للمؤمن مال أخيه الا من طيب نفسه .

القربة عند الغسل لم يتحقق به الطهارة ولم يحصل الواجب. وفي مورد الطهارة عن الخبث غير متقيد به.

ومن هذا القبيل، الفرق بين بيع المضطر والمكره، فإن الواجب بالذات وما تعلق الإرادة به أولاً، وهو حفظ النفس مثلاً، يتوقف تارة على إيجاد البيع مطلقاً من غير تقيد بحصول طيب النفس، كما في مورد بيع المكره. فإن حفظ النفس عند اكراه الغير له وإيعاده بالقتل إنما يتوقف على إيجاد البيع مطلقاً، من دون اعتبار تقييده بالاقتران بطيب النفس والرضا، لكونهما من الأمور القلبية الخفية على الغير.

وتارة على إيقاعه متقيداً بحصول طيب النفس، كما في مورد بيع المضطر، فإن حفظ النفس عند المجاعة وبدؤ الاضطرار يتوقف في حق من يتعبد بالشرع على بيع داره بالرضا وطيب النفس، لعدم حل ما يأخذه من الثمن الا ببيعها عن طيب النفس والرضا، فتتعلق الإرادة لا محالة بتحصيلها. بخلاف بيع المكره فلا تتعلق ارادة المكره بتحصيلها، لعدم توقف حصول الغاية عليه، وهي مجرد دفع شر الغير.

نعم: ربّما يتعلق ارادة المكره بتحصيل الرضا في نفسه عند البيع المكره عليه، لأجل عروض جهات اخرى تتوقف عليه. كما إذا أراد المكره عند إكراهه على طلاق امرأته عدم تزوجها من غيره لا على الوجه الشرعي الموجب للزنا، أو أراد المكره عند إكراهه على بيع ماله حلية ما يأخذه من الثمن عن المشتري، أو غيرهما من الأغراض والجهات الطارئة، صح الطلاق والبيع وغيرهما. إلا أنّ ذلك خارج عن مورد البحث. والمبحوث عنه في المقام مجرد فرض ارادة المكره عن البيع دفع مضرة الغير.

فالمكره عليه من البيع نظير مورد الطهارة عن الخبث في عدم توقف المراد الا على ذات المقدمة، ويقابله بيع المضطر في كون مورده مما يتوقف تحقق المراد على المقدمة متقيدا بقيد، وهو قصد القربة في الطهارة، وطيب النفس في بيع المضطر، فكما كان المصلي يتعب نفسه في تحصيل الطهارة عن الحدث من أي شيء حصل وعلى أي شيء توقف، لأجل الوصول الى نعيم الجنة، والاحتراز عن حميم النار، فكذلك المضطر يتعب نفسه في تحصيل الرضا وطيب النفس من أي شيء حصل وعلى اي شيء توقف [ ١ ] فإن الغرض الأقصى له وهو صيرورة الثمن ملكا مباحا له يتوقف على البيع عن الرضا وطيب النفس .

لقوله تعالى:

﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾

وقوله (صلى الله عليه وآله):

«لا يحل مال امرء مسلم الا عن طيب نفسه» .

نعم: ربما يتعلق غرضه بمجرد السلطنة على الثمن دون صيرورته ملكا مباحا له، وهو لا يتوقف على الرضا بالبيع، بل يحصل الغرض المذكور مع فساد البيع. إلا أن هذه الصورة خارجة عن مورد البحث في بيع المضطر، لعدم كونه حينئذ مضطرا على البيع بل على مجرد السلطنة على الثمن بأي نحو حصل، سواء صار ملكا له مباحا شرعا أم لا. وهي لا تتوقف الا على صورة البيع، دون البيع المستجمع لشرائط الصحة التي منها حصول الرضا وطيب النفس. إلا ان هذه الصورة خارجة عن فرض البحث وهو الاضطرار بالبيع .

لا يقال فعلى ما ذكرت يخرج بيع المكره عن كونه بيعاً أصلاً، لعدم توقف حفظ النفس ودفع شر الغير الا على التكلم بلفظ بعت، ولو عن تورية فإنه يقال: ان المكره على البيع ربّما لا يلتفت الى التورية، فيقصد معنى البيع لا محالة بالإكراه .

الجهة الثانية: تعلق القصد في بيع المضطرّ بالمسبب دون بيع المكره اعلم أنّ سريان الإرادة وترشحها أنّها يكون في الأمور المترتبة، من المرتبة المتأخرة إلى المتقدمة عنها في المرتبة . ولذا تتعلق الإرادة أولاً بالعرض الأقصى، ثمّ تترشح منه الى ما توقف عليه ذلك، ثمّ يتعلق ثالثاً على ما يتوقف عليه حصول المرتبة الاولى، وهكذا . كما لو غلب عليه العطش، واشتاق الى شرب الماء، فتتعلق ارادته أولاً: بشرب الماء، ويتعلق ثانياً: بتحصيل الماء، وثالثاً: بأمر العبد بإحضاره ، وهكذا . وكما إذا أراد إتيان الصلاة، تتعلق إرادته أولاً بإتيان الصلاة، ثم تتعلق ثانياً بالتوضي، وتعلق ثالثاً: بتحصيل ما يتوضى به من الماء، وهكذا .

وبالجملّة: أنّ تعلق الإرادة بالمسبب، هو الموجب لتعلقها بالسبب دون العكس . واما إذا تعلقّت الإرادة أوّلاً بالسبب، فان كان علّة تامّة لحصول المسبب بحيث يترتب عليه المسبّب من غير توقف على حصول شرط أو ارتفاع مانع، سواء تعلقّت بذاته أو من أجل غيره وعلم بكونه كذلك، يكون ارادة السبب ارادة له بالتبع . وان كان علّة غير تامّة ، وتوقف ترتب حصول المسبب عليه على وجود شرط أو ارتفاع مانع، أو كان علّة تامّة له في زعمه، ولم يكن كذلك في الواقع، لا يقع المسبب تحت الإرادة بتبع ارادة السبب .

ومنه يظهر الفرق بين بيع المضطر، وبيع المكره . فإنّ الإرادة تتعلّق في بيع



المضطر أولاً بالمسبب اعني حقيقة البيع فترشح منه الى سببه، وهو العقد. فيصح البيع لعدم قصور فيه لوقوع كل من السبب والمسبب تحت الإرادة. وأما في بيع المكره فتعلق الإرادة أولاً بالسبب، اعني العقد مع جميع ما يعتبر فيه من الإرادة الاستعمالية والجدية أعني جعل اللفظ مرآة لتحقق البيع لوقوع الإكراه عليه. ولو لم يتعلق الإكراه إلا على مجرد التلفظ بلفظ الإيجاب أو القبول خرج عن محل الكلام، فإن المفروض في بحث بيع المكره تعلق الإكراه بالعقد. فلا تترشح الإرادة منه الى المسبب، وهو حصول حقيقة البيع في الخارج. لعدم كون العقد علّة تامة لها، بل يتوقف حصولها معه على حصول طيب النفس والرضا، سواء علم بذلك المكره أو لم يعلم، وزعم أنّ تحقق البيع في الخارج يترتب على مجرد العقد. لما عرفت من أنّ تعلق الإرادة بالمسبب بتبع تعلقها بالسبب، ينحصر فيما إذا كان السبب علّة تامة له مع علم المريد به.

الجهة الثالثة: ضعف الإرادة في بيع المكره دون بيع المضطر اعلم أنّ العلماء ذكروا في الأبواب المتفرقة من الغصب والقصاص، والديات: أنّ السببية من جملة موجبات الضمان في الأموال والنفوس. وموردها كلما كان استناد العمل الى السبب أو الى المباشر مع كون السبب أقوى في التأثير منه واقسامه أربعة. «الأول» ان تكون الوساطة بين الفعل والسبب شيئاً فاقدا للشعور، كتوسط السكين بينه وبين القطع والقتل.

«والثاني» ان تكون شخصاً واجداً للشعور، لكنّه كان في وساطته فاقداً للإرادة، كما لو أدخل في طعامه سماً ولم يعلمه، فأكله كان المباشر للقتل هو نفسه، إلا أنّه أقدم به لا عن ارادة.

«الثالث» ان تكون شخصا واجدا للشعور والإرادة كليهما، ولكن كانت ارادته من نفسه بمنزلة العدم كما لو كان طفلا غير مميز.

«الرابع» ان تكون شخصا واجدا للشعور والإرادة الكاملة لكنّه كان فاقدا للاستقلال في إرادته وكان ضعيفا فيها، كالقاضي في حكمه ، فإنّ الحكم يصدر منه عن ارادة إلا أنّه غير مستقل فيها، بل تتبع الشهود في شهادتهم . فلو شهدوا على ارتكاب شخص بالسرقه فحكم القاضي بقطع يده، كانت ديتهما على الشهود، وان كان المباشر هو القاضي. وكالمثلف لمال الغير عن اغتزار، كما لو دفع اليه المال فأتلفه ثمّ انكشف كونه للغير، فإنّ الضمان يستقرّ على ذمة من اغرّه وان كان المغرور قد أقدم عليه عن إرادة الا أنّه غير مستقل فيها.

ومن جملة موارد هذا القسم هو المكره. فان المكره غير مستقل في عمله، وان كان مريدا له ، لكون ارادته مغلوبه لإرادة المكره بالكسر . فلا يترتب على عمله - بما أنّه عمل له - أثر لا في الأموال ولا في النفوس. الا القتل، فإنّهم صرحوا بعدم جوازه ولو عن اكراه «والسرف فيه» أنّ الإكراه أنّما يحصل إذا قطع أو ظنّ بأنّه لو ترك الاقدام لتوجه اليه الضرر من ناحية المكره، ولا ضرر أعظم من القتل يقطع أو يظنّ بتوجهه اليه عند تركه لقتل الغير.

ونفوس المؤمنين متساوية في الحرمة، فلا يجوز له الاقدام بقتل الغير دفعا لمضرة عن نفسه ، وان كان الضرر المتوجه إليه أيضا قتلا والحاصل انّ البيع وان كان مستندا الى المكره بالفتح، إلا أنّه لم يكن مستقلا في إرادته. وهذا هو الفارق بين بيع المكره. وبيع الفضولي، حيث حكموا بكفاية لحوق الرضاء في

صحة الأوّل وعدمها في الثاني، وتوقف صحته على إنشاء الوكالة قبل البيع أو الإجازة بعده . فإنّ المانع عن صحة بيع المكره أنّها هو عدم استقلال المكره في بيعه مع كونه مستندا إليه، ويرتفع المانع عنها ويتحقق الاستقلال بلحوق الرضا عليه . والمانع عن صحة بيع الفضولي هو فقد استناده الى المالك رأساً، فلا بدّ من إيجاد الرابط بينه وبين المالك، واستناده إليه بالوكالة أو الإجازة .  
تحقيق القول في الفرق بين بيع المضطر والمكره .

إذا عرفت هذه المقدمات، تقدر على جواب مسألة الفرق بين بيع المكره وبيع المضطر . وحاصل الجواب من وجوه .

«الأول» اشتغال بيع المضطر على ارادة تحقق البيع في الخارج ، بخلاف بيع المكره . فإنّه وان اشتمل على الإرادة الاستعمالية والإرادة الجدية أعني جعل اللفظ مرآة لحقيقة البيع ، الا أنّه فاقد لإرادة تحقق البيع في الخارج .

«والثاني» حصول الرضا وطيب النفس في بيع المضطر، دون بيع المكره .

لما عرفت من أنّ الإكراه لا يكاد يتعلّق بالرضا وطيب النفس، لكونهما من الأمور القلبية الخفية على الغير . نعم لو كان المكره معصوما يطلع على القلوب يمكنه ان يكره البائع على تحصيل الرضا وطيب النفس، فيصحّ بيع من أكرهه عليه .

فانّ المراد من المكره في محل الكلام ليس هو المكره المصطلح عليه في الأصول، بل المراد: هو الفاقد العادم للرضا وطيب النفس، وان لم يتوجه إليه الإكراه المصطلح . كما لو كان ملزماً على البيع لأجل مداراة أهله كما هو المذكور بعينه في الرواية المتقدمة مع أنّه لا يصدق عليه المكره بحسب

الاصطلاح . كيف ولو شرب الخمر مداراتا لأهله أو غيرهم ، لم ترتفع عنه الحرمة والمؤاخذة .

وبالجملّة: الاعتبار في المكروه المصطلح عليه في باب البيع، على عدم حصول الرضا وطيب النفس، ولذا ذكر العلامة أنّه لو نوى البيع صحّ. «والثالث» استقلال المضطر في بيعه، بخلاف المكروه فإنّه غير مستقل في إرادة البيع ومغلوب فيها لإرادة المكروه بالكسر.

ومنه يعلم أنّه لا حاجة في إثبات بطلان بيع المكروه إلى الأدلّة الدالّة على اعتبار الرضا وطيب النفس، فضلا عن الأدلّة المدعاة دلالتها على مانعية الإكراه، لعدم شمول إطلاقات البيع كقوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ عليه، لكون الاستناد مأخوذا فيه، وقد عرفت في المقدمة الثالثة ضعف استناد البيع الى المكروه بالفتح . والضعف في الاستناد كما أوجب نفى توجه الضمان الى المباشر عند ضعف ارادته، لأجل عدم شمول إطلاق من أتلف مال الغير فهو له ضامن عليه، كذلك يوجب نفى صحة البيع، لأجل عدم شمول أدلتها عليه .

نعم: ما كان من الأدلّة ممّا تعلق الحكم فيه بذات البيع، من دون أخذ الاستناد فيه كقوله تعالى ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ يشمل بيع المكروه أيضا على نسق شموله على غيره، ويحتاج تخصيصه بغير المكروه إلى الأدلّة الدالّة على اعتبار الرضا في البيع.

وأما ما ادعى دلالته على كون الإكراه مانعا عن صحة البيع اعني حديث الرفع فالإشكال فيه من وجوه .

«أما أولا»، فلأنّ المرفوع به كما تقدمت إليه الإشارة، هو الآثار المترتبة

على ذوات الأشياء، غير مقيدة بواحد من العناوين الثانوية المذكورة فيه، من الجهل والنسيان والإكراه وغيرها. فلا يرتفع بحديث الرفع وجوب سجدتي السهو لتقيد موضوعه بالسهو والنسيان، ولا ضمان دية قتل العمد لتقيد موضوعه بالعمد، وكذلك لا يرتفع بفقرة رفع ما استكرهوا عليه من الحديث اثر بيع المكروه، فإنه إنما يترتب الأثر على البيع المتقيد بالرضا وطيب النفس في قبال الكراهة.

«وأما ثانياً» فلا يمكن منع إرادة جميع الآثار حتى الآثار الوضعية. نعم ان مقتضى التحقيق عموم الرفع لجميع الآثار، لوجود الشاهد عليه في مورد الرواية.

«وأما ثالثاً» فلان مورد الحديث محمول على التقية، فيوجب ذلك وهنا في التمسك بها .

لكن التحقيق أن المسؤول عنه في الرواية، ليس هو خصوص الاستكراه على الحلف بالطلاق والعتاق . ليكون الجواب وما ذكر دليلاً عليه في كلام الامام عليه السلام محمولاً على التقية، لكون الحلف بالطلاق والعتاق مخالفاً لمذهب الإمامية.

بل: المسؤول عنه هو الكبرى الكلية أعني الاستكراه على اليمين، ثم فرع عليها الصغرى اعني الحلف على العتاق والطلاق، فيكون الجواب أيضاً متوجهاً الى الحكم الكلي، من دون نظر إلى بطلان الصغرى في نفسها أصلاً، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل، ويشهد له وقوع السؤال عن الكبرى في جملة من الروايات .

ثمَّ إنَّه على تقدير كون السؤال عن الحلف بالطلاق والعتاق ، نمنع عن كون الحكم المذكور في الجواب عن تقية . بل الحكم في الرواية ينطبق على ما هو عليه في الواقع كما هو الشأن في جميع الروايات الواردة في مورد التقية . ولم نجد فيها ما يكون مخالفا للحكم الواقعي ، بل كانت كفيّة وقوع التقية فيها ذكر الحكم على نحو يتوهم السامع خلافه . كما في قوله (عليه السلام) في مجلس المنصور :

«ذلك للإمام إن أفطرت أفطرتنا»، فإنَّ الإمام (عليه السلام) لم يذكر فيها ما يخالف الواقع ، وأنَّ اتقى عنه بإلحاق قوله «إن أفطرت أفطرتنا» على قوله «ذلك للإمام» فزعم المنصور إنَّه يريد من الامام إيّاه .

وكذا حديث الاستكراه فإنَّه لم يقع فيها ما يخالف الواقع ، وقد حصل التقية فيها بذكر قوله عليه السلام رفع إلخ ، بعد نفيه لصحة الحلف بالطلاق والعتاق . وأوهم ذلك أنَّ الحكم ببطلان الحلف بالطلاق كان لأجل عروض الاستكراه عليه ، فلم ينسب إلى أذهانهم أنَّه لأجل كونه باطلا في نفسه .

وبالجملة: انَّ حديث الرفع كلام مستقلّ أنشأه الإمام (عليه السلام) عقيب نفي صحة الحلف بالطلاق والعتاق . بل وفي رواية الراوندي قال: لا ، ثم قال: رفع إلخ . وفيه دلالة على وقوع التراخي بين الكلامين ، وهو يؤيد كون رفع إلخ كلاما مستأنفا منقطعاً عمّا قبله ، فيرتفع الوهن عنه بجعل الكلام المتقدم عليه بيانا لمورده<sup>(١)</sup> .

(١) كتاب البيع - تقرير بحث السيد الكوهكمري للتبريزي:، ص ٢٣٣ - ٢٤٦ .

## المسألة الثانية: بيع المضطر في المذاهب الأخرى.

أولاً - المذهب الزيدي.

ذهب فقهاء الزيدية إلى القول بصحة بيع المضطر وإن كان مغبوناً، وقيدت الصحة بعدم كون الاضطرار للجوع، أو العطش، بحيث يخشى الهلاك فإنه لا يصح بيعه حينئذ ولا شراؤه؛ وجعلوا الفرق بين المكره والمضطر هو: إن المكره: من يجبر على نفس البيع؛ والمضطر: لا يؤمر بالبيع ولا يجبر عليه، بل الجئ إليه لإمر آخر.

قال إمام الزيدية أحمد المرتضى (ت ٨٤٠هـ):

(يصح البيع والشراء من مضطر ولو غبن غبنا فاحشاً إلا أن يكون الاضطرار للجوع أو لعطش بحيث يخشى الهلاك فإنه لا يصح بيعه حينئذ ولا شراؤه إن عين غبنا فاحشاً قال السيد ح والفقهاء هذا إذا لم يجد من يشتريه بقيمته لا إذا وجد من يشتريه بالقيمة صح بيعه بالغبن نعم والغبن الفاحش هو ما لا يتغابن الناس بمثله وسيأتي الخلاف في تحقيقه فإن باعه بقيمته أو بأقل قدر ما يتغابن الناس بمثله صح ذلك.

فأما المضطر لغير الجوع والعطش فيصح بيعه ولو غبن غبنا فاحشاً كمن باع شيئاً بغبن فاحش لأجل قضاء دينه أو لأجل أن يشتري شيئاً آخر أو طرد من بلده فباعه لعدم التمكن منه ويصح البيع والشراء من المصادر ولو باع بتافه والتافه الشيء الحقير الذي لا قيمة له على انفراده والمصادر هو من أكره على تسليم مال ظلماً فإذا أراد بيع ماله لتخليص ذلك المال صح بيعه.

هذا قول القاسمية والفقهاء وظاهر هذا سواء غبن أم لا وسواء باعه من الظالم وأعوانه أو من غيرهم وقال الأميرح أما إذا باعه من الظالم أو أعوانه بغبن لم يصح وقال الناصر ان بيع المصادر لا يصح وظاهر إطلاقه انه لا فرق بين أن يبيعه بغبن أم لا وبقاه أبو ثابت على ظاهره وحمل أبو جعفر كلام الناصر انه إنما يفسد إذا غبن لا إذا لم يغبن<sup>(١)</sup>.

### ثانياً - المذهب الشافعي.

تناول فقهاء الشافعية بيع المضطر ضمن بيع المكروه، وصنفوا المضطر: بانه من يبيع على اكراره بحق، وهو بيع صحيح؛ وهو بعكس من يبيع على اكراره بغير حق، وهو (بيع المكروه).

قال النووي (ت ٦٧٦هـ):

(إن المكروه بغير حق لا يصح بيعه؛ هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد والجمهور؛ وقال ابو حنيفة: يصح ويقف على اجازة المالك في حال اختياره؛ واحتج اصحابنا بما ذكره المصنف، وحديث ابن عباس؛ أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال:

«إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»

حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسناد حسن فهذا مع ما ذكره المصنف هو المعتمد في دليل المسألة؛ وقد احتج بعض أصحابنا بأشياء لا يحتج بها (منها) ما رواه أبو داود باسناده عن شيخ من بني تميم قال خطبنا علي (عليه السلام) عنه قال:

(١) شرح الأزهار: ج ٣، ص ١٠ - ١١.



«نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك».

ورواه البيهقي عن شيخ من بنى تميم عن علي -عليه السلام- قال:

«سيأتي على الناس زمان عضوض العض الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك». قال الله جل ثناؤه:

«ولا تنسوا الفضل بينكم».

وشهد الإسرار ويستذل الأخيـار وما يمنع المضطرون وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه -واله- وسلم) عن بيع المضطر وعن بيع الغرر وعن بيع الثمرة قبل أن تطعم) وهذا الإسناد ضعيف لأن هذا الشيخ مجهول.

قال البيهقي: وقد روى من أوجه عن علي وابن عمر وكلها غير قوية (ومنها) ما رواه البيهقي بإسناد ضعيف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

«لا يركبن رجلا بحرا الا غازيا أو معتمرا أو حاجا فان تحت البحر نارا وتحت النار بحرا وتحت البحر نارا ولا يشتري مال امرئ مسلم في ضغطه».

قال البخاري لا يصح هذا الحديث والله تعالى أعلم (فرع) ذكر الخطابي في تفسير حديث علي (عليه السلام) أن بيع المضطر يكون على وجهين (أحدهما) أن يضطر إلى العقد من طريق الاكراه عليه فلا ينعقد العقد (والثاني) أن يضطر إلى البيع لدين أو مؤنة ترهقه فيبيع ما في يده فالوكس من أجل الضرورة فسيبيله من حيث المروءة أن لا يترك حتى يبيع ماله ولكن

يعان ويقرض ويستمهل له إلى الميسرة حتى يكون له فيه بلاغ فان عقد البيع على هذا الوجه صح ولم يفسخ ولكن كرهه عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً- المذهب المالكي .

ذهب فقهاء المالكية الى القول: بصحة بيع المضطر، وعدم صحة بيع المكره.

قال الخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ) نقلاً عن إمام المالكية وقد سئل: (عمن يتعدى عليه الاعراب فيسجنونه فيبيع هو أو من يحتسب له ربعاً لفدائه، هل يجوز شراؤه أم لا؟).

وكذا ما أخذه المضطر من الدين هل يلزم ألا؟ فأجاب:

بيع المضطر لفدائه جائز ماض، باع هو أو وكيله يأمره، وكذا أخذه معاملة أو سلفاً؛ ومن فعل ذلك معه أجر على قدر نيته في الدنيا والآخرة<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

#### أولاً- صحة بيع المضطر لدفع الضرر.

١- وبه قال: فقهاء الإمامية، والزيدية، والشافعية، والمالكية.

٢- لم يرد في مصنفات فقهاء المذهب الحنبلي، والحنفي، والاباضي، مبحث خاص ببيع المضطر، بل تناول الفقهاء موضوع الاكراه، وبيع المكره.

(١) المجموع للنووي: د ٩، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) مواهب الجليل: ج ٦، ص ٤٢.

ثانياً - إن الفرق بين المكره والمضطر منوط بالرضا وطيب النفس والعقد والإدارة والاستقلال.

١- ذهب الإمامية الى القول: بان الفرق بين المكره والمضطر وان اشتركا بالرضا وطيب النفس لكن الفرق بينهما هو: أن المضطر قاصد في البيع ولديه أرادة، ومستقل في قراره.

٢- وقال الزيدية: بان المضطر لا يجبر على البيع ولا يؤمر به، ولكن الجئه إليه أمر ليدفع به الضرر.

٣- وقال الشافعية: بان المضطر من باع لدفع الجوع والعطش، وهو أمر حق أو للخروج من السجن أو للعلاج وغيرها، والمكره من كان بيعه على غير حق وبه قال المالكية.

### المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

قال (عليه الصلاة والسلام):

«يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ يَعَضُّ الْمُوسِرُ فِيهِ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ :  
﴿وَلَا تَتَسَوَّأَ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾»

تَنْهَدُ فِيهِ الْأَشْرَارُ وَتُسْتَدَلُّ الْأَخْيَارُ، وَيُبَايِعُ الْمُضْطَرُّونَ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) عَنِ بَيْعِ الْمُضْطَرِّينَ»<sup>(١)</sup>.

لم يتناول الكثير من شراح نهج البلاغة هذه الحكمة بالبيان والايضاح ولذا:

(١) نهج البلاغة شرح محمد عبده، ج ٤، ص ١١٠٨ برقم ٤٦٨.

سنورد بيان السيد حبيب الله الخوئي ، وابن ابي الحديد المعتزلي، وهما كالآتي:

أولاً- السيد حبيب الله الخوئي الهاشمي.

قال (عليه الرحمة والرضوان):

(هذه الحكمة من ملاحمه عليه السّلام وتنبأته عن المستقبل، وهي غير قليلة في خطبه وحكمه يخبر فيها عن زمان يقرب من زمانه إلى هذه العصور ويعلمه بخمس علامات:

١- زمان الضيق والشدة على أهله من جهة ضيق المعاش وتنوع الملائد وكثرة القوانين والحدود الموضوعة من الظلمة والجبارين على الضّعفاء والمساكين وغير ذلك .

٢- إمساك الأثرياء على أموالهم ومنع الحقوق الواجبة والانفاق على ذوي الحاجة .

٣- نهوض الأشرار إلى تصدّي الولايات والرئاسات وتسلّطهم على الأمور وارتفاع أقدارهم في الدنيا .

٤- استذلال أهل الايمان والأبرار وعدم الاعتناء بهم في الأمور ومظانّ الاقتدار .

٥- الاضطرار على المعاملة من وجوه شتى يبيع الناس نفوسهم للبيعة والانتخاب ويضطرون إلى بيع أموالهم من ذوى النفوذ والسلطة والاقتدار<sup>(١)</sup>.

(١) منهاج البراعة: ج ٢١، ص ٥٣٣.

ثانياً - ابن أبي الحديد المعتزلي.

قال الشارح المعتزلي في بيان معنى هذا الحديث الشريف:

(زمان عضو، أي كلب على الناس، كأنه يعضهم، وفعول للمبالغة، كالنفور العقوق، ويجوز أن يكون من قولهم بئر عضو، أي بعيدة القعر ضيقه، وما كانت البئر عضواً، فأعضت كقولهم: ما كانت جرورا فأجرت، وهي كالعضوض . وعض فلان على ما في يده أي بخل وأمسك.

وينهد فيه الأشرار، ينهضون إلى الولايات والرياسات، وترتفع أقدارهم في الدنيا، ويستذل فيه أهل الخير والدين . ويكون فيه بيع على وجه الاضطرار والإلجاء، كمن بيعت ضيعته، وهو ذليل ضعيف، من رب ضيعة مجاورة لها ذي ثروة وعز وجاه فيلجئه بمنعه الماء واستذلاله الأكرة والوكيل إلى أن يبيعها عليه، وذلك منهي عنه، لأنه حرام محض<sup>(١)</sup>.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ٢٠، ص ٢١٩.



## الفصل الثالث

«استحباب طلب الرزق  
والإجمال في الطلب»





# المبحث الأول

## استحباب التجارة والسعي لطلب الرزق والاستعانة به على الآخرة

إنّ الاحاديث الشريفة التي اختصت باستحباب التجارة والسعي لطلب الرزق الواردة في كتاب نهج البلاغة لترشد الباحث الى أهمية التجارة واثرها في بناء الإنسان والمجتمع لا سيما إذا كان القصد في اتيناها الاستعانة على نيل الآخرة وبلوغ درجاتها.

في المقابل كانت الأحاديث التي تربي الإنسان على الاجمال في الطلب وعدم تملك الدنيا قلب المؤمن وان تكون اكبر همه لكثيرة هي الآخرة- والتي سنعرض لبيانها في المحب القادم- مما يتطلب ايجاد حالة من التوازن القيمي بين الطلب للغنى والمال وبين الاجمال في طلب الدنيا.

### الحديث الأول :

قال أمير المؤمنين الامام علي (عليه الصلاة والسلام) وقد دخل على العلاء بن زياد الحاثي<sup>(١)</sup>، وهو من اصحابه، يعوده، فلما رأى سعة داره، قال:

---

(١) العلاء بن زياد الحارثي، ترجم له السيد عبد اللطيف الكوهكري في هامش منهاج البراعة لقطب الدين الروندي ج ٢ ص ٣٢٢. فقال: لعله، اي: (العلاء بن زياد) هو الذي ذكره الحافظ الرازي في ((الجرح والتعديل: ج ٦، ص ٢٥٥)) وقال: العلاء بن يزداد العدوي ا لبصري، وهو ابن زياد بن مطر، كان قدم شام، روى عن أبيه وروى عنه جوير بن حازم.

«مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِسَعَةِ هَذِهِ الدُّارِ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ إِلَيْهَا فِي الآخِرَةِ كُنْتَ أَحْوَجَ وَبَلَىٰ إِنْ شِئْتَ بَلَغْتَ بِهَا الآخِرَةَ تَقْرِي فِيهَا الضَّيْفَ وَتَصِلُ فِيهَا الرَّحِمَ وَتُطَلَعُ مِنْهَا الْحُقُوقَ مَطَالِعَهَا فَإِذَا أَنْتَ قَدْ بَلَغْتَ بِهَا الآخِرَةَ فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَشْكُو إِلَيْكَ أَخِي عَاصِمَ بْنَ زِيَادٍ قَالَ وَمَا لَهُ قَالَ لَيْسَ الْعِبَاءُ وَتَخَلَّى عَنِ الدُّنْيَا قَالَ عَلِيٌّ بِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ يَا عَدِيَّ نَفْسِي لَقَدْ اسْتَهَمَ بِكَ الْخَبِيثُ أَمَا رَحِمْتَ أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ. أَتَرَىٰ اللَّهُ أَحَلَ لَكَ الطَّيِّبَاتِ

وذكره أيضا صاحب «تقريب التهذيب» وقال بعد ذكر اسمه: أبو نصر البصري، أحد العباد، ثقة من الرابعة، مات سنة ٩٤. وعن «تهذيب التهذيب» أنه يروى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير. وذكر الثقفى في «الغارات» ٢ - ٥٥٨ عن أبي مسعود الجريري أنه قال: كان ثلاثة من أهل البصرة يتواصلون على بغض علي عليه السلام: مطرف بن عبد الله بن الشخير، والعلاء بن زياد، وعبد الله بن شقيق. وذكره ابن أبي الحديد ٤ - ٩٤ عن الغارات بعينه. أقول: وفي المثل السائر: قيل للثعلب: من شاهدك أشار إلى ذنبه وقال: هذا شاهدي على صدق قولي. ويكفي في وثاقته أنه يروي عن عدو الله عدو رسوله وعدو أمير المؤمنين عليه السلام. وقال أيضا ابن الحديد في الشرح ١١ - ٣٥: واعلم أن الذي رويته عن الشيوخ ورأيته بخط عبد الله بن أحمد بن الخشاب رحمه الله: أن الربيع بن زياد الحارثي إصابته نشابة في جبينه فكانت تنتقض عليه في كل عام، فأتاه علي عليه السلام عائدا فقال: كيف تجدك أبا عبد الرحمن قال: أجدني يا أمير المؤمنين لو كان يذهب ما بي إلا بذهاب بصري لتمنيت ذهابه. قال: وما قيمة بصرك عندك قال: لو كانت لي الدنيا لفديته بها. قال: لا جرم ليعطينك الله على قدر ذلك، ان الله يعطي على قدر الألم والمصيبة وعنده تضعيف كثير. قال: يا أمير المؤمنين ألا أشكو إليك عاصم بن زياد أخي قال: ماله قال: لبس العباء وترك الملاء وغم أهله وحزن أهله. ثم ذكر ما في أصل الخطبة مع زيادة كثيرة. أقول: ويؤيده أنه «الربيع بن زياد» ما ذكره الشيخ الكليني في «الكافي» ١ - ٤١٠ باسناده عن أحمد بن محمد بأسانيد مختلفة في احتجاج أمير المؤمنين على عاصم بن زياد وشكاه أخوه الربيع بن زياد، وفي آخره: فألقى عاصم بن زياد العباء ولبس الملاء. ويظهر من هذا حسن حالهما كما يظهر حسن حال الربيع عما ذكره في أسد الغابة. أنظر: الكافي ١ - ٤١٠، أسد الغابة ١ - ٣٨٦، ٢ - ١٦٤، شرح النهج لابن أبي الحديد ٤ - ٩٤، ١١ - ٣٥، الغارات للثقفى ٢ - ٥٥٨ وتعليقاته ٨١٤، ٩١٦، الجرح والتعديل ٧ - ٢٥٥.

وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ تَأْخُذَهَا؟ أَنْتَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا أَنْتَ فِي خُشُونَةٍ مَلْبَسِكَ وَجُشُوبَةٍ مَأْكَلِكَ. قَالَ: وَيْحَكَ إِنِّي لَسْتُ كَأَنْتَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَيْلًا يَتَّبِعَ بِالْفَقِيرِ فَقْرَهُ»<sup>(١)</sup>.

الحديث الثاني:

قال (عليه الصلاة والسلام):

«أَلَا وَإِنَّ مِنَ النَّعْمِ سَعَةَ الْمَالِ»<sup>(٢)</sup>.

لم يتعرض أكثر فقهاء المذاهب الإسلامية لهذه المسألة في مصنفاتهم الفقيهية؛ ولذا سنورد ما جاء في المذهب الإمامي، والزيدي، والحنفي؛ فضلاً عن الاشارات في الفقه الشافعي، والمالكي.

### المسألة الأولى: استحباب التجارة في المذهب الإمامي والاستعانة بالمال على الآخرة.

أجمع فقهاء الإمامية على استحباب طلب الرزق لما فيه من الثواب العظيم لا سيما بطريق التجارة ولقد كان أكثر من اصحاب أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ليعملون بالتجارة.

بل: قالوا بوجوب طلب الرزق للمحتاج الذي لم يكن له وجه التحصل إلا من المعيشية؛ وهو أفضل من التخلي للعبادة وذلك لتقديمه الواجب في الانفاق على نفسه وعلى من تجب عليه نفقته.

(١) نهج البلاغة: ج ٢، ص ١٨٧- ١٨٨ الخطبة (٢٠٩).

(٢) نهج البلاغة: ج ٤، ص ٩٣ برقم (٣٨٨).

ويكون التكسب مندوباً إليه إذا قصد به التوسعة على العيال وغيرها،  
ويكون مباحاً مع طلب الغناء والزيادة في المال.

قال العلامة بن المطهر الحلي (عليه الرحمة والرضوان) (ت ٧٢٦هـ):

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

«ملعون مَنْ ألقى كَلَّهُ على الناس»<sup>(١)</sup>.

وهو أفضل من التخلي للعبادة.

روى علي بن عبد العزيز عن الصادق (عليه السلام) قال: ما فعل عمر  
بن مسلم؟ قال: جعلت فداك أقبل على العبادة وترك التجارة، فقال: ويحه  
أما علم أن تارك الطلب لا يستجاب له، إن قوماً من أصحاب رسول الله  
(صلى الله عليه وآله) لما نزلت:

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾<sup>(٢)</sup>

أغلقوا الأبواب وأقبلوا على العبادة، وقالوا: قد كفيننا، فبلغ ذلك النبي  
(صلى الله عليه وآله)، فأرسل إليهم فقال: (ما حملكم على ما صنعتم)؟

فقالوا: يا رسول الله تكفل لنا بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة، فقال:

«إِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَجِبْ لَهُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّلَبِ»<sup>(٣)</sup>.

وسأل عمر بن زيد الصادق (عليه السلام): رجل قال: لأقعدن في بيتي  
ولأصلين ولأصومن ولأعبدن ربي عز وجل، فأمر رزقي فسيأتيني، فقال أبو

(١) الكافي للكليني: ج ٥، ص ٧٢.

(٢) الطلاق، الآية: ٢ و ٣.

(٣) الكافي ٥: ٨٤ / ٥، الفقيه ٣: ١١٩ - ١٢٠ / ٥٠٩، التهذيب ٦: ٣٢٣ / ٨٨٥.

عبد الله (عليه السلام):

«هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم»<sup>(١)</sup>.

وسأل العلاء بن كامل الصادق (عليه السلام) أن يدعو له الله تعالى أن

يرزقه في دعة، فقال:

«لا أدعو لك، اطلب كما أمرك الله»<sup>(٢)</sup>.

وسأل الصادق (عليه السلام) عن رجل، فقيل: أصابته حاجة، قال:

«فما يصنع اليوم؟»

قيل: في البيت يعبد ربه عز وجل، قال: «فمن أين قوته؟»

قيل: من عند بعض إخوانه، فقال الصادق (عليه السلام):

«والله للذي يقوته أشد عبادةً منه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الباقر (عليه السلام): «مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا اسْتَعْفَا فَاً عَنِ النَّاسِ وَسَعِيًّا

عَلَى أَهْلِهِ وَتَعَطَّفَاً عَلَى جَارِهِ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهَهُ مِثْلَ الْقَمَرِ

لَيْلَةَ الْبَدْرِ»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٦٣٥: وفي طلب الرزق ثواب عظيم. قال الله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي

مَنَاصِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٥: ٧٧ / ١، التهذيب ٦: ٣٢٣ / ٨٨٧.

(٢) الكافي ٥: ٧٨ / ٣، التهذيب ٦: ٣٢٤ / ٨٨٨.

(٣) الكافي ٥: ٧٨ / ٤، التهذيب ٦: ٣٢٤ / ٨٨٩.

(٤) الكافي ٥: ٧٨ / ٥، التهذيب ٦: ٣٢٤ / ٨٩٠.

(٥) المُلْك: ١٥.

وقال الباقر (عليه السلام):

«قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): العبادة سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال»<sup>(١)</sup>.

وقال الصادق (عليه السلام):

«يا هشام إن رأيت الصفيين قد التقيا فلا تدع طلب الرزق في ذلك اليوم»<sup>(٢)</sup>.

وقال الصادق (عليه السلام):

«إنَّ محمّد بن المنكدر كان يقول: ما كنت أرى أنّ علي بن الحسين (عليهما السلام) يدع خلفاً أفضل من عليّ بن الحسين حتى رأيت ابنه محمّد بن عليّ (عليهما السلام) فأردت أن أعظه فوعظني، فقال له أصحابه: بأيّ شيء وعظك؟ قال: خرجت إلى بعض نواحي المدينة في ساعة حارّة، فلقيني أبو جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام) وكان رجلاً بادناً ثقيلاً وهو متكئ على غلامين أسودين أو موليين، فقلت في نفسي: سبحان الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا، أما لأعظنه، فدنوت منه فسلمت عليه، فردّ عليّ بنهر وهو يتصابّ عرقاً، فقلت: أصلحك الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا، رأيت لو جاء أجلك وأنت على هذه الحال ما كنت تصنع؟

فقال (عليه السلام): لو جاءني الموت وأنا على هذه الحال جاءني وأنا في طاعة من طاعات الله عزّ وجلّ، أكف بها نفسي وعيالي عنك وعن الناس،

(١) الكافي ٥ / ٧٨ / ٦، التهذيب ٦ / ٣٢٤ / ٨٩١.

(٢) الكافي ٥ / ٧٨ / ٧، التهذيب ٦ / ٣٢٤ / ٨٩٢.

وإنما كنت أخاف أن لو جاءني الموت وأنا على معصية من معاصي الله عزّ وجلّ، فقلت: صدقت يرحمك الله، أردت أن أعظك فوعظتني<sup>(١)</sup>. وأعتق أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) ألف مملوك من كدّ يده<sup>(٢)</sup>.  
وقال الصادق (عليه السلام):

«أوحى الله عزّ وجلّ إلى داؤد (عليه السلام) (أنتك نِعَم العبد لولا أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً)، قال: (فبكى داؤد (عليه السلام) أربعين صباحاً، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى الحديد أن لِنْ لعبيدي داؤد، فألآن الله تعالى له الحديد، فكان يعمل كلّ يوم درعاً فيبيعها بألف درهم، فعمل ثلاثمائة وستين درعاً، فباعها بثلاثمائة وستين ألفاً، واستغنى عن بيت المال)<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد بن عذافر عن أبيه، قال: أعطى أبو عبد الله (عليه السلام) أبي ألفاً وسبعمائة دينار، فقال له:

«تجر لي بها» ثمّ قال: «أما إنه ليس لي رغبة في ربحها وإن كان الربح مرغوباً فيه، ولكن أحببت أن يراني الله عزّ وجلّ متعرّضاً لفوائده». قال: فربحت فيها مائة دينار، ثمّ لقيته فقلت: قد ربحت لك فيها مائة دينار، قال: ففرح أبو عبد الله (عليه السلام) بذلك فرحاً شديداً، ثمّ قال: «أثبتها لي في رأس مالي»<sup>(٤)</sup>.

وقال الصادق (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى:

(١) الكافي ٥: ٧٣ - ٧٤ / ١، التهذيب ٦: ٣٢٥ / ٨٩٤.

(٢) الكافي ٥: ٧٤ / ٤، التهذيب ٦: ٣٢٥ - ٣٢٦ / ٨٩٥.

(٣) التهذيب ٥: ٣٢٦ / ٨٩٦.

(٤) الكافي ٥: ٧٦ / ١٢، التهذيب ٦: ٣٢٦ - ٣٢٧ / ٨٩٨.

﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾<sup>(١)</sup>: «رضوان الله والجنة في الآخرة، والمعاش، وحسن الخلق في الدنيا»<sup>(٢)</sup>.

وقال رجل للصادق (عليه السلام):

(والله إننا لنطلب الدنيا ونحب أن نؤتى بها)، فقال: تحب أن تصنع بها ماذا؟  
قال: أعود بها على نفسي وعيالي وأصل منها وأتصدق وأحج وأعتمر،  
فقال الصادق (عليه السلام): (ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخرة)<sup>(٣)</sup>.  
وقال معاذ بن كثير -صاحب الأَكْسِيَّة- للصادق (عليه السلام): قد هممت أن  
أدع السوق وفي يدي شيء، قال: (إِذْنُ يَسْقُطُ رَأْيِكَ، وَلَا يَسْتَعَانُ بِكَ عَلَى شَيْءٍ)<sup>(٤)</sup>.  
وقال أيضاً: (فقد ثبت من هذا أن التكبُّب واجب إذا احتاج إليه  
الإنسان لقوت نفسه وقوت مَنْ تجب نفقته عليه، ولا وجه له سواه، وأمّا إذا  
قصد التوسعة على العيال ونفع المحاوِيج وإعانة مَنْ لا تجب عليه نفقته مع  
حصول قدر الحاجة بغيره، فإنّه مندوب إليه؛ لما تقدّم من الأحاديث.  
وأما ما يقصد به الزيادة في المال لا غير مع الغناء عنه، فإنّه مباح. وقد  
يكون مكروهاً إذا اشتمل على وجه نهى الشارع عنه نهى تنزيهه، كالصرف،  
فإنّه لا يسلم من الربا، وبيع الأَكْفان، فإنّه يتمنى موت الأحياء، والرقيق  
والتخاذه الذبح والنحر صنعة؛ لما في ذلك من سلب الرحمة من القلب)<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة: ٢٠١.

(٢) الكافي ٥: ٧١ / ٢، التهذيب ٦: ٣٢٧ / ٩٠٠.

(٣) الكافي ٥: ٧٢ / ١٠ بتفاوت يسير فيه، التهذيب ٦: ٣٢٧ - ٣٢٨ / ٩٠٣.

(٤) تذكرة الفقهاء: ١٢، ص ١٢٥ - ١٢٩.

(٥) تذكرة الفقهاء: ج ١٢، ص ١٢ - ١٣.



## المسألة الثانية: طلب الرزق في المذاهب الأخرى.

### أولاً - المذهب الزيدي.

لم اعثر على اقوال الفقهاء الزيدية - فيما توفر لدي من مصادر - يظهر حكم السعي في طلب الرزق.

ولكن ذهب زيد بن علي الى القول باستحباب طلب الرزق لما فيه من صون الإنسان لنفسه وعياله وصلة رحمه وهو ما ورد في مسنده فقال: (باب الكسب من اليد يعني الصانع: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال: جاء رجل إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال يا رسول الله أي الكسب أفضل؟ فقال (صلى الله عليه وآله):

«عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور فان الله يحب المؤمن المحترف ومن كد على عياله كان كالمجاهد في سبيل الله عز وجل».

حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده، عن علي، قال:

«من طلب الدنيا حلالاً تعطفاً على والد أو ولد أو زوجة بعثه الله تعالى ووجهه على صورة القمر ليلة البدر»<sup>(١)</sup>.

### ثانياً - المذهب الشافعي.

تعرض فقهاء الشافعية الى استحباب السعي في طلب الرزق من خلال بيان المفاضلة بين التجارة والزراعة والصناعة فكان الأشبه بمذهب الشافعي ان التجارة أطيب ومحصله فان السعي في تحصيل المعيشة من عمل اليد هو

(١) مسند زيد بن علي، ص ٢٥٦.

استحباب مؤكد كما دلت عليه النصوص الشريفة.

قال النووي (ت: ٦٧٦هـ):

(قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأيها أطيب فيه ثلاثة مذاهب للناس أشبهها بمذهب الشافعي ان التجارة أطيب قال والأشبه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل وذكر الشاشي وصاحب البيان وآخرون نحو ما ذكره الماوردي وأخذه عنه قلت في صحيح البخاري عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه عن النبي (صلى الله عليه - وآله - وسلم) قال:

«ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود (صلى الله عليه - وآله - وسلم) كان يأكل من عمل يده».

فالصواب ما نص عليه رسول الله (صلى الله عليه - وآله - وسلم) وهو عمل اليد فإن كان زراعا فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلا كما ذكره الماوردي وقال فيه نفعا عاما للمسلمين والدواب ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره وان لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غلمانه واجراؤه فاكسابه بالزراعة أفضل لما ذكرناه وقد ثبت عن جابر رضي الله عنه قال، قال رسول الله (صلى الله عليه - وآله - وسلم):

«ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان له صدقة وما سرق منه له صدقة ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة». رواه مسلم في صحيحه ومعني يرزؤه ينقصه.

وفي رواية لمسلم أيضا:

«فلا يغرس المسلم غرسا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» وفي رواية لمسلم أيضا «لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة». رواه البخاري ومسلم جميعا من رواية أنس والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### ثالثا - المذهب الحنبلي.

تناول البهوتي (ت ١٠٥١هـ) مسألة السعي في طلب الرزق ولحفظ جاه الإنسان والتوسعة على العيال وغيرها في مصالح الحياة لا سيما الانفاق في أوجه البر من خلال التكسب والتجارة فذهب الى القول بالاستحباب في الازدادة؛ بل: يجب التكسب على من لا قوت له، ولمن تلزمه مؤنته لحفظ نفسه، وكذا على من عليه دين واجب لإدائه.

وقدم التكسب على العيال على النفل، ولذا يكره ترك التكسب والانكال على الناس، وقد جاء هذا البيان مفصلاً وهو كالآتي:

قال في الرعاية الكبرى:

أفضل المعاش التجارة؛ انتهى؛ ويؤيده ما سبق من حديث أحمد. وإن جعلت الكلام على معنى من أفضل فلا تعارض أو أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. وأفضلها أي التجارة في (بز، وعطر، وزرع، وغرس، وماشية) لبعدها من الشبهة والكذب وأبغضها أي التجارة (في رقيق وصراف) للشبهة (ويسن التكسب، ومعرفة أحكامه حتى مع الكفاية التامة، قاله في

(١) المجموع للنووي: ج ٩، ص ٥٩.

الرعاية) لقوله تعالى:

﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾.

ويرشد إليه قوله (صلى الله عليه وآله):

«كالطير تغدو خماصا وتعود بطانا».

والاخذ في الأسباب من التوكل فلا يعتقد أن الرزق من الكسب بل من الله بواسطة. وقال صاحب الرعاية (أيضا فيها: يباح كسب الحلال لزيادة المال والجاه، والترفيه والتنعم والتوسعة على العيال، مع سلامة الدين والعرض والمروءة وبراءة الذمة) لأنه لا مفسدة فيه إذن ويجب التكسب (على من لا قوت له ولا لمن تلزمه مؤنته) لحفظ نفسه.

قلت: وكذا على من عليه دين واجب لأدائه (ويقدم الكسب لعياله على كل نفل) لأن الواجب مقدم على التطوع (ويكره تركه) أي التكسب (والاتكال على الناس، قال أحمد: لم أر مثل الغني عن الناس، وقال في قوم لا يعملون ويقولون: نحن متوكلون هؤلاء مبتدعة) لتعطيلهم الأسباب.

وقال القاضي: الكسب الذي لا يقصد به التكاثر وإنما يقصد به التوسل إلى طاعة الله من صلة الاخوان، أو التعفف عن وجوه الناس فهو أفضل لما فيه من منفعة غيره ومنفعة نفسه، وهو أفضل من التفرغ إلى طلب العبادة من الصلاة والصوم والحج وتعلم لعلم لما فيه من منافع الناس وخير الناس أنفعهم للناس<sup>(١)</sup>.

(١) كشف القناع ج٦، ص ٢٧١.

#### رابعاً - المذهب الحنفي.

ذهب فقهاء المذهب الحنفي الى القول بان الكسب على مراتب، منها ما لا بد لكل أحد منه يعني ما يقوم به صلبه وهو بمرتبة الفرض، وإذا كان عليه دين فرض عليه الاكتساب بقدر ما يقضي به دينه، ومنه في مرتبة الندب وهو ما يصل به رحمه، وعلى البر بوالديه.

قال السرخسي (ت ٤٨٣هـ):

(الكسب على مراتب فمقدار ما لا بد لكل أحد منه يعني ما يقيم به صلبه يفترض على كل أحد اكتسابه غنياً أو فقيراً لأنه لا يتوصل إلى إقامة الفرائض الا به وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرضاً فإن لم يكتسب زيادة على ذلك فهو في سعة من ذلك لقوله (عليه السلام) من أصبح آمناً في سربه معافى في بدنه وعنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها وقال: (عليه السلام) لابن خنيس فيما يعظه :

«لقمة تسد بها جوعتك وخرقة توارى بها سواتك فإن كان لك كن يكنك فحسن وإن كان لك دابة تركبها بخ بخ».

وهذا إذا لم يكن عليه دين فإن كان عليه دين فالاكتساب بقدر ما يقضى به دينه فرض عليه لان قضاء الدين مستحق عليه إن كان غنيا قال عليه السلام:

«الدين مقضى وبالاكتساب يتوصل إليه».

وكذا إن كان له عيال من زوجة وأولاد صغار فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم غنيا لان الانفاق على زوجته مستحق عليه قال الله تعالى أسكنوهم من حيث سكتتم من وجدكم معناه فأنفقوا عليهم من وجدكم

وهكذا في قراءة ابن مسعود وقال جل وعلا وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن الآية وقال عز وجل ومن قدر عليه رزقه فلينفق الآية وإنما يتوصل إلى إيفاء هذا المستحق بالكسب وقال (صلى الله عليه وآله):

«كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يمون فالتحرز عن ارتكاب المأثم فرض».

وقال (عليه السلام):

«ان لنفسك عليك حقاً وأن لأهلك عليك حقاً فأعط كل ذي حق حقه».

ولكن هذا في الفرضية دون الأول لقوله (عليه السلام) ثم من تعول فان اكتسب زيادة على ذلك ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة من ذلك لما روي أن النبي (صلى الله عليه وآله) ادخر قوت عياله لسنة بعد ما كان منها عن ذلك على ما روى أنه (صلى الله عليه وآله) قال لبلال:

«أنفق بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا».

والتأخر يكون ناسخاً للمتقدم فإن كان له أبوان كبيران معسران فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما لان نفقتهما مستحقة عليه بعد عسرتة إذا كان متمكناً من الكسب قال: (عليه السلام) للرجل الذي اتاه وقال أريد الجهاد معك: «ألك أبوان؟»

قال: نعم، قال: (عليه السلام): «ارجع ففيهما فجاهد».

يعنى اكتسب وأنفق عليهما وقال تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعاً مع قدرته على الكسب ولكن هذا دون ما سبق في الفرضية لما روى أن رجلاً قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله) معي دينار؟ فقال: (عليه السلام): «أنفقه على نفسك».

فقال معي آخر؟ فقال عليه السلام: «أنفقه على عيالك».

قال معي آخر؟ قال: (عليه السلام): «أنفقه على والديك».

الحديث فاما غير الوالدين من ذوي الرحم المحرم فلا يفترض على المرء الكسب للانفاق عليهم لأنه لا تستحق نفقتهم عليه الا باعتبار صفة اليسار ولكنه يندب إلى الكسب والانفاق عليهم لما فيه من صلة الرحم وهو مندوب إليه في الشرع قال عليه السلام لا خير فيمن لا يحب المال فيصل به رحمه ويكرم به ضيفه ويبر به صديقه وقال: (عليه السلام) لعمر وبن العاص: «وأرغب لك رغبة من المال».

الحديث إلى أن قال نعم المال الصالح للرجل الصالح يصل به رحمه وقطيعة الرحم حرام لقوله (عليه السلام) «ثلاث معلقات بالعرش النعمة والأمانة والرحم تقول: النعمة كفرت ولم أشكر وتقول: الأمانة ضيعت ولم أؤد وتقول الرحم: قطعت ولم أوصل».

وقال (عليه الصلاة والسلام):

«صلة الرحم تزيد في العمر وقطيعة الرحم ترفع البركة من العمر».

قال: (عليه السلام) فيما يآثر عن ربه عز وجل:

«أنا الرحمن وهي الرحم شققت لها اسما من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته».

وفي ترك الانفاق عليهم ما يؤدي إلى قطيعة الرحم فيندب إلى الاكتساب للانفاق عليهم وبعد ذلك الامر موسع عليه فإن شاء اكتسب وجمع المال وان شاء أبى لان السلف رحمهم الله منهم من جمع المال ومنهم من لم يفعل

فعرنا ان كلا الفريقين مباح أما الجمع فلما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله):

«من طلب الدنيا حلالا متعففا لقي الله تعالى ووجهه كالقمر ليلة البدر ومن طلبها مفاخرا مكاثرا لقي الله تعالى وهو عليه غضبان».

فدل ان جمع المال على طريق التعفف مباح وكان (عليه السلام) يقول في دعائه:

«اللهم اجعل أوسع رزقي عند كبر سني وانقضاء عمري».

وكان كذا فقد اجتمع له أربعون شاة حلوبة وفدك وسهم بخير في آخر عمره وأما الامتناع من جمع المال فطريق مباح أيضا لحديث عائشة عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال:

«لو كان لابن آدم واديان من ذهب لتمني إليهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب».

وقيل هذا كان مما يتلى في القرآن في سورة يونس من الركوع الثاني أو الثالث ثم انتسخت تلاوته وبقيت روايته وقال: (عليه السلام) تبا للمال وفي رواية لصاحب الذهب والفضة وقال: (صلى الله عليه وآله):

«هلك المكثرون الا من قال بهاله هكذا وهكذا».

يعني يتصدق من كل جانب وقال (عليه السلام):

«يقول الشيطان لن ينجو مني صاحب المال من احدى ثلاث اما أن أزينه في عينه فيجمعه من غير حله واما ان أحقره في عينه فيعطى في غير حله واما أن أحببه إليه فيمنع حق الله تعالى منه».



ففي هذا بيان ان الامتناع من الجمع أسلم ولا عيب على من اختار طريق السلامة ثم بين محمد رحمه الله ان الكسب فيه معنى المعاونة على القرب والطاعات أي كسب كان حتى قال إن كسب فتال الحبال ومتخذ الكيزان والجرار وكسب الحركة فيه معاونة على الطاعات والقرب فإنه لا يتمكن من أداء الصلاة الا بالطهارة ويحتاج ذلك إلى كوز يستقى به الماء والى دلو ورشاء ينزح به الماء ويحتاج إلى ستر العورة لأداء الصلاة وإنما يتمكن من ذلك بعمل الحركة فعرفنا ان ذلك كله من أسباب التعاون على إقامة الطاعة واليه أشار علي (عليه السلام) في قوله:

«لا تسبوا الدنيا فنعم مطية المؤمن الدنيا إلى الآخرة».

وقال أبو ذر رضي الله عنه حين سأله رجل عن أفضل الأعمال بعد الايمان فقال الصلاة وأكل الخبز فنظر إليه الرجل كالمتعجب فقال لولا الخبز ما عبد الله تعالى يعنى بأكل الخبز يقيم صلبه فيتمكن من إقامة الطاعة ثم المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله ان المكاسب كلها في الإباحة سواء وقال بعض المتقشفة ما يرجع إلى الدناءة من المكاسب في عرف الناس لا يسع الاقدام عليه إلا عند الضرورة لقوله (عليه السلام):

«ليس للمؤمن أن يذل نفسه».

وقال: (عليه السلام):

«ان الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاسفها».

والسفساف ما يدنى المرء ويبخسه وحجتنا في ذلك قوله: (عليه السلام):

«ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة».

قيل: فما يكفرها يا رسول الله؟ قال:

«الهموم في طلب المعيشة».

وقال عليه السلام:

«طلب الحلال كمقارعة الأبطال ومن بات وانيا من طلب الحلال مات

مغفورا».

وقال (عليه السلام):

«أفضل الأعمال الاكتساب للانفاق على العيال».

من غير تفصيل بين أنواع الكسب ولو لم يكن فيه سوى التعفف والاستغناء

عن السؤال لكان مندوبا إليه فان النبي (صلى الله عليه وآله) قال:

«السؤال آخر كسب العبد أي يبقى في ذله إلى يوم القيامة».

وقال: (عليه السلام) لحكيم بن حزام أو لغيره:

«مكسبة فيها نقص المرتبة خير لك من أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك».

ثم المذمة في عرف الناس ليست للكسب بل للخيانة وخلف الوعد

واليمين الكاذبة<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

يتضح من خلال ما سبق أن طلب الرزق والتكسب تجري عليه أحكام

الوجوب والندب والاباحة والكرهية، وهي كالآتي:

(١) المبسوط: ج ٣٠، ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

## أولاً - في وجوب طلب الرزق.

- ١- قال فقهاء الإمامية: إن التكسب واجب إذا احتاج إليه الإنسان لقوت نفسه، وقوت من تجب نفقته عليه، ولا وجه له سواه.
- ٢- وقال الحنابلة: يجب التكسب على من لا قولت له؛ وعلى من تلزمه مؤنته؛ وعلى من عليه دين.
- ٣- وقال الحنفية: الكسب بمرتبة الفرض على كل أحد فلا بد له ما يقوم به صلبه؛ وعلى من عليه دين بقدر ما يقضي به دينه.

## ثانياً - في استحباب طلب الرزق.

- ١- قال فقهاء الإمامية: يكون التكسب مندوباً إذا قصد به التوسعة على العيال، ونفع المحاويج، وإعانة من لا تجب عليه نفقته مع حصول قدر الحاجة بغيره.
- ٢- قال الشافعية: اصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، واطيبتها عند الشافعي التجارة وان السعي في طلب الرزق والتكسب من عمل اليد، هو استحباب مؤكد.
- ٣- قال الحنابلة: ويستحب الازدازادة من طلب المال والتكسب.
- ٤- وقال الحنفية: ويستحب التكسب لصلة الرحم وبر الوالدين.

## ثالثاً - في كراهة التكسب.

لم يتعرض فقهاء المذاهب الى كراهة التكسب من حيث الاصل بل قالوا -لمن تعرض للمسألة- بالوجوب كما مرّ بيانه؛ اما ما تعلق بالكراهة فقد

ذهب فقهاء الإمامية (أعلى الله شأنهم) الى بيان ما تضمنته الاحاديث الشريفة الواردة عن العترة النبوية (عليهم السلام) في تحديد بعض المكاسب التي تقلقه بها الكراهة وبيان علة الكراهة فيها، وتحديد اتحاد الأجرة على بعض المكاسب الاخرى، وهي ك الآتي:

**ألف- في كراهة بعض المكاسب، وهي:**

- ١- الصرف، فإنه لا يسلم من الربا.
- ٢- بيع الاكفان، فإنه يتمنى موت الاحياء، وحصول الأوبئة.
- ٣- والقصابة (الجزار)، لما فيه من سلب الرحمة من القلب.
- ٤- بيع الطعام، فإنه لا يسلم من الاحتكار.
- ٥- النخاسة، لأنه يبيع الناس.
- ٦- الحياكة والنساجة، لما فيها من الصنعة والردالة.
- ٧- كسب الصبيان ومن لا يجتنب المحارم، لعدم تحفظهم من المحارم وعدم الوثوق باحد ما حصلوه.
- ٨- الصياغة، وقد ورد في الحديث النبوي (صلى الله عليه وآله): ((يعاجل زين أمّتي)).

**باء- في كراهة اتخاذ الاجرة على بعض المكاسب، هي:**

- ١- تعليم القرآن.
- ٢- الحجامة، وتتأكد الكراهة في المشاركة فيكره له الكسب مع الشرط.
- ٣- القابلة: كسبها مكروه مع الشرط.

٤- النائحة بالحق: كسبها مكروه مع الشرط؛ ويجرم بالباطل، اي النياحة بالباطل.

٥- الضراب: لأنه في معنى بيع عسيب الفحل.

رابعاً - في إباحة الاستزادة في المال.

وبه قالت الإمامية، أي ما يقصد به الزيادة في المال لا غير مع الغناء عنه؛ ولم يتعرض لذلك بقية فقهاء المذاهب الإسلامية -توفر لدي من مصادر-

المسألة الرابعة: ما ورد في الحدث من شروح نهج البلاغة.

الحديث الأول:

قال (عليه الصلاة والسلام) وقد دخل على العلاء بن زياد الحارثي يعود، وكان من اصحابه فلما رأى سعة داره قال له:

«مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِسَعَةِ هَذِهِ الدَّارِ فِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ إِلَيْهَا فِي الآخِرَةِ كُنْتَ أَحْوَجَ وَبَلَىٰ إِنْ شِئْتَ بَلَغْتَ بِهَا الآخِرَةَ تَقْرِي فِيهَا الضَّيْفَ وَتُصَلُّ فِيهَا الرَّحِمَ وَتُطْلَعُ مِنْهَا الْحُقُوقَ مَطَالِعَهَا فَإِذَا أَنْتَ قَدْ بَلَغْتَ بِهَا الآخِرَةَ فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَشْكُو إِلَيْكَ أَخِي عَاصِمَ بْنَ زِيَادٍ قَالَ وَمَا لَهُ قَالَ لَبَسَ الْعِبَاءَةَ وَتَخَلَّى عَنِ الدُّنْيَا قَالَ عَلِيٌّ بِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ يَا عُدَيَّ نَفْسِهِ لَقَدْ اسْتَهَامَ بِكَ الْخَبِيثُ أَمَا رَحِمْتَ أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ. أَتَرَى اللَّهُ أَحَلَّ لَكَ الطَّيِّبَاتِ وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ تَأْخُذَهَا؟ أَنْتَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا أَنْتَ فِي خُشُونَةٍ مَلْبَسِكَ وَجُشُونَةٍ مَأْكَلِكَ. قَالَ: وَيْحَكَ إِنِّي لَسْتُ كَأَنْتَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَيْلًا يَتَّبِعَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) نهج البلاغة: بشرح الشيخ محمد عبده، ج ٢، ص ١٨٨.

والحديث أخرجه الشيخ الكليني (عليه الرحمة والرضوان) بلفظ فيه بعض الإضافة<sup>(١)</sup>.

وتناوله الراوندي (ت ٥٧٣هـ) في شرحه لنهج البلاغة وكذا ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ) وهو كالآتي:

### ١ - قطب الدين الراوندي.

تداخل بيانه (رحمه الله) للحديث وشرح مفرداته واطهار دلالاته في معرض حديثه وشرحه لكلام أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) واصحابه عند اضطرابهم في أمر الحكمين، فقال مبتدئاً من قوله (وهو يعود):

(والعيادة: زيارة المريض؛ وروي: «ما أنت إليها في الآخرة كنت أحوج».

وتقري الضيف: أي تطعمهم. والضيف [مصدر] يستوي فيه الواحد والجمع، وقد يجمع. والرحم: القرابة. والعباء: الكساء. وقيل: العباية والعباءة ضرب من الأكسية، ويقال «علي يزيد» أي اصعد به علي. هذا أصله، ثم يقال علي به وان جيء به في انحدار<sup>(٢)</sup>.

وانما صغر فقال: «يا عدي نفسه» لأنه كان يؤذي نفسه في دار الدنيا على وجه كان تركه أولى، والضار لنفسه هو عدوها. واستهام بك الخبيث: أي جعلك الشيطان هائماً. والباء للتعديّة<sup>(٣)</sup>، أي هيمك. والهيام كالجنون من العشق وغيره.

(١) الكافي: ج ١، ص ٤١١.

(٢) قال ابن أبي الحديد في الشرح ١١ - ٣٣ ما لفظه: وتقول علي بفلان أي أحضره، والأصل أعجل به، فحذف فعل الأمر ودل الباقي عليه.

(٣) قال ابن أبي الحديد: والباء زائدة.

«أترى الله» أي تظن الله كارها لأخذك الطيبات وهي المحللات وقد أحلها الله لك.

وطعام جشب: أي غليظ خشن، وقيل: هو الذي لا أدم معه. والجشوبة مصدر. و «ويحك» يقال للترحم.

وتبيغ الدم بصاحبه وتبوغ به: أي هاج به فقتله، وفي الحديث:

«عليكم بالحجامة لا يتبيغ الدم بأحدكم فيقتله» أي لا يتهيج، إذا قدر الإمام نفسه بأضعف الناس لباسا وطعما لا يهلك الفقير فقره. وقيل: أصل تبيغ تبغى فقلب<sup>(١)</sup>.

٢- ابن أبي الحديد المعتزلي.

أما الشارح المعتزلي فقد اتبدأ من لفظ: (كنت)، فقال:

(كنت، ها هنا زائدة، مثل قوله تعالى:

﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله (عليه السلام):

«وَبَلَىٰ إِنْ شِئْتَ بَلَغْتَ بِهَا الْآخِرَةَ»: لفظ فصيح كأنه استدرك وقال

وبلى على انك قد تحتاج إليها في الدنيا لتجعلها وصلة إلى نيل الآخرة بان

تقري فيها الضيف والضيف لفظ يقع على الواحد والجمع وقد يجمع فيقال

ضيوف وأضياف والرحم القرابة. وتطلع منها الحقوق مطالعها توقعها في

مضان استحقاقها.

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٣٢٩ - ٣٢٠.

(٢) مريم: ٢٩.

والعباء جمع عباءة وهي الكساء وقد تلين كما قالوا عطاءة وعظاية وصلاة وصلاية. وتقول على بفلان أي أحضره والأصل أعجل به على فحذف فعل الامر ودل الباقي عليه.

ويا عدى نفسه: تصغير (عدو) وقد يمكن أن يراد به التحقير المحض هاهنا. ويمكن أن يراد به الاستعظام لعداوته لها ويمكن أن يخرج مخرج التحنن والشفقة كقولك يا بنى. واستهام بك الخبيث يعنى الشيطان أي جعلك هائما ضالا والباء زائدة. فان قيل ما معنى قوله (عليه السلام): (أنت أهون على الله من ذلك)؟.

قلت لان في المشاهد قد يحل الواحد منا لصاحبه فعلا مخصوصا محاباة ومراقبة له وهو يكره أن يفعله والبشر أهون على الله تعالى من أن يحل لهم أمرا مجاملة واستصلاحا للحال معهم وهو يكره منهم فعله. وقوله: (هذا أنت!) أي فما بالنا نراك خشن الملبس والتقدير (فها أنت تفعل كذا فكيف تنهى عنه!). وطعام جشب أي غليظ وكذلك مجشوب وقيل إنه الذي لا ادم معه.

قوله (عليه السلام): (أن يقدرُوا أنفسهم بضعفه الناس): أي يشتبهوا ويمثلوا. وتبيغ الدم بصاحبه وتبوغ به أي هاج به وفي الحديث (عليكم بالحجامة لا يتبيغ بأحدكم الدم فيقتله) وقيل أصل (يتبيغ) يتبغى فقلب جذب وجبذ أي يجب على الإمام العادل أن يشبه نفسه في لباسه وطعامه بضعفة الناس - جمع ضعيف - لكيلا يهلك الفقراء من الناس فإنهم إذا رأوا امامهم بتلك الهيئة وبذلك المطعم كان ادعى لهم إلى سلوان لذات الدنيا



والصبر عن شهوات النفوس<sup>(١)</sup>.

الحديث الثاني:

قال (عليه الصلاة والسلام):

«أَلَا وَإِنَّ مِنَ النَّعْمِ سَعَةَ الْمَالِ»<sup>(٢)</sup>.

والحديث الشريف مجتزأ من قوله عليه الصلاة والسلام:

«أَلَا وَإِنَّ مِنَ الْبَلَاءِ الْفَاقَةَ، وَأَشَدُّ مِنَ الْفَاقَةِ مَرَضُ الْبَدَنِ وَأَشَدُّ مِنْ مَرَضِ الْبَدَنِ مَرَضُ الْقَلْبِ، أَلَا وَإِنَّ مِنَ النَّعْمِ سَعَةَ الْمَالِ، وَأَفْضَلُ مِنْ سَعَةِ الْمَالِ صِحَّةُ الْبَدَنِ، وَأَفْضَلُ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَنِ تَقْوَى الْقَلْبِ»<sup>(٣)</sup>.

والحديث الشريف لم يتعرض لبيانه وشرحه أغلب شراح نهج البلاغة ولذا سنورد ما جاء عن الشارح المعتزلي، فيقول:

(قد تقدم الكلام في الفاقة والغنى؛ فأما المرض والعافية ففي الحديث

المرفوع:

«إليك انتهت الأمانى يا صاحب العافية»:

فأما مرض القلب وصحته فالمراد به التقوى وضدها، وقد سبق القول

في ذلك.

وقال احمد بن يوسف الكاتب:

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١١ ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) نهج البلاغة بشرح محمد عبده: ج ٤، ص ٩٣ برقم (٣٨٨).

(٣) المصدر نفسه.

المال للمرء في معيشته  
وان تدم نعمة عليك تجد  
وما بمن نال فضل عافية  
خير من الوالدين والولد  
خيراً من المال صحة الجسد  
وقوت يوم فقر الى أحد<sup>(١)</sup>

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١٩، ص ٣٣٧.

# المبحث الثاني

## استحباب الإجمال في طلب الدنيا

تشتمل هذه المسألة على الكثير من الأحاديث الشريفة الواردة عنه (عليه الصلاة والسلام) في نهج البلاغة وهذا يكشف عن مسؤوليته اتجاه الأمة في إمامته وولايته للإمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتهذيب النفس على الاعتدال في معاشها وضبط التوازن فيما تحتاجه النفس وتحتاجه الآخرة.

الحديث الأول:

قال عليه الصلاة والسلام:

«مَا بَعْدُ فَإِنَّ الْأَمْرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ كَقَطْرَاتِ الْمَطَرِ إِلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا قَسَمَ لَهَا مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ - فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلِ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ فَلَا تُكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً فَإِنَّ الْمُرءَ الْمُسْلِمَ مَا لَمْ يَغْشَ دَنَاءَةً تَظْهَرُ فَيَخْشَعُ لَهَا إِذَا ذُكِرَتْ وَيُغْرَى بِهَا لِئَامِ النَّاسِ كَانَ كَالْفَالِجِ الْيَاسِرِ الَّذِي يَنْتَظِرُ أَوَّلَ فَوْزَةٍ مِنْ قِدَاحِهِ تُوجِبُ لَهُ الْمُغْنَمَ وَيُرْفَعُ بِهَا عَنْهُ الْمُغْرَمُ وَكَذَلِكَ الْمُرءُ الْمُسْلِمُ الْبَرِيءُ مِنَ الْخِيَانَةِ يَنْتَظِرُ مِنَ اللَّهِ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ إِمَّا دَاعِيَ اللَّهِ فَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ وَإِمَّا رِزْقَ اللَّهِ فَإِذَا هُوَ ذُو أَهْلٍ وَمَالٍ وَمَعَهُ دِينُهُ وَحَسَبُهُ وَإِنَّ الْمَالَ وَالْبَنِينَ حَرْتُ الدُّنْيَا وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ حَرْتُ الْآخِرَةِ وَقَدْ يَجْمَعُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَقْوَامٍ فَاحْذَرُوا مِنَ اللَّهِ مَا حَذَرُكُمْ مِنْ نَفْسِهِ وَاخْشَوْهُ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعْذِيرٍ وَاعْمَلُوا فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ لِغَيْرِ

اللَّهُ يَكِيلُهُ اللَّهُ لِمَنْ عَمِلَ لَهُ نَسَأَلُ اللَّهَ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَمُعَايِشَةَ السُّعَدَاءِ وَمُرَافَقَةَ  
الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(١)</sup>.

الحديث الثاني:

قال عليه الصلاة والسلام:

«لا كنز أغنى من القناعة، ولا مال أذهب للفاقة من الرضى بالقوت ومن  
أتقصر على بلغة الكفاف فقد أنتظم الراحة وتبوأ خفض الدعة»<sup>(٢)</sup>.

الحديث الثالث:

قال عليه الصلاة والسلام:

«واعلموا أن ما نقص من الدنيا وزاد في الآخرة خير مما نقص من الآخرة  
وزاد في الدنيا فكم من منقوص رابع ومزید حاسر إن الذي أمرتم به أوسع  
من الذي نهيتم عنه وما أحل لكم أكثر مما حرم عليكم فذروا ما قل لما  
كثر وما ضاق لما اتسع قد تكفل لكم بالرزق وأمرتم بالعمل فلا يكونن  
المضمون لكم طلبه أولى بكم من المفروض عليكم عمله مع أنه والله لقد  
اغترض الشك ودخل اليقين حتى كان الذي ضمن لكم قد فرض عليكم  
وكان الذي فرض عليكم قد وضع عنكم فبادروا العمل وخافوا بغتة الأجل  
فإنه لا يرعى من رجعة العمر ما يرعى من رجعة الرزق ما فات اليوم  
من الرزق رجي غدا زيادته وما فات أمس من العمر لم يرج اليوم رجعته  
الرجاء مع الجائي واليأس مع الماضي فانفقوا الله حق ثقاته ولا تمونن إلا وأنتم

(١) نهج البلاغة: ج ١، ص ٦٠، الخطبة (٢٣).

(٢) نهج البلاغة: ج ٤، ص ٨٧، (٣٧١).

مُسْلِمُونَ»<sup>(١)</sup>.

الحديث الرابع:

قال عليه الصلاة والسلام:

«خُذْ مِنَ الدُّنْيَا مَا آتَاكَ، وَتَوَلَّ عَمَّا تَوَلَّى عَنْكَ، فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَجْمَلْ فِي

الطَّلَبِ»<sup>(٢)</sup>.

الحديث الخامس:

قال عليه الصلاة والسلام:

«الرِّزْقُ رِزْقَانِ: رِزْقٌ تَطْلُبُهُ وَرِزْقٌ يَطْلُبُكَ فَإِنْ لَمْ تَأْتِهِ آتَاكَ فَلَا تَحْمِلْ هَمَّ سَتَيْكَ عَلَى هَمِّ يَوْمِكَ، كَفَاكَ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى مَا فِيهِ. فَإِنْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمْرِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُؤْتِيكَ فِي كُلِّ غَدٍ جَدِيدٍ مَا قَسَمَ لَكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمْرِكَ فَمَا تَصْنَعُ بِهِمْ فِيمَا لَيْسَ لَكَ؟ وَلَنْ يُسَبِّقَكَ إِلَى رِزْقِكَ طَالِبٌ، وَلَنْ يَغْلِبَكَ عَلَيْهِ غَالِبٌ. وَلَنْ يُبْطِئَ عَنْكَ مَا قَدْ قُدِّرَ لَكَ»<sup>(٣)</sup>.

وغيرها من الأحاديث التي وردت في نهج البلاغة إلا أننا نكتفي بهذا القدر وذلك كي يأخذ موضوع الرجوع الى شروح نهج البلاغة لبيان معاني الأحاديث جانباً كبيراً من البحث.

أما ما تعلق بجانب الفقه وعنوان المبحث فهو كالآتي:

(١) نهج البلاغة: ج ١، ص ٢٢٥-٢٢٦، الخطبة (١١٤).

(٢) نهج البلاغ: ج ٤، ص ٩٣ برقم ٣٩٣.

(٣) نهج البلاغة؛ ج ٤، ص ٩١ برقم (٣٧٩).

### المسألة الأولى: استحباب الاجمال في طلب الرزق في المذاهب الإسلامية.

لم يتعرض كثير من فقهاء المذاهب الإسلامية الى هذه المسألة؛ ولذا: سنورد ما عثرنا عليه لدى بعض المذاهب، وهي الإمامي، والشافعي، وهو كالآتي:

#### أولاً - المذهب الإمامي.

تناول كثير من فقهاء الإمامية مسألة استحباب الاجمال ف يطل بالدنيا كالعلامة الحلي (رحمه الله) (ت ٧٢٦هـ)؛ والمحقق الاردبيلي (رحمه الله) (ت ٩٩٣هـ) والشيخ حسين آل عصفور (رحمه الله)، (ت ١٢١٦هـ)، والمحقق النراقي (رحمه الله) (ت ١٢٤٤هـ)، ومنهم الشيخ محمد حسن الجواهري (رحمه الله) (ت ١٢٦٦هـ) فقد جاء في المسألة، قوله:

(ومنها - اي من آداب التجارة - أن يقتصد في طلبه ويكمل فيه وذلك بالاختصار على أدنى المعيشة وترك الاجتهاد البليغ ففي الخبر:

(ليكن طلبك المعيشة فوق كسب المضيع، ودون كسب الحريص الراضي بدنياه المطمئن إليها، ولكن أنزل نفسك من ذلك بمنزلة المنصف المتعفف ترفع نفسك عن منزلة الواهن الضعيف وتكسب ما لا بد للمؤمن منه)<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً - المذهب الشافعي.

تناول الحافظ النووي مسألة الاجمال في طل بالدنيا في بيانه لمسائل البيع فأورد حديثين في هذا الخصوص، فقال:

(١) جواهر الكلام: ج ٢٢، ص ٤٥٠.

(فصل: عن ابي حميد الساعدي، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله - وسلم) قال:

«أجملوا في طلب الدنيا فان كلا ميسر لما كتب له منها».

رواه البيهقي بأسناد صحيح، ورواه ابن ماجه بأسناد ضعيف.

وعن جابر رضي الله عنه، قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله - وسلم):

«لا تستبطنوا الرزق فإنه لم يكن عبد يموت حتى يبلغه بأخر رزق هو له فاتقوا الله وأجملوا في الطلب من الحلال وترك الحرام».

رواه ابن ماجه والبيهقي<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.

ذهب فقهاء المذهب الإمامي والشافعي الى القول: باستحباب الاجمال في طلب الدنيا.

### المسألة الثالثة: قصديّة النص في السعي والإجمال في طلب المال.

لعل المرء يقف محتاراً بين طائفتين في الاحاديث تحت على طلب المال وتقلل من، ترغب في المال وتحذر منه، فما هي قصديّة كل فئة من هذه الاحاديث؟

ترشد الأحاديث الشريف في نهج البلاغة المتعلقة بالحث على السعي لطلب المال وطرق ابواب الرزق وسلك سبله والأخرى المعاكسة لها في

(١) المجموع: ج ٩، ص ١٥٠ - ١٥١.

الاجمال بطلب الدنيا الى ايجاد حالة من التوازن القيمي بين السعي والاجمال. ففي الطائفة الأولى المتضمنة احاديثه عليه السلام في الحث على السعي لطلب الرزق والمال.

يجب الباحث أهمية ان يكون الإنسان في دائرة مجموعة من القيم، وهي:

١- قيمة العزة، أي عزيزاً في نفسه واهله وقومه بحفظ وجهه عن الانكال على الناس وان كانوا من اقربهم إليه كوالديه واخوانه وابنائهم.

٢- في أداء ما فرض الله في اليسر والاستطاعة؛ ففي جهة اليسر في أداء الصلاة ومقدماتها ومستحباتها للإنسان عند فقره وهو في فصل الشتاء يتململ في الوضوء بالماء البارد الذي يحتاج تسخينه الى المال ويسرع بأداء الصلاة في المكان البارد وقد اسقطت اسنانه فضلاً عن تعرضه للزكام والحال يجري مجراه في بيان أثر المال في الصيف واحتياج الإنسان الى الوسائل التي تعينه على أداء الفرائض بيسر وسهولة.

واما في الاستطاعة لإداء فريضة الحج والكفارات، والنذور، ورد المظالم، يكون المال خيراً وسيلة لإبراء الذمة ونيل رضا الله تعالى، ومن ثم فبين أن يستعين الإنسان في ابراء ذمته في بعض موارد الكفارات بالصوم كما في كفارة شهر رمضان وكفارة اليمين وبين أن يبرء ذمته من خلال المال في اطعام المساكين كلا ضمن حدوده الشرعية لفرق شاسع في العسر واليسر وهما طريقان لإبراء الذمة ونيل رضا الله تعالى.

٣- في التوسعة على العيال، وادخال السرور عليهم وتحسين أحوالهم وتوفير احتياجاتهم والاحسان إليهم في جودة تعليمهم وتحصيلهم لشهادات



علمية تمكنه من مزاولة دورهم في الحياة وبناءها.

٤- في صلة الرحم، وسد بعض احتياجاتهم ومعونتهم على أداء مستلزماتهم المعيشية.

٥- في قضاء حوائج المؤمنين وادخال السرور عليهم وتيسير أمورهم.

٦- في الاسهام في اوجه البر الكثيرة في البناء والاعمار، والتعليم والتثقيف، ورعاية الايتام، ومعونة المحاويج والمحرومين، والشردين، فضلاً عن بناء المساجد والمؤسسات الخيرية والتربوية، وغيرها من اوجه الخير؛ فهذا قلبه كله يحتاج الى المال، ليكون المسلم والاسرة والمجتمع مصداقاً لقوله تعالى:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

وهو ضمن الدائرة القيمة التي تجعل من الإنسان وعيشه بكرامة هدفها الأول، واثر المال في تحقيق هذا الهدف.

وفي المقابل: تنظم لنا الاحاديث الشريفة الواردة عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) في الطائفة الثانية من الاحاديث على تهذيب النفس وترويضها وانقيادها للحق والخير وتحصينها من الوقوع في فخ الجشع والطمع فتكون اسيرة للباطل ومصدراً للشروع في الحرص والشح، والاحتكار، والمكر، والخديعة، والخيانة، ونقض العهود، وارتكاب الموبقات والمحرمات بغية الحصول على المال، فيصبح كل شيء مباح امام تحقيق هذا الهدف، وهو ما عانت منه العباد والبلاد في وقوع الحروب والترويج لها بغية تصريف السلاح والعتاد؛ ونشر الاوبئة بغية صناعة الادوية لها وتصريفها؛ وتسارع الصناعات وتغري النفس بها في الملبس والمأكل والمشرب، والمخدع،

فأيضا تدير طرفك تجد أمامك ما يستهوك حتى تختار بما يرضيك، ليكشف الإنسان في نهاية المطاف أنه هو السلعة وان أصحاب الأموال الذين لا يراعون لله حرمة قد اتخذوه سلعة تدر عليهم المال في مريه وكسوته، وتختمه وجوعه، وان لزم الأمر اتجروا بأعضائه حياً وميتاً.

وعليه:

نجد أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) يحذر من المال اكثر مما يرغب فيه وذلك لما يرتبط به من آثار عظيمة على النفس والاسرة والمجتمع، وعلى البشر والحجر فكان من أعظم المهلكات للإنسان، ولا ينجو منه إلا ذو حظ عظيم؛ ومن ثم احتاج الأمر الى إيجاد حالة من التوازن القيمي في الحث على طلب المال والسعي من اجله، وفي التحذير منة والاجمال في طلبه وذلك لاختلاف قيم الخير والشر المترتبة بالمال والمتعلقة به.

قال (عليه الصلاة والسلام):

«إِنَّ أَعْظَمَ الْحُسْرَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَسْرَةُ رَجُلٍ كَسَبَ مَالًا فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَوَرِثَهُ رَجُلٌ فَأَنْفَقَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَدَخَلَ بِهِ الْجَنَّةَ وَدَخَلَ الْأَوَّلُ بِهِ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة: ما ورد في الأحاديث من شروح نهج البلاغة.

تناول شراح نهج البلاغة الأحاديث المخصوصة بالإجمال في طلب الدنيا في مصنفاتهم وأظهروا ما تضمنته من دلالات ومعان كثيرة، وهي كالآتي:

(١) نهج البلاغة حديث: ٤٢٩ ص ٥٥٢؛ الكافي للكليبي .

الحديث الأول:

«أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْأَمْرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ كَقَطْرَاتِ الْمَطَرِ إِلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا قُيِّمَ لَهَا، مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلِ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ، فَلَا تَكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً فَإِنَّ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ مَا لَمْ يَغْشَ دَنَاءَةً تَظْهَرُ فَيَخْشَعُ لَهَا إِذَا ذُكِرَتْ وَيُغْرَى بِهَا لِئَامَ النَّاسِ كَانَ كَالْفَالِجِ الْيَاسِرِ الَّذِي يَنْتَظِرُ أَوَّلَ فَوْزَةٍ مِنْ قِدَاحِهِ تُوجِبُ لَهُ الْمُغْنَمَ وَيُرْفَعُ بِهَا عَنْهُ الْمُغْرَمُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ الْبَرِيءُ مِنَ الْخِيَانَةِ يَنْتَظِرُ مِنَ اللَّهِ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ، إِمَّا دَاعِيَ اللَّهِ فَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ، وَإِمَّا رِزْقَ اللَّهِ فَإِذَا هُوَ ذُو أَهْلٍ وَمَالٍ وَمَعَهُ دِينُهُ وَحَسَبُهُ، وَإِنَّ الْمَالَ وَالْبَنِينَ حَرْتُ الدُّنْيَا، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ حَرْتُ الْآخِرَةِ، وَقَدْ يَجْمَعُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَقْوَامٍ، فَاحْذَرُوا مِنَ اللَّهِ مَا حَذَّرَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ وَآخَشَوْهُ خَشِيَةً لَيْسَتْ بِتَعْدِيرٍ، وَاعْمَلُوا فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ يَكِلْهُ اللَّهُ لِمَنْ عَمِلَ لَهُ؛ نَسَأَلُ اللَّهَ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَمُعَايِشَةَ السُّعَدَاءِ وَمُرَافَقَةَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث متجزأ من خطبة له (عليه السلام) تشتمل على جملة من المعارف الاخلاقية الموجهة للفرد، والأسرة، والعشيرة، والمجتمع، لا سيما فيما يرتبط ومطالب البحث، وهو الاجمال في طلب الدنيا.

ولذا:

نقتصر في بيان دلالاتها المعرفية على ما ورد في شرح ابن ميثم البحراني (رحمه الله) (ت ٦٧٩ هـ).

قال (رحمه الله):

(١) نهج البلاغة؛ الخطبة (٣٨٨)؛ الكافي للكليني: ج ٥، ص ٥٧.

(الغفيرة: الكثرة والزيادة . وروى عفوة بكسر العين، وعفوة كل شيء صفوته. وغرى يغري بالأمر إذا ولع به، وأغريته به: إذا حثت له الدخول فيه. والفالج: الفائز. والياسر: اللاعب بالميسر. وسنذكر كيفيته. والقдах: سهام الميسر التي يلعب بها، والتعذير اظهار العذر ممن لا عذر له في الحقيقة، وعشيرة الرجل: قبيلته والمعاشرون له، والحيطرة بالكسر: الحفظ والرعاية، واللم: الجمع. والشعث: تفرق الأمر وانتشاره .

واعلم أن مدار هذا الفصل على تأديب الفقراء بترك الحسد ونحوه أولاً، وعلى تأديب الأغنياء بالشفقة على الفقراء ومواساتهم بالفضل من المال وتزهيدهم جمعه ثانياً .

فقوله: أمّا بعد فإنّ الأمر ينزل إلى قوله: أو نقصان .

صدر الخطبة. أوردته لينى عليه غرضه، وحاصله الإشارة إلى أن كل ما يحدث من زيادة أو نقصان ويتجدد فيما يكون به صلاح حال الخلق في معاشهم ومعادهم من صحّة أو مال أو علم أو جاه أو أهل فإنه صادر عن القسمة الربانيّة المكتوبة بقلم القضاء الإلهي في اللوح المحفوظ الذي هو خزانة كل شيء. والمراد بالأمر حكم القدرة الإلهية على الممكنات بالوجود وهو المعبر عنه بقوله تعالى: كُنْ: في قوله:

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ وبنزوله نسبة حصوله إلى كل نفس بما قسم لها وهي النسبة المسماة بالقدر في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾<sup>(١)</sup>.

والمراد بالسماء سماء الجود الإلهي وبالأرض عالم الكون والفساد على سبيل استعارة هذين اللفظين للمعنيين المعقولين من المحسوسين ، ووجه الاستعارة في الموضوعين مشاركة المعنيين المذكورين للسماء والأرض في معنيي العلوّ والافتقار كلّ بالنسبة إلى الآخر، وإنّما لم تكن الحقيقة مرادة لأنّ الأمر النازل ليس له جهة هي مبدء نزوله وإلا لكان الأمر في جهته - تعالى الله عن ذلك - ويحتمل أن يراد حقيقة السماء والأرض على معنى أنّ الحركات الفلكية لما كانت شرائط معدّة يصدر بواسطتها ما يحدث في الأرض كانت السماء مبادئ على بعض الوجوه لنزول الأمر . فأما تشبيهه بقطر المطر فوجه التشبيه أنّ حصول الرزق والأهل ونحوهما لكلّ نفس وقسمها منها مختلف بالزيادة والنقصان كما أنّ قطر المطر بالقياس إلى كلّ واحدة من البقاع كذلك . وهو تشبيه للمعقول بالمحسوس .

وقوله: فإذا رأى أحدكم لأخيه المسلم غفيرة في أهل أو مال أو نفس فلا تكوننّ له فتنة. شروع في تأديب من حصل في حقّه النقصان في أحد الأمور المذكورة بالنهاي لهم عن الافتتان بحال من حصلت له الزيادة والنفاسة في أحدها: من المال أو الأهل أو النفس. قال بعض الشارحين: إنّهُ أراد بالنهاي عن الفتنة هاهنا النهاي عن الحسد. والتحقيق أن يقال: إنّ الفتنة هي الضلال عن الحقّ بمحبّة أمر ما من الأمور الباطلة، والاشتغال به عمّا هو الواجب من سلوك سبيل الله. ولما كان حال الفقراء من أحد الأمور المذكورة بالنسبة إلى من عرضت له الزيادة في أحدها، فمنهم من يؤهّل نفسه لتلك الزيادة فيرى أنّهُ أحقّ بها ممّن عرضت له فيعرض له أن يحسده، أو يرى أنّهُ يستحقّ مثلها فيعرض له أن يغبطه، ومنهم من يقصّر نفسه عن ذلك لكن يميل

بطبعه إلى خدمة من له تلك الزيادة، وينجذب بكلّيته إلى مواليتهم ككثير من الفقراء الذين يميلون بطباعهم إلى خدمة الأغنياء، ويخلصون السعي لهم ليس لأمر سوى ما حصلوا عليه من مال أو جاه أو نحو ذلك. ولعلّ تلك الغاية يشوبها توهم الانتفاع بهم ممّا حصلوا عليه. ولما كانت هذه الأمور ونحوها أعلى الحسد والغبطة، والميل إليهم لأجل ما حصلوا عليه من الزيادة في أحد الأمور المذكورة رذائل أخلاق مشغلة عن التوجّه إلى الله تعالى ومقبلة عن سواء السبيل كان المنهى عنه في الحقيقة هو الضلال بأحد الرذائل المذكورة وهو المراد بلفظ الفتنة هاهنا.

وقوله: فإنّ المرء المسلم. إلى قوله: ومعه دينه وحسبه.

أقول: إعراب هذا الفصل أنّ ما هاهنا بمعنى المدّة. وكالفالج خبر أنّو تظهر صفة لدناءة وقوله فيخشع إن حملنا الخشوع على المعنى اللغوي وهو غرض الطرف مثلاً والتطامن .

كان عطفاً على يظهر، وإن حملناه على المعنى العرفي وهو الخضوع لله والخشية منه فالفاء للابتداء. والياسر صفة للفالج. وإذا للمفاجأة. إذا عرفت ذلك.

فاعلم أنّه (عليه السلام) لما نهى عن الفتنة بأحد الأمور المذكورة والشغل بها أراد أن ينبّه على فضيلة الانتهاء عنه فنّبّه على كونها دنياً بقوله: ما لم يغش دناءة، ثمّ عقب بالتنفير عن الدناءة والترغيب في التنزّه عنها بما ذكره. ومعناه أنّ المسلم مهما لم يرتكب أمراً خسيساً يظهر عنه فيكسب نفسه خلقاً رديئاً، ويلزمه بارتكابه الخجل من ذكره بين الخلق إذا ذكر والحياء من التعيير به، ويغرى به لئام الناس وعوامّهم في فعل مثله. وقيل: في هتك

ستره. فإنه يشبه الفالَج الياسر. هذا إن حملنا الخشوع على معناه اللغوي، وإن حملناه على المعنى العرفي الشرعي كان المراد أنه ما لم يغش دناءة فيخشع لها: أي بل يخشع لله ويخضع له عند ذكرها ويتضرع إليه هرباً من الوقوع في مثلها وخوفاً من وعيده على المعاصي فيكون كالفالَج الياسر.

فلنشرت أولاً إلى كيفة اللعب المسمى ميسر اليتضح به وجه التشبيه. فنقول: إن الخشبات المسميات قداحا وهي التي كانت لايسار الجزور سبعة: أولها: الفذ بالذال المعجمة وفيه فرض واحد. وثانيها: التوأم. وفيه فرضان. وثالثها: الضريب بالضاد المعجمة وفيه ثلاثة فروض. ورابعها: الحلس بكسر الحاء، ونقل أحمد بن فارس في المجلد: الحلس بفتح الحاء وكسر اللام. وفيه أربعة فروض. وخامسها: النافس وفيه خمسة فروض. وسادسها: المسيل. وهي ستة فروض. وسابعها: المعلّى وله سبعة فروض.

وليس بعده قدح فيه شيء من الفروض، إلا أنهم يدخلون مع هذه السبعة أربعة أخرى تسمى أوغادا. لا فروض فيها. وإنما تثقل به القداح. وأسماءها: المصدر، ثم المضعف، ثم المنبح، ثم الصفيح. فإذا اجتمع أيسار الحي أخذ كل منهم قدحاً: وكتب عليه اسمه أو علم بعلامة، ثم أتوا بجزور فينحرها صاحبها ويقسمها عشرة أجزاء: على الوركين، والفخذين، والعجز، والكاهل، والزور، والملحاء، والكتفين. ثم يعمد إلى الطفاطف وحرز الرقبة فيقسمها على تلك الأجزاء بالسوية. فإذا استوت وبقى منها عظم أو بضعة لحم انتظر به الجازر من أراده ممن يفوز قدحه فإن أخذه عير به وإلا فهو للجازر.

ثم يؤتى برجل معروف أنه لم يأكل لحماً قطّ بثمن إلا أن يصيبه عند غيره ويسمى الحرضة. فيجعل على يديه ثوب، وتعصّب رأس أصابعه بعصابة كيلا يجد مسّ الفروض، ثم يدفع إليه القداح، ويقوم خلفه رجل يقال له الرقيب. فيدفع إليه قدحا قدحا منها من غير أن ينظر إليها.

فمن خرج قدحه أخذ من أجزاء الجزور بعدد الفروض التي في قدحه، ومن لم يخرج قدحه حتى استوفيت أجزاء الجزور غرم بعدد فروض قدحه كأجزاء تلك الجزور من جزور أخرى لصاحب الجزور الذي نحرها. فإن اتفق أن خرج المعلىّ أولاً فأخذ صاحبه سبعة أجزاء من الجزور، ثم خرج المسيل فلم يجد صاحبه إلا ثلاثة أجزاء أخذها، وغرم له من لم يفز قدحه ثلاثة أجزاء من جزور أخرى. وأمّا القداح الأربعة الأوغاد فليس في خروج أحدها غنم، ولا في عدم خروجه غرم. والمنقول عن الأيسار أنهم كانوا يجرّمون ذلك اللحم على أنفسهم، ويعدّونه للضيافة. إذا عرفت ذلك.

فاعلم أنّ وجه الشبه هو ما ذكره (عليه السلام) وذلك أنّ الفائز الياسر الذي ينتظر قبل فوزه أوّل فوزه من قداحه أوّجب له فوزه المغنم ونفى عنه المغرم فكذلك المسلم البريء من الخيانة الضابط لنفسه عن ارتكاب مناهي الله لما كان لا بدّ له في انتظاره لرحمة الله وصبره عن معصيته أن يفوز بإحدى الحسنين: وهى إمّا أن يدعو الله إليه بالقبض عن الشقاء في هذه الدار. فما عند الله ممّا أعدّه لأوليائه الأبرار خير له. فيفوز إذن بالنعيم المقيم. ولما كان فوزه مستلزماً لعدم خسرانه ظهر حسن تشبيهه بالياسر الفالج في فوزه المستلزم لعدم غرمة. ويحتمل أن يريد بداعي الله لا الموت، بل الجواذب الإلهية، والخواطر الربانية التي تسنح له فتجذبه إلى طرف الزهد الحقيقي والالتفات



عن خسائس هذه الدار إلى ما وعد به المتقون، وإما أن يفتح الله عليه أبواب رزقه فيصبح وقد جمع الله له بين المال والبنين مع حفظ الحسب والدين. فيفوز الفوز العظيم ويأمن العقاب الأليم. فالتشبيه أيضا هاهنا واقع موقعه، وكلا الوصفين أفضل عند العاقل من الفتنة بالغير، والالتفات عن الله تعالى، وتدنيس لوح النفس برذائل الأخلاق من الحسد ونحوه. وكما أن الفصل مستلزم للنهي عن الحسد ونحوه من الفتن المضلة كذلك هو مستلزم للأمر بالصبر على بلاء الله وانتظار رحمته.

قوله: إنَّ المال والبنين حرث الدنيا. إلى قوله: لأقوام.

أقول: لما بين فيما سبق من التشبيه وغيره أن تارك الرذائل المذكورة ونحوها المنتظر للحسنى من الله فائز. أردف ذلك بالتنبيه على تحقير المعشيات التي ينشأ منها التنافس، ومنها الرذائل المذكورة. فذكر أعظمها وأهمها عند الناس وهو المال والبنون. فإتتهما أعظم الأسباب الموجبة لصلاح الحال في الحياة الدنيا وأشرف القينات الحاضرة.

كما قال الله تعالى:

﴿المالُ والبنونُ زينةُ الحياةِ الدنيا﴾.

ونبه على تحقيرهما بالنسبة إلى العمل بكونهما من حرث الدنيا والعمل الصالح حرث الآخرة. والمقدمة الأولى من هذا الاحتجاج صغرى كبراه ضمير تقديرها وحرث الدنيا حقير عند حرث الآخرة. فينتج أن المال والبنين حقيران بالنسبة إلى حرث الآخرة. وقد ثبت في المقدمة الثانية أن حرث الآخرة هو العمل الصالح. فإذا نال المال والبنون حقيران بالنسبة إلى العمل الصالح.

أما المقدمة الأولى فظاهرة إذ لا حصول للمال والبنين في غير الدنيا .

وأما بيان الثانية فمن وجهين: أحدهما: قوله تعالى:

﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

وظاهر أنه لا يريد قلة الكمية، بل المراد حقارته بالنسبة إلى متاع الآخرة ولذتها .

الثاني: أن حرث الدنيا من الأمور الفانية، وحرث الآخرة من الأمور الباقية الموجبة للسعادة الأبدية، والفانيات الصالحات ظاهرة الحقارة بالنسبة إلى الباقيات الصالحات كما قال تعالى:

﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً﴾ .

ثم نبه السامعين بقوله: وقد يجمعها الله لأقوام. على وجوب الالتفات إلى الله تعالى والتوكل عليه. وذلك أن الجمع بين حرث الدنيا والآخرة لما كان في طباع كل عاقل طلب تحصيله، وكان حصوله إنما هو من الله دون غيره لمن يشاء من عباده. ذكر عليه السلام ذلك ليفرغ الطالبون للسعادة إلى جهة تحصيلها وهو التقرب إلى الله بوجوه الوسائل، والإعراض عما لا يجدي طائلا من الحسد ونحوه، ثم أكد ذلك الجذب بالتحذير مما حذر الله من نفسه، والأمر بالخشية الصادقة البريئة من التعذير المستلزمة لترك محارمه، ولزوم حدوده الجاذبة إلى الزهد الحقيقي، ثم أردف ذلك بالأمر بالعمل لله البريء من الرياء والسمعة وهو إشارة إلى العبادة الخالصة لله، والمستلزم لتطويع النفس الأمارة بالسوء للنفس المطمئنة، وقد ثبت في علم السلوك إلى الله تعالى أن الزهد والعبادة كيف يوصلان إلى السعادة التامة الأبدية.

وقوله: فإنه من يعمل لغير الله يكله الله لمن عمل له.

تعليل لوجوب ترك الرياء والسمعة في العمل. فإن العامل للرياء والسمعة قاصد أن يراه الناس ويسمعوا بحاله ليعود إليه منهم ما يتوقعه من مال أو جاه ونحوه من الأغراض الباطلة والأعراض الزائلة. وقد علمت أن التفات النفس إلى شيء من ذلك شاغل لها عن تلقى رحمة الله والاستعداد لها، محجوبة به عن قبول فضله. ولما كان هو مسبب الأسباب ومنتهى سلسلة الممكنات لا جرم كانت المطالب منه لا من غيره فجرى منه التحديد بالوكول إلى من سواه ممن عمل له العاملون لاستلزامه الخيبة والحرمان.

وخسر العاملون إلا له، وخاب المتوكلون إلا عليه. وقد سبق منا بيان معنى كون العامل لغير الله موكولا إلى نفسه وإلى من عمل له في الفصل الذي ذم فيه عليه السلام من يتصدى للحكم بين الأمة وليس من أهله. قوله: نسأل الله منازل الشهداء ومعاشة السعداء ومرافقة الأنبياء .

لما كانت همته عليه السلام مقصورة على طلب السعادة الآخروية طلب هذه المراتب الثلاث. وفي ذلك جذب للسامعين إلى الاقتداء به في طلبها والعمل بها. وبدء (عليه السلام) بطلب أسهل المراتب الثلاث للإنسان، وختم بأعظمها. فإن من حكم له بالشهادة غايته أن يكون سعيدا، والسعيد غايته أن يكون في زمرة الأنبياء رقيقا لهم . وهذا هو الترتيب اللايق من المؤدّب الحاذق. فإن المرتبة العالية لا تنال دفعة دون نيل ما هو أدون منها<sup>(١)</sup>.

(١) شرح نهج البلاغة لابن ميثم: ج ٢، ص ٤ - ٩ .

الحديث الثاني :

قال عليه الصلاة والسلام في وصيته لولده محمد بن الحنفية:  
«وَلَا كَنْزَ أَغْنَىٰ مِنَ الْقَنَاعَةِ، وَلَا مَالٌ أَذْهَبَ لِلْفَاقَةِ مِنَ الرَّضَىٰ بِالْقُوتِ،  
وَمَنْ اِقْتَصَرَ عَلَىٰ بُلْغَةِ الْكَفَافِ فَقَدْ اِنْتَضَمَ الرَّاحَةَ وَتَبَوَّأَ خَفْضَ الدَّعَةِ»<sup>(١)</sup>.

والحديث اقتصر البيان فيه على بيان أثر القناعة والرضا والاجمال في  
الطلب بالاكْتفاء بالكفاف فقد أدرك الراحة والاستقرار النفسي، فضلاً عن  
أثر ذلك بتهديب النفس.

وهي كالآتي:

١- ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ):

كل هذه المعاني قد سبق القول فيها مرارا شتى، نأتي كل مرة بما لم نأت به  
فيما تقدم، وإنما يكررها أمير المؤمنين (عليه السلام) لإقامة الحجة على المكلفين،  
كما يكرر الله سبحانه في القرآن المواعظ والزواجر، لذلك كان أبو ذر -رضي الله  
عنه- جالسا بين الناس فأتته امرأته فقالت: أنت جالس بين هؤلاء، ولا والله ما  
عندنا في البيت هفة ولا سفه، فقال: يا هذه، إن بين أيدينا عقبه كؤودا، لا ينجو  
منها إلا كل مخف، فرجعت وهي راضية. وقيل لبعض الحكماء: ما مالك؟  
قال: التجميل في الظاهر، والقصد في الباطن، والغنى عما في أيدي الناس.

وقال أبو سليمان الداراني: تنفس فقير دون شهوة لا يقدر عليها أفضل  
من عبادة غنى ألف عام. وقال رجل لبشر بن الحارث: ادع لي فقد أضر الفقر  
بي وبيالي فقال: إذا قال: لك عيالك: ليس عندنا دقيق ولا خبز فادع لبشر

(١) نهج البلاغة الخطبة: ٣٧١؛ من لا يحضره الفقيه للصدوق: ج ٤، ص ٣٨٥.

بن الحارث في ذلك الوقت، فان دعائك أفضل من دعائه. ومن دعاء بعض الصالحين: اللهم إني أسألك ذل نفسي، والزهد فيما جاوز الكفاف<sup>(١)</sup>.

٢- ابن ميثم البحراني :

(الخامسة: «وَلَا كَنْزَ أَعْنَى مِنَ الْقَنَاعَةِ، وَلَا مَالَ أَذْهَبُ لِلْفَاقَةِ مِنَ الرِّضَا بِالْقُوتِ، وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى بُلْغَةِ الْكِفَافِ فَقَدْ انْتَضَمَ الرَّاحَةَ وَتَبَوَّأَ خَفْضَ الدَّعَةِ، وَالرَّغْبَةَ مِفْتَاحُ النَّصَبِ وَمَطِيئَةُ التَّعَبِ، وَالْحِرْصُ وَالْكَبْرُ وَالْحَسَدُ دَوَاعٍ إِلَى التَّقَحُّمِ فِي الذُّنُوبِ، وَالشَّرُّ جَامِعٌ مَسَاوِي الْعُيُوبِ».)

إحداها لأشرف أعلى من الإسلام).

لاستلزامه شرف الدنيا والآخرة .

الثانية: ولا عزّ أعزّ من التقوى لأنّ التقوى تستلزم جميع مكارم الأخلاق الجامعة لعزّ الدنيا والآخرة فكان عزّها أكبر عزّا من غيرها .

الثالثة: ولا معقل أحصن من الورع . واستعار له لفظ المعقل باعتبار تحصن الإنسان به من عذاب الله، ولما كان عبارة عن لزوم الأعمال الجميلة فلا معقل أحصن منه .

الرابعة: ولا شفيح أنجح من التوبة . وذلك لاستلزامها العفو عن جريمة التائب قطعاً دون سائر الشفعاء بشفاعتهم . ولفظ الشفيح مستعار لها .

الخامسة: ولا كنز أعني من القناعة . وذلك لكونها فضيلة مستلزمة لسكون نفس الإنسان، ورضاه بما قسّم له، وغناه عمّا وراءه . ولا شيء من سائر الكنوز لأبناء الدنيا كذلك . ولفظ الكنز مستعار لها .

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١٩، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

السادسة: ولا مال أذهب للفاقة من الرضا بالقوت. وهو قريب مما قبله.  
السابعة: ومن اقتصر على بلغة الكفاف فقد انتظم الراحة أي في سلك  
الراحة من الهم بطلب الدنيا ومجادبة أهلها وتبواً خفض الدعة: أي اتخذ لين  
السكون مباءة ومرجعاً.

الثامنة: والرغبة مفتاح النصب ومطيّة التعب. استعار للرغبة في الدنيا  
لفظ المفتاح باعتبار فتحه لباب التعب على الراغب، وكذلك لفظ المطيّة  
باعتبار استلزامها له كالمطيّة المتعب ركوبها<sup>(١)</sup>.

#### الحديث الثالث:

قال عليه الصلاة والسلام في خطبة يحث فيها على التقوى، جاء فيها:  
«واعلموا أنّ ما نقص من الدنيا وزاد في الآخرة خير مما نقص من الآخرة  
وزاد في الدنيا، فكم من منقوص رابع ومزيد خاسر، إنّ الذي أمرتم به أوسع  
من الذي نهيتم عنه، وما أحل لكم أكثر مما حرم عليكم، فذرّوا ما قلّ لما  
كثّر وما ضاق لما اتسع، قد تكفّل لكم بالرزق، وأمرتم بالعمل فلا يكوننّ  
المضمون لكم طلبه، أولى بكم من المفروض عليكم عمله مع أنّه والله لقد  
اعترض الشك، ودخل اليقين حتى كأنّ الذي ضمن لكم قد فرض عليكم،  
وكأنّ الذي فرض عليكم قد وضع عنكم، فبادرّوا العمل وخافوا بغتة  
الأجل فإنه لا يرجى من رجعة العمر ما يرجى من رجعة الرزق ما فات  
اليوم من الرزق رجي غداً زيادته، وما فات أمس من العمر لم يرج اليوم  
رجعته الرجاء مع الجائي واليأس مع الماضي، ف﴿اتقوا الله حقّ تقاته ولا

(١) شرح نهج البلاغة لابن ميثم: ج ٥، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

تَمُوتَنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»<sup>(١)</sup>.

أقول: نقتصر في بيان معان الحديث ودلالاته على ما ورد في منهاج البراعة للسيد حبيب الله الخوئي الهاشمي (رحمه الله) (ت ١٣٢٤ هـ)، فيقول في بيان الجزء من الخطبة الشريفة:

«واعلموا أنَّ ما نقص من الدنيا وزاد في الآخرة خيرٌ مما نقص من الآخرة وزاد في الدنيا»:

لأن ما يزداد للآخرة فهو باق دائم وما يزداد للدنيا فهو فان زائل وأيضا في زيادة الدنيا طول الحساب والعقاب، وفي زيادة العقبى مزيد الفوز والثواب (فكم من منقوص رابح) كما قال سبحانه:

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

وقال:

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَعْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

وكم من (مزيد خاسر) لقوله سبحانه:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾.

(١) شرح نهج البلاغة؛ الخطبة (١١٤).

وقوله تعالى:

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الآية.

ثم قال: (إن الذي أمرتم به أوسع مما نهيتم عنه وما أحل لكم أكثر مما حرّم عليكم):

الأظهر أن الجملة الثانية تؤكد للأولى فيكون المراد بالمأمور به في الأولى مطلق ما رخص في ارتكابه فيعمّ الواجب والمندوب والمكروه والمباح بالمساوي الطرفين وبالنتهى عنه فيها ما نهى عنه نهى تحريم، وأوسعية الثاني بالنسبة إلى الأول على ذلك واضحة لأن المنهى عنه قسم واحد والمأمور به أقسام أربعة لا يقال: الأمر حقيقة في الوجوب على ما حقق في الأصول فكيف يعمّ الأقسام لأننا نقول: سلّمنا إلاّ أنّه إذا قامت قرينة على المجاز لا يكون بأس بحمل اللفظ عليه والقرينة في المقام موجودة وهي الأوسعية والعلاقة هي اشتراك ساير الأقسام مع الواجب في أنّ كلا منها مأذون فيها مرخص في فعلها وتناولها، ويدلّ على كثرة الحلال بالنسبة إلى الحرام صريحا قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

فإن كلمة ما مفيدة للعموم ولفظ الجميع تأكيد لها، واللام للانتفاع فيدلّ على جواز الانتفاع بجميع ما في الأرض.

فان قلت: إن الآية لا تفيد العموم لأن شرط حمل المطلقات على العموم أن لا يكون المقام مقام الاجمال بل يكون مقام البيان، وههنا ليس كذلك إذا المقصود بيان أنّ في خلق الأشياء منفعة لكم للإيمان «للإيمان» أن جميع الأشياء مما ينتفع بها.



قلت: فيه بعد ما عرفت أنّ الموصول مفيد للعموم لا سيّما مع التوكيد بلفظ الجميع إنّ الآية واردة في مقام الامتنان المقتضى للتعميم كما لا يخفى، فيدلّ على إباحة الانتفاع وحله بجميع ما في الأرض فيكون الأصل الأوّل في الجميع هو الحلّ والإباحة إلى أن يقوم دليل على الحظر والحرمة، فيحتاج إلى تخصيص ما ثبتت حرمة من عموم الآية، ويدلّ عليه أيضا قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فإنّ تخصيص المحرّمات بما بعد إلّا دليل على أنّ غير المستثنى ليس حراما، وعدم وجدان النّبّي (صلى الله عليه وآله وسلّم) دليل على عدم وجود الحرمة واقعا، ويدلّ عليه أيضا قوله سبحانه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾.

فإنّ الطيّب هو ضدّ الخبيث الذي يتنّفّر عنه الطّبع فيكون، المراد بالطيّبات ما تستلذّها الطباع فيدلّ على حلّية جميع المستلذّات ويخصّص بما دلّ على حرمة بعضها بالخصوص، وهذه الآيات تدلّ على إباحة جميع ما لم يقيم دليل على حرمة، ولذا استدلّ بها الاصوليون في مسألة الحظر والإباحة على أنّ الأصل الأوّل في الأشياء هو الإباحة.

ومثلها في الدّلالة عليها قوله (صلى الله عليه وآله وسلّم): «كلّ شيء مطلق حتّى يرد فيه نهى»، إلّا أنّ ذلك يدلّ على الإباحة الظاهرية فيما شكّ في إباحته وحرمة، وهذه على الإباحة الواقعية، فمعناه أنّ كلّ شيء مرخص فيه من قبل الشارع حتّى يرد فيه نهى، فالناس في سعة مما لم يعلم بورود نهى فيه.

ثم إن أصالة الإباحة كما تجرى في الأعيان مثل التفاح ونحوه بقوله: خلق لكم ما في الأرض جميعا، فيباح الأفعال المتعلقة بها كذلك تجرى في الأفعال كالغنا مثلا ان فرض عدم قيام دليل على حرمة لقوله: احلّ لكم الطيبات، فالأصل المذكور يجرى في القسمين المذكورين من دون تأمل.

وربما يقال: باختصاص أصالة الإباحة بالأعيان وأن الأصل الدال على حلية الأفعال يسمّى باصالة الحلّ فهما أصلان ناظران إلى موردين ونحن نقول إن ذلك لا بأس به إذ لا مشاحة في الاصطلاح لكن لا يختص أحدهما بالحجية دون الآخر ضرورة أن الأدلة وافية بحجيتهما معا وان كانا مختلفي المورد.

وعلى ذلك فيمكن أن لا يجعل العطف في كلامه عليه السلام تفسيرياً بأن يكون المراد بما أمرتم به وما نهيتم عنه الأعيان المباحة والمنهية، وبما حلّ وما حرّم الأفعال المحلّلة والمحرمّة.

وكيف كان فلما أفصح عن كون المباح أوسع من المنهية والحلال أكثر من الحرام أمر بترك المحرمات والمنهيات فقال (فذرُوا) أي اتركوا (ما قلّ) لما كثر وما ضاق لما اتسع) يعني أنه بعد ما كان الحرام قليلا والحلال كثيرا فلا حرج عليكم في ترك الأوّل وأخذ الثاني، ولا عسر في ذلك وكذلك المباح والمحظور نعم لو كان الأمر بالعكس لكان التكليف أصعب، ولكنه سبحانه منّ على عباده بما بين السماء والأرض، وجعل الملة سمحة سهلة، وما جعل في الدين من حرج علما منه بضعف النفوس عن القيام بمراسم عبوديته بمقتضى الجبلة البشرية، فسبحان الله ما أعظم مننه وأسبغ نعمه وأوسع كرمه.

ثم نهى عن تقديم طلب الرزق على الاشتغال بالعبادة وترجيحه عليه فقال (قد تكفل لكم بالرزق وأمرتم بالعمل) أما الأمر بالعمل فواضح، وأما التكفل بالرزق فقد تقدّم الكلام فيه وفي معنى الرزق بما لا يزيد عليه في شرح الفصل الأوّل من فصول الخطبة التسعين (فلا يكون المضمون لكم طلبه أولى بكم من المفروض عليكم عمله) وهذا يدلّ صريحاً على المنع من ترجيح الطلب على العمل حسب ما أشرنا إليه، ولا دلالة فيه على ترك الطلب بالكلية، بل الاستفادة من الروايات الكثيرة كراهة ذلك مثل الأول. منها ما رواه في الكافي بإسناده عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قال لأقعدنّ في بيتي ولا صلّينّ ولا صومنّ ولا أعبدنّ ربّي فأما رزقي فسيأتيني فقال أبو عبد الله عليه السلام: هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم.

وفيه عن معلّى بن خنيس قال سألت أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل وأنا عنده فقيل أصابته الحاجة، فقال: (ما يصنع اليوم)؟

قيل: في البيت يعبد ربّه، قال: (فمن أين قوته)؟

قال: من عند بعض اخوانه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام):

(والله للذي يقوته أشدّ عبادة منه).

ثم وبّخهم بقوله: (مع أنّه والله لقد اعترض الشكّ ودخل اليقين):

أي اعترض الشكّ في المضمون والمفروض وتزلزل اليقين بضمان المضمون وبفرض المفروض (حتّى كأنّ الذي ضمن لكم قد فرض عليكم) فبالغتم في تحصيله وطلبه والجدّد له (وكأنّ الذي فرض عليكم قد وضع عنكم) فتوانيتم

فيه ولم تبالوا به (فبادروا العمل) المأمور به قبل حلول الموت (وخافوا بغتة الأجل) وفجأة الفوت ( فإنه لا يرجى من رجعة العمر) وعوده (ما يرجى من رجعة الرزق) هذا في مقام التعليل للمبادرة إلى العمل وترجيحه على طلب الرزق بيانه : أن العمر ظرف للعمل وما فات ومضى منه فلا يعود ولا يرجى عوده ويفوت العمل كساير الزمانيات المتعلقة به بفواته لا محالة ولا يمكن استدراكه بعينه فإذا وجب المبادرة إليه والالتيان به وإليه أشير في قوله (عليه السلام):



ما فات مضى وما سيأتيك فأين      قمر فاغتتم الفرصة بين العدمين

وقال آخر:

إنما هذه الحياة متاع      والسّفية الغوى من يصطفها  
ما مضى فات والمؤمل غيب      ذلك الساعة التي أنت فيها

وأما الرزق فهو مقسوم وما نقص منه في الماضي أمكن جبرانه في الغابر،  
وإليه أشار بقوله:

(ما فات اليوم من الرزق رجي غدا زيادته وما فات أمس من العمر لم  
يرج اليوم رجعتة)

لأن العمر عبارة عن زمان الحياة ومدته والزمان كم متصل غير قارّ  
الذات، والجزء الثاني منه عادم للجزء الأول، والجزء الثالث عادم للجزء  
الثاني وهكذا فلا يمكن رجوع الجزء الأول بعد مضيّه أبداً، وهذا بخلاف

الرّزق كالمآكل والمشارب والأموال، فإنّ الانسان إذا فاته شيء منها قدر على ارتجاعه بعينه إن كان عينه باقية، وما لا يبقى عينه يقدر على اكتساب مثله، نعم يشكل ذلك لو عممنا الرزق بالنسبة إلى التنفس في الهواء، فإنه كالعمل أيضا من الزّمانيات لا يمكن استدراكه، اللهم إلّا أن يقال إنّه فرد نادر، ونظر الامام عليه السّلام في كلامه إلى الأفراد الشائعة والأعمّ الأغلب، فإنّ ساير أفراد الرّزق عموما قابل للاستدراك.

وقوله (عليه السّلام) «الرّجاء مع الجائي واليأس مع الماضي» مؤكّد لما سبق وأراد بالجائي الرّزق وبالماضي العمر.

ولما أمرهم بالمبادرة إلى العمل مخافة بغتة الأجل أكّد ذلك بالأمر بملازمة التقوى فقال:

«فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» أي حقّ تقواه وما يجب منها وهو استفراغ الوسع في القيام بالواجبات والاجتناب عن المحرّمات «وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» وهو اقتباس من الآية في سورة آل عمران قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ﴾ الآية .

قال في مجمع البيان معناه واتّقوا عذاب الله أي احترسوا وامتنعوا بالطاعة من عذاب الله كما يحقّ، فكما يجب أن يتّقى ينبغي أن يحترس منه، وذكر في قوله حقّ تقاته وجوه أحدها أن يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر ويذكر فلا ينسى، وهو المرويّ عن أبي عبد الله عليه السّلام وثانيها أنه اتّقاء جميع معاصيه وثالثها أنّه المجاهدة في الله وأن لا تأخذه فيه لومة لائم وأن يقام له بالقسط في الخوف والأمن وقوله:

﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

معناه لا تتركوا الاسلام وكونوا عليه حتى إذا ورد عليكم الموت صادفكم عليه، وإنما قال بلفظة النهي عن الموت من حيث إن الموت لا بد منه وإنما النهي في الحقيقة عن ترك الاسلام لأن لا يهلكوا بالانقطاع عن التمكن منه بالموت إلا أنه وضع كلام موضع كلام على جهة التصرف والابدال بحسن الاستعارة وزوال اللبس وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام): وأنتم مسلمون، بالتشديد ومعناه مستسلمون لما أتى به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) متقادون له، والله الموفق<sup>(١)</sup>.

الحديث الرابع:

قال (عليه الصلاة والسلام):

«خُذْ مِنَ الدُّنْيَا مَا آتَاكَ، وَتَوَلَّ عَمَّا تَوَلَّى عَنْكَ، فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشارح المعتزلي في بيان معنى النص الشريف:

(كان يقال أجعل الدنيا كغريم السوء، حصل منه ما يرضخ لك به، ولا تأس على ما دفعك عنه.

ثم قال (عليه السلام):

«فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ».

وهي من الألفاظ النبوية:

(١) منهاج البراعة: ج ٨، ص ٦٣ - ٦٩.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة رقم (٣٩٣).

«لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فأجملوا في الطلب».

قيل لبعض الكهماء: ما الغني؟ فقال:

قلة تمنيك، ورضاك بما يكفيك<sup>(١)</sup>.

الحديث الخامس:

قال (عليه الصلاة والسلام):

«الرِّزْقُ رِزْقَانِ رِزْقٌ تَطْلُبُهُ، وَرِزْقٌ يَطْلُبُكَ فَإِنْ لَمْ تَأْتِهِ أَتَاكَ، فَلَا تَحْمِلْ هَمَّ سَتِّكَ عَلَى هَمِّ يَوْمِكَ، كَفَاكَ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى مَا فِيهِ، فَإِنْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمْرِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُؤْتِيكَ فِي كُلِّ غَدٍ جَدِيدٍ مَا قَسَمَ لَكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمْرِكَ فَمَا تَصْنَعُ بِهِمْ فِيمَا لَيْسَ لَكَ، وَلَنْ يَسْبِقَكَ إِلَى رِزْقِكَ طَالِبٌ، وَلَنْ يَغْلِبَكَ عَلَيْهِ غَالِبٌ؛ وَلَنْ يُبْطِئَ عَنْكَ مَا قَدْ قُدِّرَ لَكَ»<sup>(٢)</sup>.

لم يرد عن شراح نهج البلاغة الكثير في شرحهم لهذا النص الشريف وبيان دلالاته وذلك لمروره في وصيته (عليه الصلاة والسلام) لولده الإمام الحسن (عليه السلام).

ولذا:

يقول ابن أبي الحديد:

(قد تقدم القول في معاني هذا الفصل؛ وروي أن جماعة دخلوا على

الجنيد<sup>(٣)</sup>، فاستأذنه في طلب الرزق، فقال:

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١٩، ص ٣٥٨.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٣٧٩)؛ من لا يحضره الفقيه للصدوق: ج ٤، ص ٣٨٦.

(٣) الجنيد.

إن علمتم في أي موضوع هو فاطلبوه؛ قالوا: فنسأل الله تعالى ذلك؟ قال:  
إن علمتم أنه نساكم فذكروه؛ قالوا: فندخل البيت ونتوكل ونتنظر ما يكون؛  
التوكل على التجربة شك؛ قالوا: فما الحيلة؟ قال: ترك الحيلة<sup>(١)</sup>.

أقول: وهذا الكلام من السفسطة، فقد قال الله عز وجل:

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ  
وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(٢)</sup>.



(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي: ج ١٩، ص ٣١٩.

(٢) الملك: ١٥.



# الفصل الرابع

## «الشركة»



# المبحث الأول

## معنى الشركة في اللغة والشرع

لم يرد في نهج البلاغة الكثير من الأحاديث في عنوان الشركة - بما تمكنت من القراءة في نصوص وفهمته منها - وفوق كل ذي علم عليم، مقدار توفيقى ورزقى.

وعليه:

سنتناول في هذا الفصل، التعريف بـ ( الشركة ) ومستحباتها التي ينفرد في بيانها الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) مما فرض علينا أن نورد في المطلب المكروهات كي يستقيم ويتضح المطلب خدمة للعلم وطلابه. والله الموفق لكل والمسدد للصواب.

### المسألة الأولى: معنى الشركة لغتاً.

يُرجع أهل اللغة معنى ( الشركة ) إلى المخالطة.

قال الفراهيدي، وابن سيده، وابن منظور، واللغظ له:

(شرك: الشَّرْكَةُ والشَّرِكَةُ، اي: بالكسر والفتح، سواء: مخالطة الشريكين.

يقال: اشترَكنا بمعنى تَشَارَكنا، وقد اشترك الرجلان وتَشَارَكَا وشَارَكَا

أحدُهما الآخر؛ فأما قوله:

وَجَرَدَاءُ يَأْبَى رَبُّهَا أَنْ يُشَارَكَا

عَلَى كُلِّ نَهْدٍ الْعَصْرَيْنِ مُقْلَصٌ

فمعناه أنه يغزو على فرسه ولا يدفعه إلى غيره ، ويُشَارِكُ يعني يشاركه في الغنيمة .

والشَّرِيكُ : المُشَارِكُ .

والشَّرْكُ : كالشَّرِيك ؛ قال المُسَيَّبُ أو غيره :

شُرْكَاءُ بَءِ الدُّوْبِ يَجْمَعُهُ      فِي طُودِ أَيْمَنَ ، فِي قُرَى قَسِرِ

والجمع أَشْرَاكُ وَشُرَكَاءُ ؛ قال لبيد :

تَطِيرُ عِدَائِدُ الْأَشْرَاكِ شَفْعًا      وَوَقْرًا ، وَالزَّعَامَةُ لِلْغُلَامِ

قال الأزهري : يقال شَرِيكٌ وَأَشْرَاكٌ كما يقال يَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ وَنَصِيرٌ وَأَنْصَارٌ ، وهو مثل شريفٍ وَأَشْرَافٍ وَشُرَفَاءٍ<sup>(١)</sup> .

### المسألة الثانية: معنى الشركة عند الفقهاء.

#### ١ - تعريفها في المذهب الإمامي .

تناول فقهاء الإمامية (أعلى الله شأنهم) تعريف الشركة في مصنفاتهم الفقهية بين الإيجاز والسعة، ويمكن لنا أن نستخلص معنى الشركة من إفاداتهم بـ: ((اجتماع حقوق الملاك)) وهو ما جاء في شرائع المحقق الحلي<sup>(٢)</sup>؛

(١) لسان العرب: ج ١٠ ص ٤٤٨ .

(٢) شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٣٧٤ .

وتذكرة العلامة<sup>(١)</sup>؛ وقواعده<sup>(٢)</sup>؛ وإيضاح ابن العلامة<sup>(٣)</sup> ومهذب ابن فهد الحلي<sup>(٤)</sup>؛ وجامع المحقق الكركي<sup>(٥)</sup> ومسالك الشهيد الثاني<sup>(٦)</sup>؛ ومجمع المحقق الأردبيلي<sup>(٧)</sup>؛ وكفاية المحقق السبزواري<sup>(٨)</sup>؛ ومسالك الكاظمي<sup>(٩)</sup>؛ وحدائق البحراني<sup>(١٠)</sup>؛ وجواهر الجواهري<sup>(١١)</sup>؛ ومستمسك الحكيم<sup>(١٢)</sup>.

وقد ناقش الشيخ الجواهري التعريف بعد استقصائه لأقوال فقهاء الطائفة (عليهم الرحمة والرضوان)، وكذا فعل السيد محسن الحكيم (عليهما الرحمة والرضوان) في تعليقه على العروة الوثقى للسيد كاظم اليزدي (قدس سره)، فقال في تعريف الشركة:

(وهي عبارة عن كون شيء واحد لاثنين أو أزيد ملكاً أو حقاً<sup>(١٣)</sup>). وهي

(١) تذكرة الفقهاء للعلامة الحلي: ج ٢ ص ٢١٩.

(٢) قواعد الأحكام للعلامة الحلي: ج ٢ ص ٣٢٥.

(٣) إيضاح الفوائد لابن العلامة: ج ٢ ص ٣٧٤.

(٤) المهذب البارع لابن فهد الحلي: ج ٢ ص ٥٤٣.

(٥) جامع المقاصد للمحقق الكركي: ج ٨ ص ٧.

(٦) مسالك الافهام للشهيد الثاني: ج ٤ ص ٣٠١.

(٧) مجمع الفائدة للمحقق الأردبيلي: ج ١٠ ص ١٩٨.

(٨) كفاية الأحكام: ج ١ ص ٦١٨.

(٩) مسالك الافهام لجواد الكاظمي: ج ٣ ص ٩٣.

(١٠) الحدائق الناظرة: ج ٢١ ص ١٤٧.

(١١) جواهر الكلام للشيخ الجواهري: ج ٢ ص ٢٨٤.

(١٢) مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم: ج ١٣ ص ٣.

(١٣) قال في الشرايع: «الشركة اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشياخ» ونحوه في القواعد وغيرها، بل هو المشهور. وفي جامع المقاصد. في التعريف نظر، لانتقاضه بالشركة في القصاص، وحد القذف، والخيار، والرهن، والشفعة، ونحو ذلك، فإنه ليس هناك ملك حقيقي، فلا مالك حقيقة. وقد صرحوا بأن هذا أحد أقسام الشركة الثلاثة.

(إما واقعية قهرية) كما في المال أو الحق الموروث (وإما واقعية اختيارية) من غير استناد إلى عقد كما إذا أحيي شخصان أرضا مواتا بالاشتراك، أو حفرا بئرا، أو اغترفا ماء، أو اقتلعا شجرا (وإما ظاهرية قهرية)<sup>(١)</sup> كما إذا امتزج مالهما من دون اختيارهما - ولو بفعل أجنبي - بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر، سواء كانا من جنس واحد، كمزج حنطة بحنطة، أو جنسين كمزج دقيق الحنطة بدقيق الشعير<sup>(٢)</sup>، أو دهن اللوز بدهن الجوز، أو الخل بالدبس (وإما ظاهرية اختيارية) كما إذا مزجا باختيارهما لا بقصد الشركة فإن مال كل منهما في الواقع ممتاز عن الآخر، ولذا لو فرض تمييزهما اختصاص كل منهما

وفيه: أن المراد من الملاك ما يشمل ذوي الحقوق التي منها ما ذكره، إذ الحقوق نوع من الأملاك، والحق نوع من الملك والاختلاف بينهما بحسب المورد لا غير، كما أوضحناه في بعض مباحث هذا الكتاب.

البيت لشخص وسائر آلاته لآخر وأرضه لثالث، لصدق كون الشيء الواحد لأكثر من واحد، مع أنه لا شركة هنا، كما صرحوا بذلك. وحمل الواحد على البسيط الذي لا يتجزأ كما ترى. وكأن عذره أن الشركة التي يقصد تعريفها غير الشركة بالمعنى الشرعي، كما سيأتي في كلامه قريبا.

(١) قال في الشرائع: وكل مالين مزج أحدهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة، اختيارا كان المزج أو اتفاقا وألحقه في الجواهر بقوله: مقصودا به الشركة أولا، بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه وفي القواعد: وتحصل الشركة بالمزج، سواء كان اختيارا أو اتفاقا ونحوهما عبارات غيرهما. والظاهر منها كون الشركة واقعية تتبدل ملكية كل منهما للجزء المعين في نفس الأمر بالجزء المشاع.

(٢) قال في الشرائع بعد العبارة المحكية سابقا: ويثبت ذلك في المالين المتماثلين في الجنس والصفة. وظاهره اختصاص الشركة بذلك فيكون امتزاج الجنسين أو الفردين من جنس واحد مع اختلاف الصفة خارجا عن مورد الشركة الحقيقية وإن كان داخلا في مورد الشركة الحكيمة.

بماله<sup>(١)</sup>. وأما الاختلاط مع التمييز فلا يوجب الشركة ولو ظاهرا<sup>(٢)</sup>، إذا مع الاشتباه<sup>(٣)</sup> مرجعه الصلح القهري<sup>(٤)</sup> أو القرعة (وإما واقعية) مستندة إلى عقد غير عقد الشركة، كما إذا ملكا شيئا واحدا بالشراء أو الصلح أو الهبة أو نحوها<sup>(٥)</sup> (وأما واقعية) منشأه بتشريك أحدهما الآخر في ماله كما إذا اشترى شيئا فطلب منه شخص أن يشركه فيه. ويسمى عندهم بالتشريك. وهو صحيح لجملة من الأخبار (وإما واقعية) منشأه بتشريك كل منهما الآخر في

(١) هذا لا يدل على انتفاء الشركة قبل التمييز الحادث من باب الاتفاق، لا مكان انفساخ الشركة بهذا التمييز. نظير ما إذا وقع مقدار من البول في كرم من ماء، فإنه لما صار مستهلكا بالامتزاج صار طاهرا، فإذا أخذ كرم منه فذلك المقدار طاهر يجوز شربه والوضوء به، فإذا اتفق عروض بعض الطوارئ الموجب لتمييز البول صار البول نجسا بعد أن خرج عن حال الاستهلاك إلى حال الوجود العرفي.

(٢) إذا كان الاختلاط بالمزج مثل اختلاط الحنطة البيضاء بالصفراء فقد عرفت أنه مع تعذر التخليص والعزل فهو أيضا يوجب الشركة الحكمية ولو فرض إمكان العزل والتخليص بقي كل مال للمالكه من دون تبدل الأحكام. وإذا كان الاختلاط بدون مزج - كما إذا وضع ثوبا في ثياب زيد، أو قوسا في أقواس عمرو ونحو ذلك ما لا مزج فيه - فإن كان تمييز فلا إشكال في أن كلا من العينين للمالكه كما قبل الاختلاط، وإذا لم يكن تمييز فهذا من اشتباه المال بالمال، فكل من المالكين مردد بين المالكين، فيرجع إلى القرعة في تعيين مالكة. نعم لو فرض تعذر العمل بالقرعة لكثرة الثياب - كما إذا خلط مائة ألف ثوب لزيد في مائة ألف ثوب لعمرو ولم يكن تمييز بين الثياب - يرجع إلى الشركة الحكمية. ومن ذلك تعرف أن باب اشتباه أحد المالكين بالآخر أجنبي عن باب المزج بلا تمييز.

(٣) كأنه يريد أنه مع عدم الاشتباه يبقى كل مال للمالكه من دون تبدل في الأحكام، ولوضوح ذلك لم يتعرض لحكمه، وقد عرفت أنه مع عدم الاشتباه تكون الشركة حكمية إذا كان من قبيل مزج الحنطة الصفراء بالبيضاء.

(٤) الظاهر أن المراد من الصلح القهري الشركة الحكمية، فالصلح يكون في مقام تمييز الحقوق والقسمة، لا قبل ذلك، وإلا كان هو الشركة الحقيقية.

(٥) هذا من الواضحات ومصرح به في كلامهم.

ماله . ويسمى هذا بالشركة العقدية ومعدود من العقود<sup>(١)</sup>. ثم إن الشركة قد تكون في عين وقد تكون في منفعة وقد تكون في حق ، وبحسب الكيفية إما بنحو الإشاعة وإما بنحو الكلي في المعين<sup>(٢)</sup>، وقد تكون على وجه يكون كل من الشريكين أو الشركاء مستقلا في التصرف ، كما في شركة الفقراء في الزكاة<sup>(٣)</sup>

(١) قال في المسالك: وهي يعني: الشركة تطلق على معنيين أحدهما: ما ذكره المصنف في تعريفه من اجتماع الحقوق على الوجه المذكور وهذا هو المتبادر من معنى الشركة لغة وعرفا... (إلى أن قال):

وثانيهما: عقد ثمرته جواز تصرف المالك للشئ الواحد على سبيل الشيعاء. وهذا هو المعنى الذي به تدرج الشركة في جملة العقود، ويلحقها الحكم بالصحة وبطالان. وإليه يشير المصنف (ره) فيما بعد بقوله: قيل: تبطل الشركة. أعني: الشرط والتصرف. وقيل: تصح. ولقد كان على المصنف أن يقدم تعريفها على ما ذكره، لأنها المقصود بالذات هنا، أو ينبه عليهما معا على وجه يزيل الالتباس عن حقيقتها وأحكامها ولكنه اقتصر على تعريفها بالمعنى الأول .

(٢) في الجواهر: « لا إشكال في صدق الشركة معه ولا إشاعة . اللهم إلا أن يراد منها عدم التعيين ، لا خصوص الثلث والربع ونحوهما » وما ذكره غير ظاهر ، فإن معنى الشركة في المملوك كون الملك على نحو الجزء المشاع ، كما ذكره الأصحاب ، وحمل الإشاعة على معنى عدم التعيين خلاف المقطوع به من كلامهم ، فحملها على ذلك لا مقتضي له . وعليه فلا شركة في المقام ، ولا وجه لنفي الاشكال في صدقها . إلا أن يراد بها الاشتراك في عنوان من العناوين والمائلة فيه ، كما في البيت الواحد الذي يملك حجراته شخص وخشبه آخر وطينه ثالث ، فإن هؤلاء اشتركوا في وصف من الأوصاف ، وهو تملك شيء من هذا البيت ، والشركة في ملك الصاع من الصبرة من هذا القبيل ، لاشتراك المالكين في صفة الملكية في الصبرة وإن اختلف المملوك ، وهذا خلاف معنى الشركة في المملوك التي هي محل الكلام .

(٣) عن الشهيد في بعض حواشيه : أن ملك الفقراء للزكاة على البدل لا الجميع في عرض واحد ، فلا اشتراك . وفي الجواهر : أن المالك للزكاة الجنس لا الفرد ، وذكر أنه لا ريب في ملك الفقراء للزكاة في الجملة . وفيه : أن الملكية إن كانت مستفادة من اللام في قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء... ) فاللام فيه ليست للملك ، وإنما هي للمصرف بقرينة



والسادة في الخمس<sup>(١)</sup> والموقوف عليهم في الأوقاف العامة<sup>(٢)</sup> ونحوها<sup>(٣)</sup>.

## ٢- تعريفها في المذهب الزيدي.

عرّفها إمام الزيدية أحمد المرتضى (ت: ٨٤٠ هـ)، فقال:

(الشركة بكسر الشين، أسم للاشتراك للشيء المشترك، يقال له فيه شركة،

اي نصيب)<sup>(٤)</sup>.

بقية الأصناف، مثل في الرقاب وفي سبيل الله تعالى الذي لا يظن من أحد الالتزام بالملك فيه، والتفكيك بين الأصناف بعيد جدا. وإن كانت مستفادة من غيره فغير ظاهر. وأما ما ذكره المصنف من كون كل من الفقراء مستقلا بالتصرف بالزكاة فغريب، فإنه لا يجوز للفقير التصرف في الزكاة بدون إذن الولي، وهو المالك أو الحاكم الشرعي فضلا عن أن يكون مستقلا بالتصرف.

(١) ظاهر الآية الشريفة: (واعلموا أننا غنمتم من شيء فأن الله خمسه . . .) (\* ٢) وهو الملكية، ولا مانع من ثبوت هذه الملكية بالنسبة إليه تعالى، كثبوتها في النذر مثل: الله علي أن أتصدق، فإن الصدقة تكون مملوكة له تعالى، على نحو ملكية زيد للدینار في قول المقر لزيد علي دينار. نعم لا يمكن حملها على ملكية الأفراد «وإلا لزم البسط، ولا يقول المشهور به، وللزم انتقال المال إلى وارثه ولو لم يكن هاشميا.

فالمتعين أن يكون المالك الجنس العاري عن الخصوصيات الفردية، وتعيين المالك يصير الفرد مالكا، وحينئذ لا معنى للاشتراك بين الأفراد على نحو الاستقلال في التصرف.

(٢) الأوقاف العامة إنما كان الوقف فيها على نحو البذل من دون ملك للموقوف عليهم ولا رائحة الملك، فإن كتب العلم موقوفة على أن تبذل الطلبة، والمدارس موقوفة على أن تبذل للطلبة، ومنازل المسافرين موقوفة على أن تبذل للمسافرين من دون ملك ولا مالك. ولذلك إذا غضبت فسرق الكتاب غير الطلبة لا يضمن منافعه بالاستيفاء، وكذلك المدرسة إذا اغتصبها غير الطلبة فسكنوها لا يكون ضمانا لمنافعها عليهم، بل ليس إلا الغصب وفعل الحرام. ولو فرض إن كان للسكان من غير الطلبة عذر شرعي من غفلة أو ضرورة أو نحو ذلك فلا أثم ولا ضمان عليه.

(٣) مستمسك العروة: ج ١٣ ص ٣-١٥.

(٤) شرح الأزهار: ج ٣ ص ٣٥٤.

٣- تعريفها في المذهب الشافعي.

وفي المذهب الشافعي عرّفه الزكاة بانها: (ثبوت الحق في شيء لاثنين فاكثر على جهة الشيوخ، وهذا والأولى أن يقال: هي عقد يقتضي ثبوت ذلك)<sup>(١)</sup>.

٤- تعريفها في المذهب المالكي.

عرّفها الخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ) فقال:

(ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح وقد يحصل بغير قصد كالإرث)<sup>(٢)</sup>.

٥- تعريفها من المذهب الحنبلي.

عرّفها ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، فقال:

(هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف)<sup>(٣)</sup>.

٦- أما المذهب الحنفي:

فقد أقرن تعريفها في اللغة بتعريفها في الشرع قال ابن نجم المصري (ت: ٩٧٠هـ):

(والشركة لغة: خلط النصيبين بحيث لا يتميز أحدهما، وما قيل إنه اختلاط النصيبين تساهل فإن الشركة اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر شركة الرجل أشركه شركاً فظهر أنها فعل الانسان وفعله الخلط، وأما الاختلاط فصفة للمال تثبت عن فعلهما ليس لها اسم من المادة ولا يظن أن اسمه الاشتراك لأن

(١) فتح الوهاب لذكريا الانصاري: ج ١ ص ٣٦٩.

(٢) مواهب الجليل: ج ٧ ص ٦٤.

(٣) المغني: ج ٥ ص ١٠٩.

الاشتراك فعلهما أيضا مصدر اشترك الرجلان افتعال من الشركة، كذا في فتح القدير. وذكر أنها بإسكان الراء في المعروف وسكت عن الأول. وفي القاموس: الشرك والشركة بكسرهما وضم الثاني بمعنى. وقد اشتركا وشارك أحدهما الآخر. والشرك بالكسر وكأمير المشارك والجمع أشراك وشركاء اهـ.

وفي التبيين: إطلاق الشركة على العقد مجاز لكونه سبباً له. وفي فتح القدير: وركنها في شركة العين اختلاطهما، وفي شركة العقد اللفظ المفيد له ويقال الشركة على العقد نفسه، فإذا قيل شركة العقب الإضافة فهي إضافة بيانية<sup>(١)</sup>.

٧- في حين عرّفها فقهاء المذهب الإباضي بحسب أقسامها، كشركة: العنان، وشركة المفاوضة، وشركة الأبدان، والشركة بلا عقد؛ وفي حكمها، قالوا: جاز اجماعاً شركة متعددة كأثنين وثلاثة وأربعة فصاعداً في مال خاص متساو في العدد أو الكمية والجنس، من جنس واحد كدنانير ودرهم<sup>(٢)</sup>.

ولا يمكن الخروج بتعريف جامع مانع لهذه التعاريف، وكذا يتعذر التعليق ومناقشة هذه التعاريف لمخالفته منهج الكتاب، ولذا: ترك الأمر لطلابها.

(١) البحر الرائق: ج ٥ ص ٢٧٩.

(٢) شرح كتاب النيل وشفاء الغليل لمحمد أطفيش: ج ١٠ ص ٣٨٨ - ٤٣٤.



# المبحث الثاني

## مستحباتها وما ورد في الحديث من شروح

المسألة الأولى: مستحبات الشركة عند الإمام علي (عليه السلام).

قال (عليه الصلاة والسلام):

«شَارِكُوا الَّذِي قَدْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ الرَّزْقُ، فَإِنَّهُ أَخْلَقَ لِلْغِنَى وَأَجْدَرُ بِإِقْبَالِ الْحُظِّ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

لم يتعرف فقهاء المذهب السبعة - بما توفر لدي من مصادر فقهية - لمستحبات الشراكة، ولذا: يُعدُّ هذا الحديث الشريف المؤسس الأول لهذا العنوان: (مستحبات الشراكة).

ويظهر الحديث الشريف العلة في حثه (عليه السلام) على مشاركة هذا الصنف من الناس وبيان المنفعة من هذه المشاركة، وهي:

١- أخلق، أي أولى في حصول الغنى وذلك لإدراك الرزق عليه فينال ما نال صاحبه.

٢- أجدر، أي: أضمن في شمول الحظ وتبدل الأحوال إلى الدعة والرفاهية. وقد أورد بعض فقهاء الإمامية ومحدثهم هذا الحديث ضمن الاستدلال

(١) نهج البلاغة، الحكمة: (٢٣٠) بتحقيق صبحي الصالح.

به على مكروهات البيع وآداب التجارة؛<sup>(١)</sup> في حين اورد الحر العاملي (رحمه الله) في مستحبات التجارة، وهو ينفرد بذلك<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الثانية: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.

لم يتناول الشارح المعتزلي والراوندي وكثير من الشراح هذا الحديث في شروحه على نهج البلاغة؛ ولذا سنورد ما جاء عن ابن ميثم البحراني فقط.

قال (عليه الرحمة والرضوان):

(أخلق واجدر: أي أولى.

ولما كان إقبال الرزق بتوافق أسبابه في حق من أقبل عليه كانت مشاركته مظنة إقبال حظّ الشريك وإقبال الرزق عليه بمشاركته. ورغب فيها بضمير صغراه قوله: فإنّه. إلى آخره والضمير في قوله: فإنّه. يعود إلى ما دلّ عليه شاركوا من المصدر. وتقدير كبراه: وكلّمّا كان كذلك ففعله مصلحة)<sup>(٣)</sup>.

تم الفصل بحمد الله وسابق لطفه وسابغ نعمه وفضله وفضل رسوله المعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) ويليه فصل الوقف.

(١) الحدائق الناظرة للبحراني: ج ١٨ ص ٤٠؛ سداد العباد للشيخ حسين آل عصفور؛ النجعة في

شرح اللمعة للتستري ج ٧ ص ١٣٠.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٣ برقم (٢٤٠٤٧)؛ هداية الأمة الى أحكام الأئمة للحر

العاملي: ج ٦ ص ١١٨.

(٣) شرح نهج البلاغة: ح ٥ ص ٣٥٨.



# المدنويات

## الباب السابع كتاب التجارة والشركة

توطئة: ..... ١٣

### الفصل الأول

#### معنى التجارة واستحباب التفقه فيها

المبحث الأول: معنى التجارة في اللغة وعند المشرعة ..... ١٧

المسألة الأولى: معنى التجارة لغة: ..... ١٧

المسألة الثانية: معنى التجارة في الشرع ..... ١٩

المبحث الثاني: من آداب التجارة ومستحباتها التفقه ..... ٢٥

في مسائل التجارات ..... ٢٥

المسألة الأولى: نفقه التاجر بين الاستحباب والوجوب العيني في المذهب الإمامي. ٢٥

- أولاً - ابن إدريس الحلي (رحمه الله) (ت: ٥٩٨ هـ): ..... ٢٦
- ثانياً - المحقق البحراني (رحمه الله) (ت: ١١٨٦ هـ). ..... ٢٨
- ثالثاً - الشيخ مرتضى الأنصاري (رحمه الله) (ت: ١٢٨١ هـ). ..... ٣٣
- المسألة الثانية: تفقه التاجر في التجارات في المذاهب الأخرى ..... ٤٤
- أولاً - المذهب الزيدي: ..... ٤٤
- ثانياً - المذهب الشافعي. .... ٤٥
- ثالثاً - المذهب المالكي. .... ٤٥
- رابعاً - المذهب الحنفي. .... ٤٦
- خامساً - المذهب الحنبلي. .... ٤٦
- المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة. .... ٤٧
- المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة. .... ٤٨

## الفصل الثاني

### الإحتكار والتسعير وبيع المضطر

- المبحث الأول: الإحتكار ..... ٥١
- المسألة الأولى: تعريف الإحتكار في اللغة والشرع. .... ٥٢
- أولاً - الإحتكار لغة. .... ٥٢
- ثانياً - معنى الإحتكار في الشرع. .... ٥٣
١. المذهب الإمامي. .... ٥٣
٢. المذهب الزيدي. .... ٥٤



٥٤	٣. المذهب الشافعي .....
٥٤	٤. المذهب المالكي .....
٥٥	٥. المذهب الحنفي .....
٥٥	٦. المذهب الحنبلي .....
٥٥	٧. المذهب الإباضي .....
٥٦	المسألة الثانية: حكم الاحتكار في المذهب الإمامي .....
٦٤	المسألة الثالثة: الاحتكار في المذاهب الأخرى .....
٦٤	أولاً - المذهب الزيدي .....
٦٥	ثانياً - المذهب الشافعي .....
٦٦	ثالثاً - المذهب المالكي .....
٦٨	رابعاً - المذهب الحنفي .....
٦٩	خامساً - المذهب الحنبلي .....
٧٠	سادساً - المذهب الإباضي .....
٧١	المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة .....
٧٤	المسألة الخامسة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة .....
٧٤	أولاً - ابن ميثم البحراني: .....
٧٥	ثانياً - السيد حبيب الله الخوئي .....
٧٦	ثالثاً - ابن أبي الحديد المعتزلي: .....
٧٩	المبحث الثاني: إجبار المحتكر على البيع أم التسعير؟ .....
٧٩	المسألة الأولى: التسعير أو السعر لغة .....
٨٠	المسألة الثانية: الإجبار والتسعير في المذهب الإمامي .....

- أولاً - الشيخ محمد حسن الجواهري النجفي (رحمه الله) (ت ١٢٦٦هـ): ..... ٨٠
- ثانياً - الشيخ مرتضى الانصاري (رحمه الله) (ت: ١٢٨١هـ). ..... ٨٣
- المسألة الثالثة: أقوال فقهاء المذاهب الأخرى..... ٨٤
- أولاً - المذهب الزيدي..... ٨٤
- ثانياً - المذهب الشافعي..... ٨٥
- ثالثاً - المذهب المالكي..... ٨٥
- رابعاً - المذهب الحنفي..... ٨٦
- خامساً - المذهب الحنبلي..... ٨٧
- سادساً - المذهب الإباضي..... ٨٨
- المسألة الرابعة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة..... ٨٩
- أولاً - في إجبار المحتكر على البيع: ..... ٨٩
- ثانياً - في التسعير على المحتكر: ..... ٩٠
- المسألة الخامسة: جريان قاعدة التسلط أو (السلطنة) . ..... ٩٠
- أولاً - المحقق الكركي (رحمه الله) (ت: ٩٤٠هـ)..... ٩١
- ثانياً - السيد محمد جواد العاملي (رحمه الله) (ت ١٢٢٦هـ)..... ٩١
- ثالثاً - الشيخ الجواهري النجفي (رحمه الله)..... ٩٢
- المسألة السادسة: مسؤولية الدولة في الإقتصاد الإسلامي وأحياء مبدأ ملئ الفراغ..... ٩٢
- المسألة السابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة..... ١٠٢
- أولاً - قطب الدين الراوندي (رحمه الله) (ت ٥٧٣هـ)..... ١٠٢
- ثانياً - السيد حبيب الله الخوئي (رحمه الله) (١٣٢٤هـ)..... ١٠٣
- المبحث الثالث: بيع المضطر..... ١٠٩

- المسألة الأولى: حكم بيع المضطر في المذهب الإمامي. ١٠٩.....
- المسألة الثانية: بيع المضطر في المذاهب الاخرى..... ١٢٧.....
- أولاً - المذهب الزيدي. ١٢٧.....
- ثانياً - المذهب الشافعي..... ١٢٨.....
- ثالثاً - المذهب المالكي. ١٣٠.....
- المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة. ١٣٠.....
- أولاً - صحة بيع المضطر لدفع الضرر..... ١٣٠.....
- ثانياً - إن الفرق بين المكره والمضطر منوط بالرضا وطيب النفس والعقد والإدارة والاستقلال..... ١٣١.....
- المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة. ١٣١.....
- أولاً - السيد حبيب الله الخوئي الهاشمي. ١٣٢.....
- ثانياً - ابن أبي الحديد المعتزلي..... ١٣٣.....

### الفصل الثالث

#### استحباب طلب الرزق والإجمال في الطلب

- المبحث الأول: استحباب التجارة والسعي لطلب الرزق..... ١٣٧.....
- والاستعانة به على الآخرة..... ١٣٧.....
- المسألة الأولى: استحباب التجارة في المذهب الإمامي والاستعانة بالمال على الآخرة. ١٣٩.....
- المسألة الثانية: طلب الرزق في المذاهب الأخرى. ١٤٥.....
- أولاً - المذهب الزيدي. ١٤٥.....

- ١٤٥..... ثانياً - المذهب الشافعي.
- ١٤٧..... ثالثاً - المذهب الحنبلي.
- ١٤٩..... رابعاً - المذهب الحنفي.
- ١٥٤..... المسألة الثالثة: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.
- ١٥٥..... أولاً - في وجوب طلب الرزق.
- ١٥٥..... ثانياً - في استحباب طلب الرزق.
- ١٥٥..... ثالثاً - في كراهة التكسب.
- ١٥٦..... ألف - في كراهة بعض المكاسب، وهي:
- ١٥٦..... باء - في كراهة اتخاذ الاجرة على بعض المكاسب، هي:
- ١٥٧..... رابعاً - في إباحة الاستزادة في المال.
- ١٥٧..... المسألة الرابعة: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة.
- ١٦٣..... المبحث الثاني: استحباب الإجمال في طلب الدنيا.
- ١٦٦..... المسألة الأولى: استحباب الإجمال في طلب الرزق في المذاهب الإسلامية.
- ١٦٦..... أولاً - المذهب الإمامي.
- ١٦٦..... ثانياً - المذهب الشافعي.
- ١٦٧..... المسألة الثانية: خلاصة القول فيما أورده فقهاء المذاهب في المسألة.
- ١٦٧..... المسألة الثالثة: قصدية النص في السعي والإجمال في طلب المال.
- ١٧٠..... المسألة الرابعة: ما ورد في الأحاديث من شروح نهج البلاغة.

## الفصل الرابع

### الشركة

- المبحث الأول: معنى الشركة في اللغة والشرع ..... ١٩٥
- المسألة الأولى: معنى الشركة لغةً . ..... ١٩٥
- المسألة الثانية: معنى الشركة عند الفقهاء..... ١٩٦
- المبحث الثاني: مستحباتها وما ورد في الحديث من شروح ..... ٢٠٥
- المسألة الأولى: مستحبات الشركة عند الإمام علي (عليه السلام) ..... ٢٠٥
- المسألة الثانية: ما ورد في الحديث من شروح نهج البلاغة . ..... ٢٠٦





